جامعة العربي التبسي -تبسة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية "فترة ترامب"

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:

- موايعية فوزي

إشراف الدكتور:

معيفي فتحي

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
البار أمين	أستاذ محاضر -أ-	رئيسا
معيفي فتحي	أستاذ محاضر -أ-	مشرفا ومقررا
أزروال يوسف	أستاذ محاضر -أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

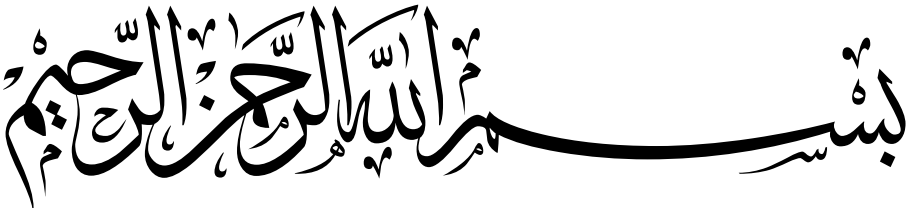
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقني في إنجاز هذا البحث المتواضع

كما يشرفني أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان والتقدير للأستاذ المشرف " معيفي فتحي " لقبوله الإشراف على هذه المذكرة والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و إرشاداته القيمة طيلة فترة إنجاز هذه المذكرة.

كما يشرفني أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى كل أعضاء اللجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة.

ثم أتقدم بالشكر والعرفان لكافة أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية على تكوينهم طيلة المشوار الجامعي.

وفي الأخير أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

الإهداء

إلى أمي العزيزة رمز الحب والحنان رعاها الله وأطال عمرها

إلى أبي العزيز رعاه الله أطال عمره

إلى أشقاء روحي إخوتي و أخواتي

إلى جميع أساتذتي

وإلى جميع الزملاء والزميلات

إلى جميع هؤلاء أهدي ثمرة جهدي هذا.

فوزي

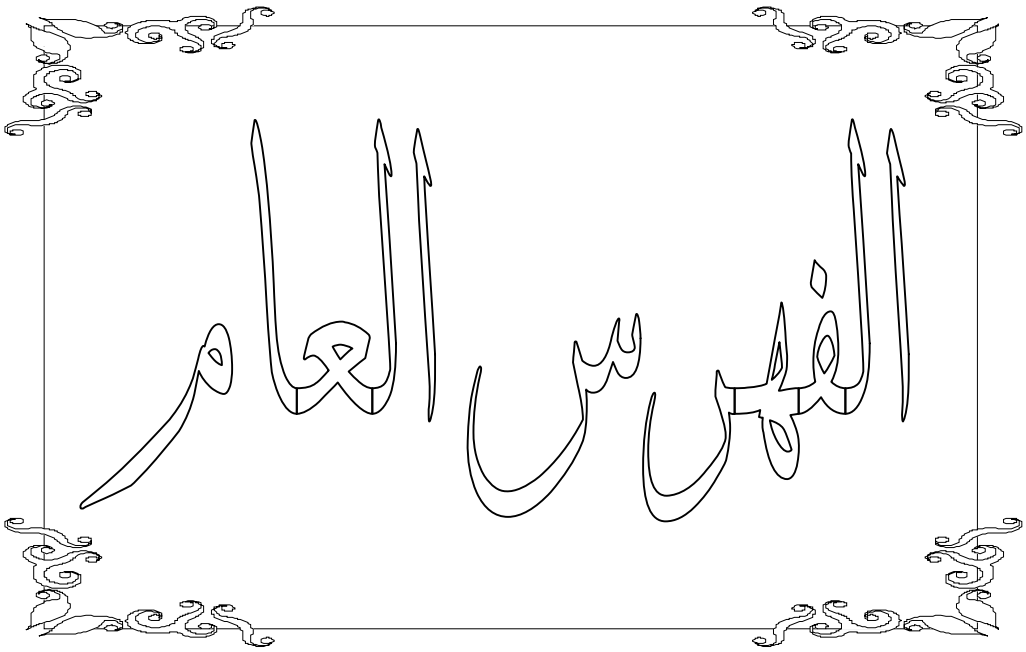
الفهرس العام

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	-
الفهرس العام	I
مقدمة	أ-و
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية	
المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية	03
المطلب الأول: التعريف بمفهوم السياسة الخارجية	03
المطلب الثاني: السياسة الخارجية والمفاهيم المشابهة	06
المطلب الثالث : مؤسسات صنع القرار السياسي	10
المبحث الثاني: خصائص وتوجهات السياسة الخارجية	17
المطلب الأول: خصائص السياسة الخارجية	17
المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية	19
المبحث الثالث: محدّدات وأهداف السياسة الخارجية	22
المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية	22
المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية	33
الفصل الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية	
المبحث الأول: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية	39
المطلب الأول: الانعزالية (من الاستقلال إلى الحرب العالمية الأولى)	39
المطلب الثاني: الخروج من العزلة والانفتاح الحذر (فترة ما بين الحربين العالميتين)	40
المطلب الثالث: السعي نحو الهيمنة العالمية (مرحلة الحرب الباردة)	43

المبحث الثاني: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية والعوامل المؤثرة فيها	45
المطلب الأول: عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية	45
المطلب الثاني :العوامل المؤثرة في صناعة القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية	57
المبحث الثالث: محددات وأدوات وأهداف السياسية الخارجية الأمريكية	62
المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الأمريكية	62
المطلب الثاني: أدوات السياسية الخارجية الأمريكية	70
المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية	76
الفصل الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (فترة ترامب)	
المبحث الأول: السياق التاريخي للموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية	81
المطلب الأول: موقف الإدارات الأمريكية من القضية الفلسطينية	81
المطلب الثاني: دونالد ترامب الرئيس ال 45 : تغيير في الرؤى والسلوك	85
المطلب الثالث: المحددات الحاكمة لسياسة "ترامب" تجاه القضية الفلسطينية	88
المطلب الرابع: الولايات المتحدة وإسرائيل، لماذا وكيف:	90
المبحث الثاني: تداعيات رئاسة" ترامب "على عملية السلام في الشرق الأوسط	93
المطلب الأول: ترامب ورؤيته للصراع، إسرائيل أولا	94
المطلب الثاني: ترامب ورؤيته لحل الدولتين	95

المطلب الثالث: ترامب وقرار اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل	98
المبحث الثالث: صفقة القرن رؤية سياسية جديدة أم رزمة إنسانية	100
المطلب الأول: محاور صفقة القرن ودلالاتها الجغرافية	100
المطلب الثاني: صفقة القرن ودلالتها السياسية	102
المطلب الثالث: مواقف الفاعلين الرئيسيين من الصفقة، وتأثيراتهم	103
المطلب الرابع: صفقة القرن والفرص الممكنة	104
الخاتمة	107
قائمة المصادر والمراجع	111

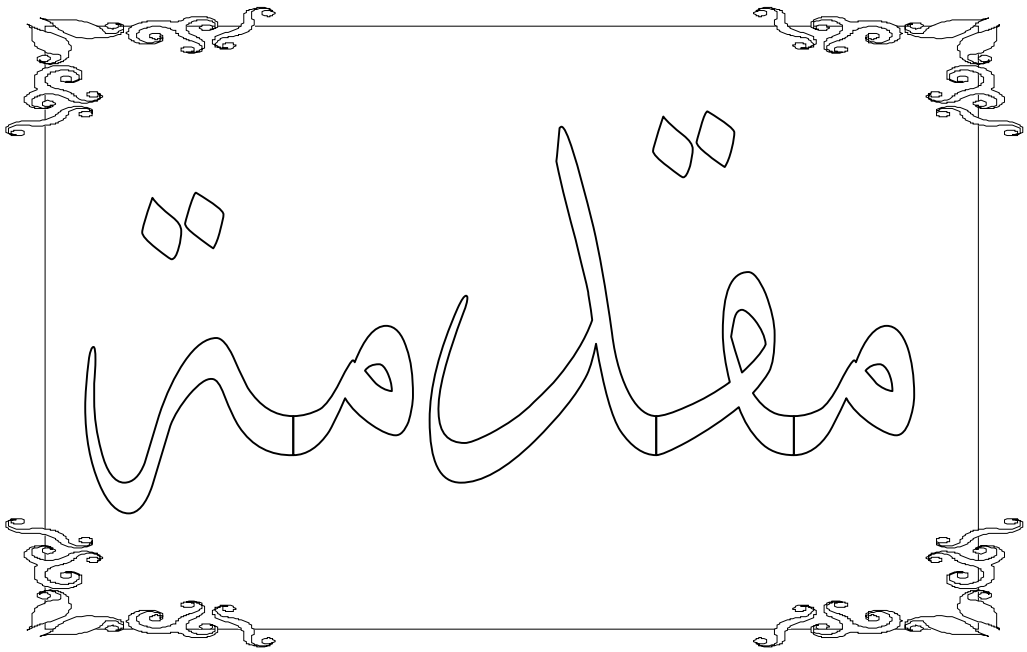
مقدمة

مقدمة

تعتبر القضية الفلسطينية أحد أهم القضايا العالمية التي لا زالت إلى يومنا هذا لن تعرف طريقا للنور فالمحاولات التي بادر إليها المجتمع الدولي كانت عبارة عن مبادرات فاشلة لا أساس لها، فالضغط الذي مارسه الاحتلال الصهيوني الغاشم ضد حكومة فلسطين المحتلة وشعبها، منذ الاحتلال إلى يومنا هذا من مجازر و مذابح وتقتيل للأبرياء الذي لا ذنب لهم سوى أنهم أرادوا استرجاع حقوقهم المسلوبة منهم، يخالف كل القوانين الدولية التي تسعى للسلام المشترك على حسب زعمهم هذا فالاحتلال الصهيوني وحلفائه في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية أثبتوا للمجتمع الدولي من خلال القضية الفلسطينية و رأى كل طرف فيها أن السلام المشترك الذي يبحث عنه المجتمع الدولي مجرد وهم لا أساس له من الصحة.

تعاملت الإدارات الأمريكية المتعاقبة مع القضية منذ عهد الرئيس " ودرو ويلسون " وحتى عهد الرئيس" باراك أوباما "، مع القضية الفلسطينية من منطلق إدارتها وليس حلها، فكان معظم ما يطرح من قبل الإدارة الأمريكية لا يعطي للفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم، كما أن كل ما طرح كان متشابها مضمونا مختلفا شكلا، كذلك فقد ارتبطت السياسة الأمريكية بالإستراتيجية الإسرائيلية، التي حاولت باستمرار ربط القضية الفلسطينية بالصراع الشرق أوسطي، حتى تلغي رمزية القضية الفلسطينية كونها جوهر الصراع في الشرق الأوسط، و استمرار الدعم الأمريكي لهذه السياسة منذ إعلان قيام دولة إسرائيل وحتى اليوم.

و مع تولي إدارة الرئيس "دونالد ترامب" مقاليد السلطة الرئاسية في الولايات المتحدة، بدأ العالم يترقب مقارباته للسياسة الخارجية الأمريكية في العالم عموما، وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص، لما لهذه المنطقة من أهمية جيوسياسية وجيواقتصادية، خصوصا وأنه لم يلحظ عليه من تقديم رؤية سياسية خارجية متماسكة، فضلا عن أن مواقفه التي عبر عنها يشوبها الكثير من الغموض والمفارقات. وهنا لا يمثل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني إستثناءا، حيث سبق لـــــــــ"ترامب" أن تناول الموقف ونقيضه مرات عدة، فقد رأى نفسه الشخص الأكثر تأهيلا لتحقيق السلام، وآذان الاستيطان، وبعد ذلك رأيناه يتبنى الأجندة اليمينية الإسرائيلية بشكل كامل ومطلق، ووعد بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس وقد قام بذلك، ويحاول طرح حلول لا تتناسب مع طموح الفلسطينيين ولا تحقق الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية وفقا لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، بل يحاول البحث عن حلول إقليمية تتجاوز الشرعية الفلسطينية وتبحث عن شركاء عرب توافق على الحد الأدنى من الحقوق، وها نحن نرى ما يحاول ما يتعلق بالموقف

الأمريكي الذي سبق وتبنى رؤية حل الدولتين تسويقه عبر زوج ابنته "جاريد كوشنر"، و "جرينبلات" تحت مسمى صفقة القرن.

أولا: أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال :

1- الأهمية العلمية : تتلخص الأهمية العلمية للموضع من خلال دراسة ومعالجة قضايا السياسة الخارجية التي أضحت تطرحها هذه المرحلة بالتركيز على سياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي بكل ما تحمله هذه المسألة من خصوصيات يمس جانبا منها المرحلة التاريخية والجانب الأخر العوامل الموضوعية و المصلحية.

2- الأهمية العملية : تبرز الأهمية العملية للدراسة من خلال تناولها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في فترة ترامب تسليط الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة مهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة من ناحية غناها الاستراتيجي، و وجود الكيان الصهيوني كحليف يحافظ على المصالح الامريكية بالمنطقة، حيث ستعمل الدراسة على تتبع وتفسير سياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، خاصة في فترة حكم إدارة الرئيس دونالد ترامب.

ثانيا: أهداف الدراسة

تتمثل أهداف دراسة موضوع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في فترة دونالد ترامب فيما يلي:

1- التعرف على واقع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في فترة ترامب.

2- الوقوف على طبيعة العلاقات الفلسطينية-الأمريكية فيعهد الرئيس دونالد ترامب.

3- معرفة تداعيات موقف إدارة الئيس دونالد ترامب من الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني على مستقبل القضية الفلسطينية وفرصة حل الولتين.

4- رصد وتحليل تطورات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ومعرفة ما تتسم به هذه السياسة تجاه الصراع في فترة الرئيس دونالد ترامب.

ثالثا: مبررات إختيار الموضوع

من بين المبررات التي دفعت الباحثين إلى اختيار هذا الموضوع :

1- أسباب موضوعية : تتمثل الاسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع في الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، والاهتمام المتزايد بها من خلال الاساليب والاليات التي تستخدمها لبسط نفوذها عليها.

2- أسباب ذاتية: الاهتمام الشخصي ومن ثم الاهتمام بالمواضيع المساعدة على فهم الساسة الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، على المستوى الدولي ، خاصة القضايا المتعلقة بالدول العظمى، وعلى سبيل الحصر أخذنا في دراستنا السياسة الخارجية الامريكية.

رابعا: إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الجوهري التالي :

ما طبيعة السياسة الخارجية الامريكية ومتغيراتها تجاه القضية الفلسطينية في فترة إدارة الرئيس دونالد ترامب؟.

وتنبثق عن هذا التساؤل المركزي جملة من الأسئلة الفرعية تتمثل في :

1- هل عملية السلام في الشرق الأوسط هي البديل الأفضل لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟.

2- هل استطاعت إدارة ترامب لعب دور الوسيط في المفاوضات الفلسطينية؟.

3- هل تغيرت السياسة الخارجية الأمريكية في فترة حكم ترامب تجاه القضية الفلسطينية مقارنة بسابقيه؟.

خامسا: فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا الأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية :

- **الفرضية الأولى** : تعتبر قرارات إدارة الرئيس ترامب في ظاهرها لخدمة حل الدولتين وفي جوهرها دعما لا متناهيا لإسرائيل.

- **الفرضية الثانية** : ساهمت إدارة الرئيس ترامب بشكل كبير في تعقيد القضية الفلسطينية والتأثير سلبا على مستقبلها.

سادسا: حدود الدراسة

تندرج الدراسة ضمن إطارين زماني ومكاني

1- المجال الزماني : تندرج الدراسة ضمن فترة إدارة ترامب والممتثلة في الفترة الممدة من 2016إلى غاية 2020 ، وتركز بشكل أساسي على موقف الولايات المتحدة في عهد ترامب من الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني وتداعياته المستقبلية على القضية الفلسطينية.

2- المجال المكاني : ستقتصر هذه الدراسة على الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني .

سابعا: الاطار المنهجي

بحكم طبيعة الموضوع فإن الدراسة استعانت بمجموعة من المناهج والمقتربات والتي تمثلت فيما يلي:

1- منهج دراسة الحالة : والذي يتجه إلى جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بوحدة معينة، سواء كانت مؤسسة أو نظاما أو دولة...، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة تلك الوحدة أو جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بغرض الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات الخاصة بالوحدة المدروسة، واعتمدنا عليه في هذه الدراسة كوننا تناولنا فترة حكم دونالد ترامب كحالة للدراسة.

2- المنهج المقارن: وهو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة، حيث يبرز أوجه التشابه و الاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، وذلك بإتباع مجموعة من الخطوات للوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة. وقد أستعمل هذا المنهج لدوره في دعم الدراسة من خلال رصد أوجه الاختلاف والتشابه والتداخل والعناصر المتحكمة في ذلك، على مستوى دراسة السياسة الخارجية الامريكية في أهدافها العامة تجاه القضية الفلسطينية في فترة حكم الرئيس دونالد ترامب مقارنة بالإدارات الامريكية المتعاقبة.

3- المقترب المؤسسي: والذي يركز على البعد المؤسسي في دراسة الظواهر السياسية، أو هو الاقتراب الذي يركز على المؤسسة كزاوية للدراسة باختلاف أشكالها و أدوارها، واعتمدنا عليه في هذه الدراسة لدراسة المؤسسات غير الرسمية وتأثيرها على صنع السياسة الخارجية.

ثامنا: أدبيات الدراسة

فيما يخص الدراسات السابقة المعتمدة في هذه الدراسة فقد اعتمدنا على :

1- دراسة أمل سليم الوزير (2014): العلاقات الامريكية الاسرائيلية واثرها على القضية الفلسطينية (2000-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر-غزة.

تناولت الدراسة العلاقات الامريكية الفلسطينية واثرها على القضية الفلسطينية (2000-2008) من خلال التعرف على مراحل تطور العلاقات الامريكية الاسرائيلية، ودور اللوبي الصهيوني في تطور العلاقات الامريكية الاسرائيلية، وتداعيات العلاقات الامريكية الاسرائيلية على مستقبل القضية الفلسطينية خلال فترة حكم الرئيس جورج بوش الابن، وقد استخدمت الباحثة المنهج التاريخي، حيث أن الدراسة استعرضت

أحداث يحكمها عامل التغيير والتطور التاريخي، إلى جانب استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من أجل دراسة كيفية تأثير العلاقات الامريكية الاسرائيلية على القضية الفلسطينية بين عامي (200-2008)، كما استخدمت الباحثة المنهج الاستشرافي للتنبؤ بمستقبل القضية الفلسطينية، في ظل هكذا علاقة بين الولايات المتحدة واسرائيل.

2- دراسة أحمد هشام غنام (2013) : بعنوان الدور الامريكي في تسوية الصراع الفلسطيني-الاسرائيلي: حل الدولتين نموذجا 1991- 2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر-غزة.

استمرت مسألة البحث عن حل للصراع، رغم العديد من المبادرات والمشاريع والرؤى التي طرحتها الولايات المتحدة الامريكية منذ مؤتمر مدريد عام 1991، بقصد التوصل الى التسوية المنشودة، لكن تلك الجهود المبذولة لم تقترب على سنوات العملية التفاوضية من قواسم مشتركة بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي حول قضايا الصراع الرئيسية، وبدت أغلب تلك المقاربات وكأنها تتعامل مع حقائق اللحظة الراهنة، وبعيدة عن ايجاد صيغة جادة للتسوية، ويكون من شأنها انهاء الصراع، وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود 4 حزيران (يونيو) 1767.

3- دراسة أحمد جميل يوسف أسمر (2014): الموقف الأمريكي من إقامة الدولة الفلسطينية من كلنتون إلى أوباما 1993-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر –غزة.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة موقف الادارة الامريكية، من عهد الرئيس كلينتون إلى عهد إدارة أوباما- بين عامي 1993-2012، من إقامة الدولة الفلسطينية والوقوف عند أبرز المحطات التي قامت بها الولايات المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، كما هدفت الدراسة بشكل عام إلى تقديم التوصيات والنتائج إلى أصحاب القرار السياسي الفلسطينية والمؤثرين فيه، واستشراف مدى إمكانية التعويل على الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

تاسعا: تقسيم الدراسة

لمعالجة الإشكالية المطروحة و لتغطية الفرضيات في مستوى التحليل تم الاعتماد على :

الفصل الأول : التأصيل المعرفي لمفاهيم الدراسة، ويحتوي هذا الفصل ثلاثة مباحث، يتعلق الأول بمفهوم السياسة الخارجية والمفاهيم المشابهة، أما المبحث الثاني يتعلق بخصائص وتوجهات السياسة الخارجية، بينما يركز المبحث الثالث على محددات وأهداف السياسة الخارجية.

الفصل الثاني : السياسة الخارجية الأمريكية، ويتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث يتضمن الأول التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية، ويتعلق المبحث الثاني بمؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية والعوامل المؤثرة فيها، فيما يركز المبحث الثالث على محددات وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

الفصل الثالث : السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (فترة ترامب)، ويندرج تحت هذا الفصل ثلاثة مباحث، يتعلق المبحث الأول بالسياق التاريخي للموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، بينما يوضح المبحث الثاني تداعيات رئاسة "ترامب" على عملية السلام في الشرق الأوسط، أما المبحث الأخير فيحاول التطرق قرار "ترامب" اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية

تعد السياسة الخارجية أحد أهم الفروع الكبرى للعلوم السياسية، والمحرك الأساسي للعلاقات الدولية، وهي تعبر عن السلوك الذي تتخذه الدولة الواحدة اتجاه تفاعلاتها وباقي الوحدات خدمة لمصالحها وتحقيقها لأهدافها الاستراتيجية المحددة، سنتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم السياسة الخارجية بدءا بتحديد تعريف السياسة الخارجية وعلاقتها بالمفاهيم المشابهة، وكذلك مؤسسات صنع القرار، ثم خصائصها وتوجهاتها و أهدافها، انتهاءا بمحدداتها.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الأول: التعريف بمفهوم السياسة الخارجية

لقد اختلف العلماء والباحثين في مجال السياسة الخارجية حول تعريف السياسة الخارجية، وهذا راجع لما تتميز به من تعقيد وتشابك، بالإضافة إلى التطورات التي أدّت إلى إضفاء أبعاد جديدة لهذه الظاهرة، وهذا ما حال دون وضع تعريف شامل لها.

بحيث يرى "بهجت قرنى" أنّ التحديد لماهية السياسة الخارجية هي نقطة بدء في التحليل.[1]

تعرف السياسة الخارجية بشكل عام على أنّها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، ويمكن للسلوكية أنْ تأخذ أشكال مختلفة توجه نحو دولة أخرى أو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية ... إلخ.[2]

يعرّف الدكتور ناصف "يوسف حتى" السياسة الخارجية بأنّها "سلوك الدولة تجاه محيطها الخارجي بصورة عامة"، وتعرف أيضا أنّها امتداد للسياسة الداخلية لتحقيق أهدافها القومية في النطاق الدولي بوسائل تختلف عنها في النطاق الداخلي، وتستخدم الدولة في سبيل الوصول لذلك عدّة وسائل دبلوماسية واقتصادية وسياسية وعسكرية وثقافية ودعائية.[3]

يقدم بعض الدارسين للسياسة الخارجية تعريفا عاما لحد لا يمكن التمييز بين السياسة الخارجية، وغيرها من السياسات، ومن بينهم التعريف الذي قدمه حامد ربيع، الذي يرى أن السياسة الخارجية هي مرادف لنشاط خارجي بغض النظر عن مصدره.[4]

كما أن السياسة الخارجية هي ذلك الجزء من سياسة الدولة الذي يحدّد علاقات تلك الدولة مع الدول الأخرى مع الجماعة الدولية، فوفق هذا الرأي يشمل مفهوم السياسة الخارجية العديد من المجالات كالدبلوماسية، الأخلاق، السياسة العسكرية.

---

[1]– بهجت قرني وعلي الدين هلال، **السياسات الخارجية للدول العربية**، ترجمة جابر سعيد عوض، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسة، ط2 ، 2002)، ص 29.

[2]– ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1 ، 1985)، ص 157.

[3]– **المكان نفسه**، ص 157.

[4]– محمد السّيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**،(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998)، ص 07.

يرى عمر بوزيان أن السياسة الخارجية تعني "كل العلاقات الخارجية لدولة ما سواء كانت السياسة الخارجية أو الاقتصادية أو ثقافية، وغيرها، إلّا أنّها تتعلق بالجهاز الرسمي للوحدات السياسية.[1]

أي بين الدول مع بعضها البعض أو بينها وبين المنظمات الدولية وباقي الأشخاص الدوليين[2].

في حين يعرّفها "جورج مودلسكي G. Modelski" بأنّها "نظام الأنشطة الذي تطوّره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدولة الأخرى، ولأقلمة نشاطه طبقا للبيئة الدولية: المدخلات والمخرجات.[3]

يعرف فريدريك شاريون F. Charillon السياسة الخارجية :بأنها " الأداة التي تحاول الدولة من خلالها تشكيل محيطها السياسي الدولي، وهي غالبا ما تعتبر حارس مصالح الدولة على المدى البعيد، و يمكن اعتبارها كسياسة عامة، بمعنى أنها سياسة تنفذ من قبل مصالح - مؤسسات -الدولة بإمكانيات محددة بغية تحقيق أهداف محددة بدقة، لكنها تتعلق بسياسة عامة من نوع خاص، لأنها تتجاوز الحدود الوطنية، وتتضمن غالبا ردود أفعال و محاولات للتكيف مع الأحداث الخارجية، مسارها القراري غالبا غير واضح مقارنة مع بقية السياسات العامة، و تعتبر مجالا محجوزا للمسؤولين السامين في الدولة".[4]

يقصر هذا التعريف السياسة الخارجية على الدول، في حين أن هناك من يقر بوجود وحدات من غير الدول قادرة على صياغة سياسة خارجية.

أما فلدمير سوجاك V.Sojack فيعتبر أن السياسة الخارجية هي " أساس نشاط الدولة الموجه نحو تأمين مصالحها للدول في الخارج من خلال العلاقة مع الدول الأخرى، أو عناصر الجماعة الدولية الأخرى" .

في حين يعرفها دانيال باب D.Papp بأنها " الأهداف الموجهة لمنتظم من الأفعال التي تقوم بها الدولة من اجل إنجاز أهداف سياستها الخارجية".[5]

---

[1]- زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2001)، ص 11.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 12.

[3]- نوري أحمد النعيمي **السياسة الخارجية**،(الأردن :دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2011)، ص 19.

[4] -Frederic Charillon, **Politique Etrangère-nouveaux regards** ,(Paris, Presse de science politique ,2002),p13.

[5]- عامر مصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، (الجزائر: المكتبة الجزائرية، 2005)، ص 105.

يحصر هذا التعريف السياسة الخارجية في أهداف فقط، في حين أن التعريف الذي قدمه سوجاك يشير إلى مجموع أنشطة الدولة، و التي قد تدخل فيها نشاطات أخرى غير السياسة الخارجية.

يرى تشارلز هيرمان Ch.Hermann أن السياسة الخارجية تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم، و التي يقصدون بها التأثير في سلوكيات الوحدات الدولية الخارجية.

يهمل هذا التعريف الأهداف و التي تعتبر عنصر محدد في السياسة الخارجية، و تحصر المقاصد في التأثير على بقية الوحدات، لكن هل التأثير يعد هدفا في حد ذاته؟ بالطبع لا فالتأثير هو وسيلة لتحقيق الأهداف.

هذا وقدم "حامد ربيع" تعريفا آخر للسياسة الخارجية يراعي فيه مسألة المجال الذي تختص به السياسة الخارجية، حيث يرى بأنها: "جميع صور النشاط حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية"[1].

من هنا وحسب "حامد ربيع" فإن السياسة الخارجية هي مجمل نشاطات الدولة على المستوى الخارجي كمجال محدد، ولكن الانتقاد الأساسي الذي يوجه لهذا التعريف أنه وسع من مجال السياسة الخارجية إلى النشاطات التي تقوم بها الأطراف غير الرسميين في الدولة، وهو الأمر الذي يتنافى وشرط الطابع الرسمي للسياسة الخارجية من حيث هي حكر على صناع القرار الرسميين ويقول "مارسيل ميرل، (Marcel merle)في هذا الإطار أنه "للحكومات ميزة احتكار تمثيل الدولة والتصرف باسمها في مجال العلاقات الدولية"[2].

من جهة أخرى نجد أن "هيرمان" إلى جانب "حامد ربيع" قد حدد السياسة الخارجية في السلوكيات والنشاطات فقط، في حين أن السياسة الخارجية تحوي العديد من الأوجه، فقد تكون في شكل برامج، قرارات، إستراتيجيات، نشاطات، سلوكيات...إلخ، ولعله من المفيد هنا وفي إطار الحديث عن أوجه السياسة الخارجية إيداع تعريف "جوزيف فرا نكيل" (Joseph frankel) السياسة الخارجية والذي

[1] – محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص07.

[2] -مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، تر:حسن نافعة، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986)، ص 326.

عرفها بأنها "**تشير إلى مجموع القرارات والنشاطات (decision and actions) التي تميز العلاقات بين دولة وأخرى**"، ويميز "فرا نكيل" هنا بين نوعين من النشاط الدولي، وذلك وفقا للمجال العملياتي لكليهما، حيث تدور الأولى (أي القرارات) داخل عقل صانع القرار، بينما تتعلق الثانية(النشاطات) بالجانب العملي (البيئة العملية).[1]

هناك من حاول تعريف السياسة الخارجية من خلال تحديد المراحل الكبرى لصياغتها، فيرى أن السياسة الخارجية لأي دولة هي رعاية لمصالحها خارج حدودها وذلك من خلال:

أولا: صياغة مصالح تلك الدولة في شكل أهداف قابلة للتحقيق مع الوضع بعين الاعتبار ما هو كائن وما يجب أن يتحقق.

ثانيا: تحديد محتوى ومضمون السياسة الخارجية (المصالح الحيوية والثانوية).

ثالثا: تنفيذ السياسة الخارجية.[2]

من خلال ما سبق نستنتج أن السياسة الخارجية هي مجموعة من القرارات والنشاطات التي تتعلق بالسلوك الخارجي للدولة، كما أنها مجموعة من المراحل والأهداف المسطرة ونورد في الأخير تعريف »جيمس روزنو" (J.Reseneau) والذي يبدو أكثر تحديدا للسياسة الخارجية، حيث يرى أنها "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا".[3]

المطلب الثاني: السياسة الخارجية والمفاهيم المشابهة

أولا: السياسة الخارجية والسياسة الداخلية

يعتقد المهتمون بالسياسة الخارجية بأنّ الارتباط بين أوضاع البيئة الداخلية لدولة، وطبيعة محتوى سلوكها هو أمر حتمي، حيث يرون أنّ السياسة الخارجية هي انعكاس مباشر للسياسة الداخلية، فالرخاء الاقتصادي قد يساهم في تجاوز النزاعات الداخلية وبالتالي الاهتمام بمسائل السياسة الخارجية، في حين تؤثر

---

[1] -Joseph frankel, **The making of foreign policy: an analysis of decision –making,** (London: oxford university press,1963), p 01.

[2]- محمد موسى، **أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، (**بيروت: دار البيارق، ج01، 1993)، ص ص 22-23.

[3]- محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص 11.

الأزمات والتمزقات الاجتماعية الداخلية على السلوك الخارجي، الذي يؤدي إلى عدم استقرار السياسة الخارجية.[1]

توجد في المفهوم التقليدي عناصر أو وحدات " ذات طابع سياسي هي التي تنظم العلاقات الدولية، والواقع أنّ السياسة الخارجية تبدأ حيث تنتهي السياسة الداخلية".[2]

من جهة أخرى نلاحظ أنّ كل من السياسة الداخلية والسياسة الخارجية تضع وتصاغ في داخل حدود الدولة، يتم تنفيذها من طرف المؤسسات المختصة في تلك الدولة، لكن توجه الأولى للداخل، وترمي لتحقيق أهداف مصالح الداخلية في حين الثاني تعمل على تحقيق أهداف خارج الحدود الإقليمية للدولة.

في نفس الوقت نجد أنّ هناك نوع من التداخل الذي يكتنف العلاقة بين صناع القرار في الدولة، حيث تنتهج الوحدة الدولية سياسة داخلية معيّنة، لكن في الواقع تؤدي هذه السياسة إلى تحقيق أهداف في البيئة الخارجية من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ أنّ بعض السياسات الخارجية قد تهدف إلى تحقيق أهداف على المستوى الداخلي.[3]

ثانيا: السياسة الخارجية والدبلوماسية

يوجد اختلاف بين مفهومي السياسة الخارجية والدبلوماسية، بحيث تعتبر السياسة الخارجية نشاط الدولة في علاقتها مع الدول الأخرى أو المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في مختلف الميادين السياسية والتجارية، والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى، أما الدبلوماسية فهي أداة تنفيذ السياسة الخارجية، بحيث الدبلوماسي يقوم بتنفيذ الخطة التي ترسم من طرف رجال السياسة في وقت السلم.[4]

من أشهر تعاريف الدبلوماسية هو تعريف قاموس "أكسفورد الإنجليزي" الذي تبناه المؤلف والدبلوماسي الرائع "الصيت السيرهير الدنكلسون " أنّ الدبلوماسية هي إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات والأسلوب الذي يستخدمه السفراء والمبعوثون للإدارة وتسوية هذه العلاقات هي وظيفة الدبلوماسية أو فنه.[5]

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص 13-24.

[2]- حسين شريف، **مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية**- هنري كيسنجر- ، (مصر: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973)، ص 19.

[3]- محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص 25.

[4]- نوري أحمد النعيمي، **مرجع سابق**، ص 23.

[5]- صلاح أحمد هويدي علي، **العلاقات الدّولية مفهومها وتطورها**،(الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر،2008)، ص 47.

كما نجد "هنري كيسنجر" يعرّف الدبلوماسية بقوله: "الدبلوماسية بالمعنى المتعارف عليه هي عملية التقريب بين وجهات النظر المتعارضة من خلال المفاوضات"، أما الدبلوماسية كتنظيم هي:"عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين ممثلي أشخاص القانون الدولي وفق منظومة من القواعد والأعراف الدّولية والإجراءات الرسمية في إطار ما يسعون إلى تحقيقه في عملية السياسة الخارجية.[1]

كما أنّ هناك تمييز بين السياسة الخارجية والدبلوماسية باعتبار الأولى تهتم بما يجب فعله أما الثانية فهي تهتم بكيفية عمله.[2]

إذن الدبلوماسية هي إحدى أدوات السياسة الخارجية التي تعمل سلميًا لتحقيق الأهداف القومية للدولة.

وتختلف الدبلوماسية عن السياسة الخارجية من حيث كونها أداة لتنفيذه كما يعبر عن ذلك "كينيث تومبسون " بأن "السياسة الخارجية هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدولية، أما الدبلوماسية فهي الوجه التنفيذي لها"، بحيث يعرّفها الدكتور حسن صعب على أنّها "علم وفن وقانون وتاريخ ومؤسسة مهنة"

هي علم لأنّها تقوم على قواعد وأصول محدّدة تحكم ممارستها وكيفية تطبيقها.

قانون: لأنّ قواعدها وأصول ممارستها أصبحت موحدة بين مختلف الهيئات الدولية وأشخاص القانون الدولي.

فن: تطبيقها يستلزم الموهبة والقدرة وفن الإقناع عند من تناط بهم ممارستها ووضعها موضع التطبيق.

تاريخ: لأنّ تطورها يرتبط بتطور العلاقات الدولية.

مؤسسة: لأنها تمارس من خلال هيئات ومؤسسات متخصصة ومستقلة في إطار كل دولة.

مهنة: الذين يمارسونها اليوم يتصرفون فيها بكامل نشاطهم.[3]

---

[1] – زايد عبيد الله مصباح، **مرجع سابق** ،ص ص 257–259.

[2]– مارش بيتر، **صنع السياسة الخارجية والمهارات الدبلوماسية**، ترجمة المركز الثقافي للتعريب والترجمة، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009)، ص 178.

[3]– علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية، الظاهرة والعلم، الدبلوماسية والإستراتيجية**، (عمان: دار المشرق للنشر والتوزيع، 2004)، ص 172.

ثالثا: السياسة الخارجية والإستراتيجية

الاستراتيجية لغة هي خطة أو سبيل للعمل.[1]

يعرّفها الجنرال الفرنسي "أندري بوفر" أنّها: "فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة مع استخدام الوسائل التي لدينا أفضل استخدام".[2]

الإستراتيجية هي خطط وأنشطة المؤسسة التي تتم وضعها بطريقة تضمن خلق درجة من التطابق بين رسالة المؤسسة وأهدافها، وبين هذه الرسالة والبيئة التي تعمل فيها بصورة فعالة ذات كفاءة عالية[3].

السياسة الخارجية لها وجهتين، أولهما سلمي، أي الإقناع والتفاوض الذي تختص به الدبلوماسية وثانيها الجانب العسكري، الذي يقوم على الإكراه والقوة، وتختص به الإستراتيجية العسكرية في الدولة، بالتالي فعالية السياسة الخارجية لدولة مرتبطة بمدى فعالية البعدين الدبلوماسي والإستراتيجي لها.

كما ترتبط كل من الدبلوماسية والإستراتجية بالسياسة الخارجية من حيث كونها وسيلتين لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، وهما أداة لتنفيذها.

رابعا: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

تعرف العلاقات الدولية في إطار عام أنّها فرع من العلوم السياسة الذي يهتم بالشؤون الخارجية والعلاقات بين الدول.

يعرّفها أحمد عباس البديع بأنّها: "مجموعة من الأنشطة والتفاعلات والأفعال بين مختلف دول العالم، وعبر الحدود الإقليمية .... ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأمور الحياة الإنسانية، وتؤثر تأثيرا مباشرا على أمن العالم واستقراره".[4]

يوجد تداخل بين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية إلى حد خلط بين المفاهيم، وجعلها مرادفًا لبعضها البعض، بحيث السياسة الخارجية بطبعها الوحدوي أي تدرس السلوك الخارجي لوحدة سياسة واحدة، أمّا العلاقات الدولية فتنصرف إلى مجموعة من التفاعلات بين وحدتين أو أكثر في حالة مستمرة من

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 183.

[2]- محمد نصر مهنا، **العلوم السياسة بن الحداثة والمعاصرة**، (الإسكندرية، منشأة المعارف، 2002)، ص 614.

[3]- علاء أبو عامر، **مرجع سابق**، ص 183.

[4]- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية، والنظرية التكوينية**،(الجزائر :دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007)، ص ص 28-29.

عملية الفعل وردود الفعل المتتابعة والمتشابكة، رغم هذا الاختلاف إلّا انّه يوجد ترابط بين المفهومين، فالعلاقات الدّولية هي محصلة مجموعة من السياسات الخارجية للدّول.[1]

فنجد نيكولا سبيكمان، الذي ركز على الجوانب الإنسانية والأخلاقية للعلاقات الدولية، بحيث يعرّفها » بأنّها العلاقات بين أفراد ينتمون لدول مختلفة، والسلوك الدولي هو السلوك الاجتماعي للأشخاص ومجموعات تستهدف أو تتأثر بوجود سلوك أفراد أو جماعات ينتمون إلى دولة أخرى".[2]

المطلب الثالث : مؤسسات صنع القرار السياسي

تسهم عدة مؤسسات – رسمية وغير رسمية – في عملية صنع القرار السياسي. فقد كان الشائع هو أن المؤسسات الرسمية وحدها هي التي تصنع وتنفذ القرارات السياسية، ويقصد بذلك السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وذلك اتجاه قديم عفا عليه الزمن ، حيث ساد لدى مجموعة كبيرة من علماء السياسة والقانون، ولفترة طويلة من الزمان، مفهوم تقليدي يرادف بين النظام السياسي ونظام الحكم؛ إذ كثيرا ما كان يطلق مصطلح النظام السياسي ويقصد به نظام الحكم، والعكس أيضا صحيح، لكن التطورات التي طرأت على علم السياسة لاحقا قد أدت إلى التمييز بين هذين المصطلحين بشكل واضح.

ووفقا للاتجاهات الحديثة في الدراسات السياسية، يشير نظام الحكم إلى أبنية السلطة والتي تشتمل على السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، أي المؤسسات الحكومية الرسمية، أما مصطلح النظام السياسي فإنه يشير بالإضافة إلى الأبنية الرسمية و المتمثلة في السلطات الثلاث، إلى المؤسسات غير الحكومية كالأحزاب السياسية، وجماعات المصالح وكافة تنظيمات المجتمع المدني، وبالتالي يكون نظام الحكم جزءا من النظام السياسي.

ويرى أغلب العلماء الذين استخدموا مفهوم النظام السياسي بهذا المعنى أنه يتميز بالتفاعل المستمر بين وحدات النظام السياسي من جانب ، وبين هذه الوحدات وبيئة النظام السياسي من جانب اخر، وإن

[1]– محمد السّيد سليم، **مرجع سابق**، ص ص13–14.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 14.

العلاقة بين أطراف النظام السياسي تقوم على أساس الاعتماد المتبادل (Interdependence) بمعنى أن أفعال كل طرف من هذه الأطراف تؤثر في أفعال الأطراف الأخرى.[1]

لكن نوعية وعدد المؤسسات التي تسهم في صنع القرار تعتمد إلى درجة كبيرة على نوع النظام السياسي، فكلما اقترب النظام السياسي من الديمقراطية كلما زاد واتسع حجم المؤسسات التي تساهم في صناعة القرار السياسي، و كلما اقترب النظام السياسي من الدكتاتورية والتسلط كلما قلت الجهات التي تساهم في صناعة القرار، إذ تحتكر في هذه الحالة – غالبا – نخبة محدودة ولا تترك المجال لمؤسسات كثيرة لإبداء رأيها حول القرارات التي سيتم اتخاذها، لذا سوف نتناول كافة المؤسسات التي يمكن أن تؤثر بطريقة أو أخرى في صنع القرارات السياسية بغض النظر عما إذا كانت سيسمح لها بممارسة هذا الدور أم لا؛ لان ذلك – سبقت الاشارة – يتوقف على نوعية النظام السياسي نفسه ودرجة تطوره في سلم الديمقراطية والتعددية السياسية.

وهكذا فإن المؤسسات التي تسهم في صنع القرار السياسي تنقسم بشكل عام، إلى مؤسسات رسمية ومؤسسات غير رسمية، وذلك على النحو التالي:

أولا:المؤسسات الرسمية

1–السلطة التشريعية:

تلعب السلطة التشريعية الدور الأكبر في عملية صنع السياسة العامة، وبالتالي تؤثر في شكل القرارات التي ستصدر من أجل تنفيذ هذه السياسة العامة، فهي السلطة التي تقوم بوضع التشريعات والقوانين والخطط، بل يكفي لتوضيح أهميتها في هذا الجانب أن السلطة التشريعية هي وحدها في أغلب النظم الديمقراطية التي تصبغ المقترحات بصبغة الشرعية وتحولها من مجرد مقترحات إلى سياسات ملزمة، كما تسهم المناقشات التي تدور داخل المجالس التشريعية ولجانبها المتخصصة في بلورة الآراء حول السياسة المراد اتخاذها، وتتيح فرص الاختيار الجيد من بين البدائل المتاحة.

2–السلطة التنفيذية:

إن الوظيفة الأساسية لهذه السلطة هي تطبيق وتنفيذ التشريعات والقوانين الصادرة عن السلطة التشريعية، وهو ما يستوجب اتخاذ قرارات معينة لتنفيذ السياسة العامة، لكن السلطة التنفيذية تسهم في

[1]– بهاء الدين مكاوي، **المدخل إلى علم السياسة**، (المنامة، جامعة العلوم التطبيقية، سلسلة كتب العلوم السياسية رقم (6)، 2015م)، ص119–120.

صنع القرارات السياسية من خلال دورها التشريعي، فعلى الرغم من أن التشريع هو من اختصاص السلطة التشريعية في المقام الأول، إلا أن السلطة التنفيذية تشارك في التشريع من خلال اقتراح مشروعات القوانين أو تقديم مشروعات الميزانيات، فلها حق (تقديم) مشروعات القوانين، إلا أن الإجازة النهائية لهذه المشروعات تبقى من اختصاصات السلطة التشريعية، ولا تصبح سياسة لازمة التطبيق إلا بعد موافقة السلطة التشريعية عليها.

إن الرأي الشائع اليوم هو أننا نعيش في عصر هيمنة السلطات التنفيذية حيث تكون فعالية الحكومة معتمدة كليا على القيادة التنفيذية في رسم وتنفيذ السياسات العامة.[1]

ففي الولايات المتحدة مثلا يتمتع الرئيس بسلطات واسعة في مجالات السياسة الخارجية والعسكرية، بموجب الدستور، تفوق كثيرا سلطاته في المجال الداخلي، ويعتبر الرئيس هو الصانع الأساسي للعلاقات الخارجية والموجه لسياسات الدولة الخارجية.[2]

3-السلطة القضائية:

يتمثل دور السلطة القضائية في عملية صنع القرارات في مراقبة وتقييم تنفيذ السياسات العامة، ويختلف هذا الدور من نظام سياسي إلى آخر، ففي الولايات المتحدة يلعب جهاز القضاء دورا هاما في تقييم ومراقبة وتفسير السياسات العامة. و يمارس القضاء الأمريكي دوره في قضايا السياسات العامة من خلال (مبدأ المراجعة التشريعية للمحاكم بإسقاط تشريعات أو مراسيم تنفيذية، وتعديل الدستور حسب الظروف المتغيرة عن طريق تفسيره، وقد يكون له دور في كبح أعمال الحكومـــة التعسفية لغرض معايير الإجراءات السليمة في إدارة العـــدل).[3]

أما في بريطانيا فإن دور السلطة القضائية في السياسات العامة لا يصل إلى مرحلة إلغاء تشريعات أو مراسيم دستورية كما هو الحال في أمريكا، فالمحاكم الإنكليزية ليس لها سلطة لإعلان عدم دستورية أي مرسوم برلماني، كما لا يمكنهم إلغاء قانون لأنه يتعارض مع ما يصفه المدعون بالحق الطبيعي، ويعتقد

---

[1]- جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة**، ترجمة: د. عامر الكبيسي، (عمان: دار المسيرة، 1999م)، ص58.

[2]- **المرجع نفسه**، ص59.

[3]- مها عبد اللطيف الحديثي ومحمد عدنان الخفاجي، **النظام السياسي والسياسة العامة: دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية**، (بغداد: مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، سلسلة الدراسات رقم (7)، 2006م)، ص18.

القضاة الإنكليز أنه يمكن تغيير الدستور غير المكتوب، لكنهم لا يريدون أي دور لهم في هذا العمل، فهذا من شأن البرلمان والناخبين. [1]

ثانيا: المؤسسات غير الرسمية

لا تقتصر عملية صنع القرار على المؤسسات الرسمية فقط، بل تسهم فيها مؤسسات غير رسمية، ولا يتعلق ذلك فقط بالأنظمة الديمقراطية، وإنما تسهم الجماعات غير الرسمية في صناعة القرارات السياسية حتى في ظل الأنظمة غير الديمقراطية، وإن كانت الأنظمة الديمقراطية هي الأكثر حرصا على إشراك التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية غير الرسمية في صنع القرار السياسي، وإتاحة الفرصة لهذه التنظيمات للإدلاء بآرائها حول قضايا الشأن العام.

ونظرا لخطورة القرارات السياسية كونها تمس بشكل مباشر مصالح قطاعات واسعة من الشعب إيجابا أو سلبا ، تسعى السلطة قبل اتخاذ القرارات- خاصة المصيرية منها- إلى لمس الرأي العام لمعرفة اتجاهاته وتوقعاته إزاء الموضوع المطروح، وتسعى الحكومات الديمقراطية إلى إشراك الرأي العام في صنع القرار بإفساح المجال للأحزاب والجمعيات السياسية ومنظمات المجتمع المدني من نقابات وهيئات ومؤسسات مختلفة، فضلا عن وسائل الإعلام لمساهمة في النقاشات المتعلقة بصنع السياسة العامة في الدولة. ومن أهم هذه المؤسسات:

1-الرأي العام:

من أبسط تعريفات الرأي العام أنه هو « تعبير أعضاء الجماهير عن الموضوعات المختلفة عليها »، و لم تبرز أهمية الرأي العام قبل القرن الثامن عشر الميلادي، لأن الحكومات لم تكن – حتى ذلك الوقت – تولي أهمية كبيرة لرأي الجماهير ودورهم في تقرير الأمور السياسية. إلا أنه، بفضل الأفكار الداعية إلى الحرية والمساواة، وما واكب ذلك من تطورات في الجوانب الاجتماعية والتكنولوجية، ازدادت أهمية الرأي العام وبرز دوره، وغدا عنصرا فاعلا في توجيه المؤسسات السياسية والتأثير على القرارات الصادرة عنها.

وتلعب وسائل الإعلام الدور الأكبر في نقل رغبات الجماهير إلى صانع القرار السياسي، وفي التوسط بين الجماهير وصانع القرار، فضلا عن أنها تعمل على صياغة وبلورة الرأي العام وتوجيهه بنا يتناسب مع الواقع، وكلما كان النظام الحاكم أكثر ديمقراطية وانفتاحا على بيئته، والإعلام مستقلا عن السلطة التنفيذية، كلما كان أكثر تعبيرا عن احتياجات الجماهير.

[1]- **المرجع نفسه**، ص19.

2-الأحزاب والجمعيات السياسية:

تلعب الأحزاب والجمعيات السياسية الوطنية دورا رئيسيا في التعبير عن المصالح العامة أو مصالح الفئات المختلفة في المجتمع، وقد تعمد إلى ترجمتها في مقترحات محددة تعرض على السلطة الحاكمة. بل إن من أهم مؤشرات فاعلية الحزب السياسي قدرته على التعبير عن رغبات الجماهير سواء كان في الحكم أو المعارضة، فإذا كان في الحكم تتجلى قدرته من خلال إصدار قرارات وسياسات عامة تعبر عن رغبات وأشواق الجماهير، وإن كان في المعارضة تجلى ذلك في تبني مصالح الجماهير وفي قدرته على ممارسة الضغط على الجهات الحاكمة من أجل تحقيق هذه المصالح.

3-جماعات المصالح:

يعرف البعض جماعة المصلحة على أنها « مجموعة من الأفراد تسعى للتأثير – بوسائلها الخاصة- على عملية صنع السياسات العامة لدفعها في الاتجاه الذي يحقق مصالح أعضائها المادية والمعنوية دون السعي للمشاركة في الحكم أ تحمل المسؤولية.[1]

بينما يعرفها آخرون على أنها « جماعة تسعى لتحقيق هدف أو أهداف معينة مرتبطة بمصالح أعضائها بكافة الوسائل الممكنة، عبر التأثير والضغط على قرارات وسياسات السلطة السياسية، ولكن ليس من أهدافها الوصول إلى السلطة».[2]

تتضمن وظائف جماعات المصالح: صياغة المطالب والتعبير عن الاتجاهات السياسية والمصالح الاقتصادية والاجتماعية، أو الضغط للخصول على مكاسب مادية لأعضائها كما تفعل النقابات، ويتبين من ذلك دورها في صنع القرار السياسي، لأن صياغتها لمطالب الجمهور وتقديمها للسلطة الحاكمة يعني تأثيرها في صناعة القرار فقد يأخذ صانع القرار بكل أو جزء من مقترحاتها ، وغالبا لا تلجأ الحكومات إلى رفض مقترحات جماعات الضغط جملة، وإنما تتعامل معها حسب معقوليتها واتساقها مع الصالح العام وتحقيقيها لمصالح شريحة واسعة من المجتمع وعدم تهديدها للمصلحة العامة أو تهديد مصلحة قطاع مهم في المجتمع أو تأليب جماعات أخرى، أو تعارضها مع التوجهات المعلنة للنظام.

[1]- بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، **المدخل في علم السياسة**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة العاشرة، 1988م)، ص316. وانظر كذلك: مجموعة من أساتذة الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، مبادئ العلوم السياسية،(القاهرة: دار النهضة العربية، 1990م)، ص168.

[2]- رجب عبد الحميد، **مبادئ العلوم السياسية**، (القاهرة: دار ابو المجد للطباعة، 2011)، ص222.

أما نجاح جماعات المصالح في قدرتها على التأثير في صنع القرار السياسي فإنه يتحدد من خلال الخصائص الذاتية للجماعة مثل: حجم العضوية ومدى تماسك الجماعة، ودرجة اهتمام أعضائها بقضاياهم، وحجم مواردها المالية، وطبيعة الجهاز الفني والإداري للجماعة، ومدى تجانس النخبة القائدة؛ كما يتحدد من خلال الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، حيث ينعكس تجانس الثقافة السياسية السائدة على أسلوب عمل الجماعات فتتجه إلى العمل والتفكير من منظور قومي واسع. أما الثقافة السياسية المجزأة فتؤدي إلى قيام الجماعات بتمثيل تلك الانقسامات أو التجزئة، وبالتالي تكريس الاختلافات السياسية، ويتحدد نجاحها –كذلك– بطبيعة القضايا أو السياسات المثارة ومدى تأثيرها على قطاع واسع من الجمهور.

ففي الولايات المتحدة الامريكية والتي تمثل «مجتمعا من المهاجرين أو المنضمين الجدد» بما يعنيه ذلك من تنوع اثني وديني وثقافي، ومن ثم تنوع وتباين، بل واختلاف في المصالح والاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لشرائح السكان والمواطنين الامريكيين. فإن الاستجابة المجتمعية التلقائية لهذه الحاجات تقتضي إنشاء وتكوين الاتحادات والجمعيات المتنوعة كقنوات أكثر ملائمة للتعبير عن تلك الاهتمامات والمصالح، وكآليات للمشاركة الفاعلة في الحياة العامة، والتأثير في السياسات الحكومية، وتؤثر جماعات المصالح على صنع القرار السياسي بطريقتين رئيسيتين: الأولى من خلال مقابلة المشرعين والموظفين العموميين؛ والثانية بممارسة الضغط على صانعي السياسة باستخدام أساليب غير مباشرة بما في ذلك وسائل الإعلام.

4– مراكز البحوث والدراسات:

تلعب مراكز الدراسات والبحوث أو ما يطلق عليها أحيانا مخازن التفكير (Think Tanks) أدوارا كبيرة في صنع السياسة العامة؛ لأن المعرفة المتخصصة التي تقدمها هذه المراكز من خلال الإصدارات العلمية والندوات المتخصصة، تضاعف مستوى الوعي لدى صانع القرار والمؤسسات والأفراد، وتساعدهم على الربط بين الوقائع الميدانية وإطارها العلمي النظري، لذلك تهتم الدول الكبرى بإنشاء ودعم مراكز الابحاث وحسب احصائيات جرت في العام 2015م فهناك 1828 مركزا بحثيا في الولايات المتحدة، و426 مركزا بحثيا في الصين، و287 في بريطانيا وهي تقوم بإجراء تقييم شامل للسياسات السابقة بهدف معرفة جوانب القوة فيها لتعزيزها وجوانب الضعف والقصور لتلافها، كما أنها تطرح آراءا وأفكار جديدة وتقترح السياسات البديلة، وتدرس الآثار البعيدة المدى جراء اتخاذ سياسة معينة، سواء كانت هذه الآثار ايجابية أو سلبية.

وهناك ما يعرف بسياسة الباب الدوار(Revolving Door) بين المراكز البحثية والمناصب العليا في الدولة، ففي الولايات المتحدة مثلا يتم تعيين غالبية مستشاري الرئيس من مراكز الأبحاث، فعلى سبيل المثال لا الحصر جاء من هذه المراكز البحثية: هنري كيسنجر، مارتن أندك، وارن كريستوفر، ألكسندر هيغ، ريتشارد بيرل، بول وولفيتز، مادلين أولبرايت، كولن باول، صامويل هنتنغتون، دونالد رامسفيلد، ديك تشيني، ريتشارد ارميتاج، زلماي خليل زاد، جون بولتون، فرنسيس فوكي ياما، كوندوليزا رايس، بل إن 60% من مساعدي وزراء الخارجية في الولايات المتحدة جاءوا من مراكز الأبحاث.[1]

[1]– خالد عليوي العرداوي، **تفعيل دور مراكز الابحاث في صنع القرار السياسي العراقي، من الرابط:** type=article&aid=159 fcdrs.com/includes/download.php?.

المبحث الثاني: خصائص وتوجهات السياسة الخارجية

تتميز السياسة الخارجية بشكل عام بنفس الخصائص مهما كانت طبيعة الدولة، إلا أن توجهاتها تختلف من دولة إلى أخرى حسب تطلعاتها وطبيعة نظامها السياسي.

المطلب الأول: خصائص السياسة الخارجية

تتميز السياسة الخارجية بخصائص يمكن حصرها في:[1]

أولا: الطابع الخارجي

"بمعنى أن السياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية. فبالرغم من أن السياسة الخارجية تصنع داخل أجهزة الدولة _البيئة الداخلية_ إلا أن تنفيذها ومسار سلوكها يكون في إطار البيئة الخارجية أي البيئة الدولية". فالبيئة الخارجية هي الإطار الذي تختبر فيه هذه السلوكيات، وهو الذي تحقق فيه الأهداف المسطرة للسياسة الخارجية.

ثانيا: الطابع الرسمي

والمقصود بالرسمية هو" أن السياسة الخارجية تتخذ من قبل جهة رسمية في الدولة .أي انه لا يمكن لأي جهاز غير رسمي في الدولة أن يكون له الفصل النهائي في توجيه السياسة الخارجية" .

بالرغم من أن الأفراد والشخصيات والمؤسسات غير الرسمية لها تصورات وأراء حول أهداف وتفاعلات السياسة الخارجية ولهم كذلك معلومات وحقائق تساهم في بلورة هذه الأهداف ،إلا أنها لا تتسم بطابع الرسمية التي من خلالها يتم رد الفعل الرسمي للدولة إزاء القضايا الخارجية.

و أهم جهاز في الدولة يعطي للسياسة الخارجية الطابع الرسمي هو جهاز السلطة التنفيذية والذي يمثله في غالب الأحيان رئيس الدولة، ورئيس الحكومة ووزير الخارجية ووزير الدفاع، وغيرهم من الأشخاص الذين يمثلون الأجهزة الرسمية في الدولة.

كما أن السياسة الخارجية لا توجه فقط إلى الدول كوحدات دولية تقليدية فيمكن أن توجه إلى وحدات دولية حديثة كالمنظمات الدولية، أو أحزاب سياسية ذات وزن إقليمي. مثلا السياسة الخارجية لإيران في دعمها لحزب الله اللبناني، والسياسة الخارجية لسوريا في دعمها لحركة حماس الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني.

[1]– محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص 27.

ثالثا: الطابع الاختياري

يعني أن برامج وقرارات السياسة الخارجية مختارة من عدة بدائل مقترحة، فأي موقف دولي لا يوجب بالضرورة رد فعل وحيد وحتمي لدى الدولة المعنية به، وأن تلك الدولة تمتلك مجموعة من الخيارات والبدائل الممكنة، فهي تختار أحدها حسب أهدافها ومصلحتها القومية.

و يرى الدكتور السيد سليم أن المقصود بالاختيار، أن السياسة الخارجية يختارها من يدعون صنعها من بين سياسات بديلة ممكنة. وهذا الاختيار يشمل ثلاث أبعاد:

• الصياغة الحقيقية للسياسة الخارجية تتم من طرف من هم منوطون بمهمة رسم السياسة الخارجية، أي الجهة الرسمية في الدولة والتي تتمثل غالبا في السلطة التنفيذية ،أما الفواعل الأخرى في النظام السياسي فليس لها الاختيار بشكل نهائي في رسم الصيغة النهائية للسياسة الخارجية.

• في رسم السياسة الخارجية تتوفر مجموعة من السياسات البديلة لصانع السياسة الخارجية وعليه أن يختار من بينها.

• إن السياسة الخارجية المختارة من طرف صانع القرار تتسم بالمرونة، وذلك لقدرة صانع القرار على تغيير السياسة الخارجية متى تغيرت الظروف والمعطيات المتعلقة بموقف معين، ذلك عندما يرى انه وجب عليه استبدال السياسة التي وقع عليها الاختيار قبل تبلور هذه الظروف بسياسة ملائمة لها.

رابعا: الطابع الواحدي

يعني أن السياسة الخارجية تتمثل في تلك البرامج التي تعتمدها وحدة دولية واحدة إزاء وحدات دولية أخرى. وهذا البعد هو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية، فالعلاقات الدولية تفترض التفاعل، أي الفعل ورد الفعل بين الوحدات الدولية، أما السياسة الخارجية فتعني تلك السياسة الموجهة من وحدة دولية واحدة تجاه وحدات دولية أخرى". كما أن الصفة(الواحدية) تعني أن قرار الدولة إزاء موقف دولي معين يكون موقف وحيد ولا يمكن أن يتعدد إلى عدة مواقف متناقضة. مثلا موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية هو موقف وحيد وثابت والمؤيد لاستقلال الصحراء الغربية.

خامسا: الطابع الهادفي

إن أي سياسة خارجية لابد أن تكون موجهة لتحقيق أهداف تم التخطيط لها من قبل صانع القرار،ويتم تعبئة كل الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف، ومن هذا المنطلق لا يمكن اعتبار أن السياسة الخارجية مجرد رد فعل إلي تجاه البيئة الخارجية، إنما هي عملية واعية ومقصودة تسعى إلى التأثير على البيئة

الخارجية لتمكين الدولة من أن تكون فاعل أساسي في النظام الدولي أو تحقيق والمحافظة على المصالح الوطنية لها على اقل تقدير.

المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية

تتبع الدولة توجها معينا في سياستها الخارجية، يطبعها لمدة زمنية قد تطول أو تقصر، وذلك حسب تلاؤم مصالحها الوطنية مع ذلك التوجه وفقا للظروف الداخلية للدولة والواقع الدولي المحيط بها. كما تتنوع توجهات الدولة في سياستها الخارجية حسب موقعها الاستراتيجي ومدى أهميته بالنسبة للدول الأخرى وأهمية الدولة في حد ذاتها ومدى فعاليتها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

أو لا: التوجه الإقليمي –العالمي

ينصرف التوجه الإقليمي إلى توجيه السياسة الخارجية للدولة وفقا لمجالها الجغرافي، فهناك دول توجه سياستها الخارجية نحو مجالها الإقليمي ولا تعطي أي اهتمام للقضايا البعيدة عن إقليمها.[1]

من أهم أمثلة الدول التي تنتهج هذا التوجه، جمهورية مصر العربية فالمجال الرئيسي لسياستها الخارجية هو الشرق الأوسط، كذلك السياسة الخارجية للبرازيل تجاه أمريكا اللاتينية .والسياسة الخارجية التركية في فترة تسعينيات القرن الماضي تجاه دول أسيا الوسطى والقوقاز.

وهذا التوجه تصاحبه صورة هامة للدور الوطني الذي تقدمه الدولة لذاتها، وهو دور الزعيم الإقليمي ،بحيث تقوم به الدول التي تمتلك إمكانيات كبيرة ومتنوعة مقارنة بالدول الأخرى في منطقتها مما يجعل منها قوة إقليمية ذات مسؤوليات خاصة تستثمر الدولة هذه الإمكانيات للقيام بدور نشط على الصعيد الإقليمي[2] ،من أهم الدول التي تلعب هذا الدور وتبحث عنه كل من تركيا وإيران ،فكل منهما تسعى إلى التأثير في قضايا الشرق الأوسط.

يقابل التوجه الإقليمي، التوجه العالمي ، بحيث توجه الدولة في هذه الحال سياستها الخارجية نحو وحدات دولية خارج إقليمها، فاهتمامات هذه الدول موزعة على شتى دول العالم، كما أنها تشمل أقاليم العالم.[3] ومن أمثلة الدول ذات هذا التوجه، الولايات المتحدة الأمريكية خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فهي توجه سياستها الخارجية تجاه مناطق عدة من العالم، فسياستها نشطة في الشرق الأوسط وإفريقيا واسيا واورويا.

[1]– محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص 37.

يصاحب هذا التوجه (العالمي) صورة هامة للدور الوطني الذي تقدمه الدول في سياستها الخارجية وهو دور زعيم تيار أو اتجاه دولي عام، حيث أن لهذه الدول دورا قياديا خاصة على الصعيد الدولي وعادة ما يعكس ذلك وجود عقيدة معية لدى الدولة وإمكانيات كبيرة تسمح لها بتحقيق هذا الدور. كما هو الحال بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب. بالإضافة إلى سياسة نشرها للقيم الغربية كالديمقراطية والتي من خلالها تشن عدة حروب باسمها لإسقاط أنظمة تراها تهدد مصالحها القومية، كاحتلالها للعراق وتدخلها في السودان والصومال.

ثانيا: توجه إقرار أو تغيير العلاقات الدولية الراهنة

يميز هذا التصنيف بين توجه سياسة خارجية يسعى لإقرار النمط الراهن للعلاقات الدولية وبين توجه سياسة خارجية يسعى إلى تغيير النمط الراهن للعلاقات الدولية إلى نمط مثالي متصور، وتوجه الإقرار أو التغيير في العلاقات الدولية الراهنة لا ينصرف فقط إلى القضايا الإقليمية، بل يشمل كل القضايا الدولية في شتى أنحاء المعمورة.[1] ونتيجة لأتساع انتشار هذا التوجه(الإقرار/التغيير)تتغير بعض معطيات الواقع الدولي ،كنمط التحالفات الدولية ، وهيكل التعامل الاقتصادي الدولي، وعلاقات القوى الدولية.

من أهم السياسات التي تساهم في تحقيق إقرار الوضع القائم إلى حد ما، سياستي الحياد وعدم الانحياز. وهتين السياستين اعتمدتهما الدول المستقلة عن القطبين المتصارعين أثناء الحرب الباردة، وهما تكسبان الدول دور المستقل النشط، حيث تكتسب الدولة المحايدة وغير المنحازة مصداقية عند الجميع، وبالتالي تستطيع أن توظف ذلك في خدمة السلام والاستقرار الدوليين وابرز مثال على هذا التوجه مملكة النمسا.[2]

أما السياسات التي تسعى إلى تغيير الوضع الراهن في العلاقات الدولية هي سياسة الأحلاف والتكتلات الدولية .بحيث كل حلف يسعى إلى احتواء اكبر عدد من الدول لتأييده للسيطرة على المواقع الحيوية.[3] وبالتالي يمنع الحلف الضد من تقوية دفاعاته، مما يسهل السيطرة عليه وإلغائه، هذا ما حصل بالفعل خلال الحرب الباردة بين حلف الناتو ووارسو، حيث زال الأخير بسقوط الاتحاد السوفياتي.

---

[1]– جيلين بالمر، كليفتون مورجان، **نظرية السياسة الخارجية**، تر: عبد السلام علي النوير، (الرياض: النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود،2011)، ص20.

[2]– ناصيف يوسف حتي، **مرجع سابق**، ص174.

[3]– جيلين بالمر، كليفتون مورجان، **مرجع سابق**، ص21.

ثالثا: التوجه التدخلي واللا تدخلي

إذا كان التوجهين السابقين صنفا وفقا لأهداف الدولة من خلال سياستها الخارجية، فان هذا التوجه يصنف السياسة الخارجية من خلال الأدوات التي تتبعها الدولة في تنفيذ سياستها، بمعنى إلى أي حد توظف الوحدة الدولية أدوات تدخلية للتأثير في الوحدات الدولية الأخرى.

يذهب التوجه التدخلي إلى سعي الوحدة الدولية للتأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى وتوجيهها بالتأثير في تركيب السلطة السياسية القائمة فيها.[1]

وهذا التوجه تعتمده في غالب الأحيان الدول الكبرى والدول الاقليمية، والتي تبحث دوما عن النفوذ وتسعى للمحافظة على مصالحها القومية خارج إقليمها، ومن ابرز الدول التي تنتهج هذا التوجه الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية، وفرنسا في دول البحيرات الكبرى، وروسيا كقوى كبرى و إيران وتركيا في الأزمة السورية منذ 2011 كقوى إقليمية.

أما بالنسبة للدول العربية فمن ابرز الدول التي انتهجت التوجه التدخلي نجد سوريا تجاه لبنان ،بحيث بلغ تدخلها ذروته في الفترة السابقة لاغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق رفيق الحريري عام 2005، وكذلك التدخل العربي (الإمارات، قطر ،السعودية .....) بقيادة السعودية في البحرين و اليمن.

أما التوجه اللا تدخلي، فإنه قد يحاول أيضا التأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى ولكن بدون تدخل في تركيب السلطة السياسية، وهذا التوجه تنتهجه في غالب الأحيان دول ذات سياسة خارجية متوازنة حيث تسعى إلى تحقيق الحد الأدنى من مصالحها دون اللجوء إلى التدخل، وهذه الدول تعتمد على الاتفاقيات الرسمية.[2]

إن الحديث عن هذه التوجهات الثلاثة للسياسة الخارجية كل على حدا، لا يعني أن انتهاج الدولة لأحدها يمنعها من انتهاج الأخر، فمن الممكن تصور تداخل الأنماط الثلاثة لتوجهات السياسة الخارجية للوحدة الدولية في توجه عالمي قوامه إقرار الوضع الراهن بشكل تدخلي.

[1]– محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص 39.

[2]– زايد عبيد الله مصباح ، **السياسة الخارجية**، (طرابلس: دار التالة، ط2، 1999)، ص129.

المبحث الثالث: محدّدات وأهداف السياسة الخارجية

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية

نعني بمحددات السياسة الخارجية العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية لأية وحدة من الوحدات الدولية، كما نعني بها أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية ، فالسياسات الخارجية للدول لا تتحد وتتغير بفعل الصدفة، وإنما استنادا إلى مجموعة من المتغيرات، اصطلح على تسميتها بالمتغيرات التفسيرية، لأنها تقوم بتفسير السلوك الخارجي لمختلف الوحدات الدولية، ويختلف الباحثون في طريقة تصنيفهم لمتغيرات السياسة الخارجية، فمنهم من يصنفها إلى متغيرات جغرافية، سياسية، اقتصادية، عسكرية واجتماعية، في حين أن البعض الآخر يصنفها على متغيرات مادية ومتغيرات إنسانية، وهو التصنيف الذي سنعتمده، بحيث تتفاعل فيه المتغيرات الداخلية والخارجية في بلورة السلوك الخارجي للوحدات الدولية، ولذلك تعرف السياسة الخارجية بأنها نتاج للتفاعلات بين عناصر البيئة الداخلية والخارجية.[1]

وتعرفها الباحثة " كارول باركل Carol M.BARCER" " بأنها حلقة الوصل بين السياسة الداخلية للدولة والنظام الدولي، وهي في نفس الوقت تعتبر استجابة للمتطلبات الداخلية ومحاولة للتأثير في سلوكيات الدول الأخرى[2].

أولا: المحددات الداخلية

هي محددات تقع داخل إطار الوحدة الدولية ذاتها، أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي والبنيوي وليس نتيجة التفاعل مع وحدات دولة أخرى.[3]

1- المحددات الجغرافية:

تتضمن العوامل الجغرافية :الموقع، المساحة، التضاريس، المناخ، وهي العناصر الأساسية المكونة لجغرافية الدولة، والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سياستها الخارجية، ومن ثم تحديد مركزها الدولي، أما تأثيرها الغير مباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند صناعة سياستها الخارجية.[4]

---

[1]- حسين حمدان الحكيم، بيئة صنع القرار الخارجي السعودي، **مجلة العربية للعلوم السياسية**، ع7 (نوفمبر 1992)، ص 39. زايد عبيد عبد الله مصباح، **مرجع سابق**، ص 39.

[2]- زايد عبيد عبد الله مصباح، **مرجع سابق**، ص 39.

[3]- محمد السيد سليم ، **مرجع سابق**، ص 136.

[4]- **المرجع نفسه**، ص 137.

ولطبيعة الموقع الجغرافي للدولة تأثير كبير عن سياستها الخارجية، فالدولة التي تتمتع بموقع إستراتيجي كتحكمها في أهم طرق الاتصال والمرور الدولي هي أكثر فعالية وتأثيرا في مجريات الأحداث الدولية، أما الدولة التي تقع في إقليم يتسم بالأزمات السياسية والتوترات الأمنية فتأثيرها يكون محدود[1]، وبذلك فإن للموقع الجغرافي أهمية في الإستراتيجية الدولية، فالدول البحرية مثلا تتمتع بقوة تجارية، وبقدرة حرية على الدفاع والهجوم، على عكس الدول الداخلية التي ليس لها واجهة بحرية، والتي تعتبر دولا متخلفة، وأكثر عرضة للاختراق الخارجي[2].

كما أن المسحة الجغرافية للدولة تلعب دورا مهما في سياستها الخارجية فاتساع المساحة يوفر إمكانيات للدفاع في العمق أمام الغزو الخارجي، وقد يؤدي إلى توفر الموارد اللازمة للزراعة والصناعة، وفي المقابل فإن الاتساع الشديد للمساحة مع نقص الإمكانيات التكنولوجية الكافية قد يكون مصدرا للتهديدات الأجنبية الخارجية مثلما حدث للدولة العثمانية في القرن 19م.[3]

وتؤثر طبيعة التضاريس الجغرافية للدولة على مركزها الدولي، وعلى نوعية لتهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها، فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة، والتي تشكل حماية طبيعية لها، كما أن طبيعة المناخ السائد في الدولة هي التي تحدد مقدرتها الزراعية، والنشاط السكاني بها، ومن ثم تحدد مدى استقلاليتها أو تبعيتها لغيرها.

ولكن بالرغم من كل التأثيرات التي تحدثها العوامل الجغرافية على السياسات الخارجية للدول، إلا أن درجة هذا التأثير تتوقف على القوة النسبية للدولة وعلى مستوى التطور التكنولوجي، حيث أن التطور التكنولوجي جعل كثير من فرضيات الجغرافيا السياسية حول أثر العامل الجغرافي على السياسية الخارجية للدول محل شك كبير، فلم تعد الحدود الطبيعية مثلا تشكل عائقا أما احتمال تهديد الدولة من مسافات بعيدة.[4]

---

[1]- محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، (بيروت: دار النهضة، د. ت. ن)، ص 110.

[2]- عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2003)، ص 58.

[3]- محمد السيد سليم ، **مرجع سابق**، ص 153.

[4]- **المرجع نفسه**، ص 155.

2- الموارد الطبيعية:

تشمل الموارد الطبيعية مصادر الطاقة كالبترول، الفحم، الغاز، الموارد النووية وغيرها، والمعادن كالحديد، القصدير، النحاس والمواد الغذائية كالقمح، الذرة، فتوفر هذه الموارد لدى الدولة يساهم في استقلاليتها النسبية، مما يعزز مكانتها ويجعلها فاعلا مؤثرا في العلاقات الدولية [1]، والدولة التي تتوفر على الموارد الطبيعية تصبح لها قوة اقتصادية، وبذلك تملك أداة من أدوات السياسية الخارجية الفعالة، وهي الأداة الاقتصادية التي تمكنها من مكافأة الدول الأخرى أو معاقبتها، ومن ثم التأثير على سياساتهم الخارجية، كاستعمال المعونة الاقتصادية أو التهديد بقطعها في محاولة لدفع المستقبلة لمعونة إلى التصرف وفقا لمصلحة الدولة المقدمة للمعونة.

ويعد النفط من أهم الموارد التي كانت ولا زالت تلعب دورا في تحديد العلاقات الدولية، فالدول النفطية لديها قدرة على التأثير في بعض مجريات الأحداث السياسية الدولية، وقد استعمل النفط كأداة للتأثير على سياسيات الدول الغربية، وذلك عندما استخدم العرب سياسة المقاطعة النفطية ضد الدول المساندة لإسرائيل من خلال حرب حيزران/ أكتوبر 1973[2]، مما خلق أزمة اقتصادية للدول الصناعية الكبرى، هذه الأخيرة تحرص في سياستها الخارجية على انتهاج سياسة تمكنها من المحافظة على استمرارية حصولها على البترول من الدول المنتجة له، ويبرز هذا بشكل واضح في سياسات الدول الغربية تجاه منطقة ما يسمى بالشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.[3]

3- المحددات البشرية:

إن للعامل البشري دور مؤثر في السياسة الخارجية للدول باعتباره عنصرا مهما لبناء قوة عسكرية قادرة على تحقيق أهداف سياستها الخارجية أثناء الحرب والسلم مثلما هو الحال في الصين، غير أن الكم السكاني يرتبط بعامل الكيف حيث يكون للدولة تأثير في العلاقات الدولية، إلا أن هناك دول ذات تعداد كبير من السكان مثل الهند واندونيسيا، لكن ذلك لا يؤثر كثيرا على سياستها الخارجية، كما أن عدد السكان قد لا يعد أساسا للقوة العسكرية أمام التطور التكنولوجي، فإسرائيل مثلا تملك جيشا يمثل حولي

[1]- زايد عبيد الله مصباح، **مرجع سابق**، ص 133.

[2]- لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1989)، ص 258.

[3]- زايد عبيد الله مصباح، **مرجع سابق**، ص 138.

10% من مجموع سكانها، ولكنها تمتلك أحد أعلى معدلات التعبئة العسكرية في العالم [1]،كما أن الدول تعاني من قلة السكان، تصبح فيها عملية النمو الاقتصادي متوقفة على الاستعانة بالعمالة الأجنبية لتوفير الرأس مال البشري، مما يخلق أعباء السياسة الخارجية للدولة، وأبلغ مثال على ذلك الدول الخليجية، ففي بعض هذه الدول زاد حجم العمالة الأجنبية عن حجم العمالة المحلية إلى حد هدد التكوين السكاني للدولة وجعلها عرضة للضغوطات الخارجية، ومن ناحية أخرى فإن الانفجار السكاني بدوره يشكل عبئا على الدولة، ويعطل عجلة التنمية بها، مما يضطرها إلى الاعتماد على التمويل الخارجي، وبالتالي الدخول في ارتباطات دولية قد تؤثر على سياستها الخارجي، فالشعب الصيني عانى من تراجع فعاليته في السياسة الدولية قبل قيان الثورة الشيوعية، وذلك على الرغم من وفرة عدده، وقد استطاعت اليابان أن تجند جيشا متفوقا على الجيش الصيني في حرب 1984 على الرغم من أن الصين كانت تتفوق على اليابان بسكانها بمقدار ثمانية أضعاف.[2]

بالإضافة إلى حجم السكان فهناك مسألة توزيعهم في الدولة من حيث الأصول العرقية والدينية، فقد يؤدي وجود أقليات عرقية أو إثنية إلى التأثير على السياسة الخارجية للدولة، فللأقلية عادة مصالح وارتباطات تختلف عن مصالح وارتباطات الأغلبية، كما أن تلك الأقلية قد تضغط على الأغلبية لتحقيق مصالحها، وقد تستعين بقوى خارجية للتدخل لحمايتها، مما يهدد الأمن القومي للدول التي تضم تلك الأقليات.[3]

4- المحددات الشخصية:

تؤثر القوائم الشخصية في عملية صناعة السياسة الخارجية لأي دولة، ولفهم جانب من السلوكيات الخارجية للدول، يجب التركيز على شخصية صناع القرار، لأن العامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صنع القرار الخارجي خاصة في دول العالم الثالث، وذلك بحكم المعطيات والظروف التي تتسم بها تلك الدول، بحث أن شخص الرئيس يمثل فيها العامل الحاسم في عملية صناعة القرار، وبما أن القرارات الصادرة عن الوحدة الدولية هي في النهاية من صنع شخص أو مجموعة أشخاص، كان تأثير شخصية صانع القرار كبيرا، فاتخاذ أي موقف خارجي يتوقف على طبيعة معتقدات وتصورات صناع

[1]- **المرجع نفسه**، ص 156.

[2]- محمد السيد سليم ، **مرجع سابق**، ص ص 156-157.

[3]- زايد عبيد الله مصباح، **مرجع سابق**، ص 282.

القرار وكيفية تقييمهم للموقف[1]، وحسب الواقعيون فإن السياسة الخارجية للدولة، هي قبل كل شيء السياسة التي يقوم بها رئيس الدولة أو رئيس السلطة التنفيذية.[2]

لذلك تلعب السمات الشخصية لصانع القرار لتي نعني بها مجموعة الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي والعاطفي والسلوكي دورا في تحديد محتوى وطبيعة السياسة الخارجية للدولة، ومع ذلك فإن هناك مجموعة من الشروط والمتغيرات التي تحدد درجة ونوعية تأثير المحددات الشخصية على السياسة الخارجية، منها درجة اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية، فكلما زاد اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية، ازداد اثر العوامل الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية وكلما قويت سلطة القرار التي يتمتع بها صانع القرار ازداد أثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية، كما هو الحال في النظم التسلطية، التي تكون فيها سلطة القائد السياسي في إدارة السياسة الخارجية مطلقة [3]، وتؤثر الشخصية الكاريزمية للقائد السياسي على سلوك الدولة الخارجي، فالقائد الذي يتمتع بشخصية جذابة يستطيع أن يحصل على تأييد شعبي كبير لسياسته الخارجية، كما تؤثر الدوافع الذاتية والخصائص المتعلقة بشخصية القائد السياسي على أسلوب تعامله مع السياسة الخارجية، ويقصد بالدوافع الذاتية مجموعة العوامل المرتبطة بالحاجات الأساسية (المادية والمعنوية) للإنسان، والتي تدفع الفرد إلى التصرف بشكل معين كالدافع نحو القوة، والحاجة إلى الانتماء، والحاجة إلى الإنجاز واحترام الذات، والنزعة نحو السيطرة والخضوع وغيرها.[4]

ويتأثر إدراك صانعي القرار للأحداث الدولية بتصوراتهم للعالم الخارجي، وبتطور هذه التصورات عبر فترة طويلة من الزمن متأثرة بخبرات صانع القرار[5]، فخبرة القائد السياسي بالشؤون الخارجية تلعب دورا كبيرا في السياسة الخارجية، والتي قد يكتسبها من خلال عمله في مجال السياسة الخارجية قبل وصوله إلى السلطة، ومن ثم فإنه يتجه إلى الإطلاع بدور فعال في عملية السياسة الخارجية، ومن بين مدركات صانع القرار التي تلعب دورا في صياغة السياسة الخارجية هي إدراكه لأهمية الحافز، فكلما زاد إدراك القائد السياسي لأهمية الحوافز الآتية من البيئة الخارجية ازداد ميله إلى التعامل معها، فالقائد السياسي يوجه انتباهه إلى ما تفعله الوحدات التي يعتقد أنها أكثر تأثيرا على أهداف سياسته الخارجية، ومن ثم فإنه أميل إلى إدراك

---

[1]- عدنان السيد حسين، **مرجع سابق**، ص 62.

[2]- لويد جنسن، **مرجع سابق**، ص 36.

[3] -Battestilla Dario**, Les théories des relation internationales**, paris, 1998, p 10.

[4]- محمد السيد سليم ، **مرجع سابق**، ص 385.

[5]- لوبد جونسن، **مرجع سابق**، ص 46.

ما تفعله الوحدات التي يعتقد بأنها تؤثر كثيرا على سياسته الخارجية [1]، ولذلك ركز "سنايدر" (snyder) في تحليله لعملية صنع القرار الخارجي على البعد الإدراكي لصانع القرار الذي يتعامل مع البيئة الخارجية حسب إدراكه الحسي لهذه البيئة والتصورات المتكونة في ذهنه عنها [2]، كما يرى لوبد جنسن (lobed jonson) أن خيارات السياسة الخارجية لا تتحدد استنادا إلى قوة الدولة وأوضاعها السياسية والاقتصادية، ولكنها تتحدد على أساس تصور صانعي قرارات السياسية الخارجية.[3]

5- المحددات السياسية:

تتركز أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة، والذي يلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية، فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سليمة، وهي نظم تتسم بالتعددية وارتفاع نسبة المشاركة السياسية، عكس الأنظمة التسلطية التي تعكس سياسات عدوانية توسعية، وتكن مرتبطة بشخصية القائد السياسي، وهناك من يرى أن الأنظمة السياسية ذات الطبيعة التسلطية هي أكثر نجاحا في مجال السياسة الخارجية من النظم السياسية ذات الطبيعة الديمقراطية، لأن الأولى أكثر قدرة على التحرك الديناميكي في عملية صنع القرار، وأكثر دقة في أدوات الاتصال والفعالية البيروقراطية، إلى جانب اتسامها بالقدرة على ضمان سرية المعلومات وعدم تسربها خارج دائرة وأجهزة وقنوات عملية صنع السياسة الخارجية.[4]

كما أن مدى توفر الموارد السياسية للنظام السياسي من عدمه، له تأثير قوي على السياسية الخارجية، والمقصود بالموارد السياسية هو القدرات المتاحة للنظام السياسي في ميدان صنع السياسة الخارجية، وتتمثل أساس في حجم الأنشطة الاجتماعية التي يسيطر عليها النظام السياسي كالموارد الطبيعية والقوة العاملة والناتج الصناعي...إلخ، وقدرة النظام على توظيفها في ميدان السياسة الخارجية، ودرجة مؤسسية النظام التي يقصد بها مدى اعتماد النظام في أدائه لوظائفه على أبنية وقنوات توفر له موارد تؤهله للتحرك في مجال السياسة الخارجية، هذا بالإضافة إلى درجة التأييد الشخصي التي يتمتع بها النظام السياسي،

---

[1]- محمد السيد سليم ، **مرجع سابق**، ص 379.

[2]- زايد عبيد الله مصباح، **مرجع سابق**، ص 257.

[3]- لويد جنسن، **مرجع سابق**، ص 46.

[4]- زايد عبيد الله مصباح، **مرجع سابق**، ص 156.

بحيث تؤثر هذه المتغيرات الثلاثة في قدرة النظام على الحركة في مجال السياسة الخارجية، فكلما ازدادت هذه المتغيرات الثلاثة زادت قدرة النظام السياسي على التصرف في مجال السياسية الخارجية.[1]

من ناحية أخرى يتأثر النظام السيايس بمجموعة من الضوابط السياسية منها مدى شمول تمثيله لمختلف المصالح الاجتماعية، ودرجة التماسك أو التفكك السياسي للنظام، ومدى خضوعه للمحاسبة السياسية، فكلما زادت تلك المتغيرات قلت قدرة النظام على التصرف الحر في ميدان السياسة الخارجية.

6- المحددات المجتمعية:

يظهر أثر المحددات المجتمعية على السياسية الخارجية في مجموعة من العناصر أهمها:

6-1- خصائص الشخصية القومية: إن الشخصية هي أكثر العوامل تأثيرا على السياسة الخارجية، ونعني بها الصفات العامة التي بشترك في جل سكان الدولة، والتي تميزهم عن غيرهم من الشعوب، وهذه الصفات تتشكل من خلال مجموعة من الاعتبارات والمصادر أهمها التنشئة الاجتماعية التي تتم عن طريق الأسرة والمدرسة، بتلقين الأطفال القيم والعادات والتقاليد الوطنية،[2] فمقومات الشخصية الوطنية تؤثر على السياسة الخارجية، لأن صانعي القرار أنفسهم يحملون تلك القيم والصفات، وهم أشخاص يتأثرون بمعطيات البيئة التي يعيشون فيها، كما أن طبيعة الشخصية تحدد أنواع السلوك الخارجي، ومن ثم يقال أن هناك شخصيات وطنية عدوانية وأخرى مسالمة.

6-2- التوجهات المجتمعية: ويقصد بها مجموعة الأفكار الأساسية التي توجه معظم أفراد المجتمع، والتي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي، وتشمل مجموعة من المفاهيم الفرعية كالثقافة السياسية والإيديولوجية، ويقصد بالثقافة السياسية نمط توجهات أفراد المجتمع نحو السلطة السياسية، وهي تلعب دورا مؤثرا في الاختبارات السياسية المتاحة للقادة السياسيين، ويميز الدارسون بين الثقافة السياسية التابعة التي يميل فيها المواطنون إلى تعظيم السلطة السياسية وتفويضها في اتخاذ القرارات الأساسية دون مشاركة حقيقية منهم، والثقافة السياسية المشاركة التي يميل فيها الأفراد إلى عدم إعطاء السلطة السياسية تفويضا نهائيا في اتخاذ القرارات[3]،أما الإيديولوجية فهي التي تهيئ المناخ السياسي والفكري الذي يعمل في إطاره المسؤولون عن وضع السياسيات الخارجية وتحديد أهدافه، والإيديولوجية المسيطرة في دولة ما تكون من عوامل التقارب

---

[1]- محمد السيد سليم ، **مرجع سابق**، ص ص 226-227.

[2]-محمد السيد سليم ، **مرجع سابق**، ص 203.

[3]- اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، (الكويت: ذات السلاسل، 1985)، ص 63.

والتعاون بين الدول التي تدين بإيديولوجيات مماثلة، منا قد تكون من عوامل التصارع فيما إذا تباعدت تلك الإيديولوجيات في مضمونها وأهدافها.

6-3- البناء التعليمي: يلعب البناء التعليمي دورا هاما في الرفع من مستوى التقدم الحضاري داخل المجتمعات، كما أنه يحدد طبيعة وخصائص العناصر البشرية التي تشغل أجهزة ومؤسسات المجتمع مما يخلق وعيا شعبيا ويؤثر بشكل أو بآخر في توجهات السياسة الخارجية.

6-4- الرأي العام: ونعني به موقف الجماهير من الناس تجاه قضية أو موضوع معين، وقد استعمل "جابرييل ألمود (gabriel almod) إصطلاح مزاج السياسة الخارجية للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التي تبديها الفئات الواسعة من الناس في دولة من الدول تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات[1]، ففي المجتمعات الديمقراطية الغربية يتمكن الرأي العام من التطور عن طريق ما يحصل عليه من معلومات مختلفة عن طريق قنوات متعددة فيما يتعلق بظروف ومعطيات البنية الخارجية، وحيث توجد مجموعة من المؤسسات تعبر عن الرأي العام يمكن لهذا الأخير أن يرقى إلى درجة المحدد الرئيسي في صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية، ولكن لا تلعب كل اتجاهات الرأي العام نفس المكانة والوزن في تحديد السياسة الخارجية، فأكثر الفئات تأثيرا هي التي تكون على إطلاع بما يحدث في البيئة الخارجية نظرا لما لها من اهتمامات ومصالح في ذلك، أما في الدول التي تسيطر فيها السلطة على كل وسائل المعلومات، فإنه بالإمكان استغلال وتوجيه الرأي العام بما يخدم أهداف السياسة الخارجية، كما ترى المؤسسة الواقعية بأن الرأي العام يتميز بصفات معينة أهمها عدم المعرفة، وعدم الاهتمام والتبسيط والتقلب الشديد، كما ترى بأن صانع السياسة الخارجية يؤثر في الرأي العام أكثر مما يتأثر به، كما أنه كثيرا ما يتصرف بعكس ما يراه الرأي العام.[2]

6-5- المجتمع المدني: أبرز ما يمثل المجتمع المدني الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، حيث تعتبر الأحزاب من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية، ففي الأنظمة التسلطية يلعب الحزب الواحد دورا يعكس إلى درجة كبيرة سياسة الحكومة، وفي بعض الأحيان يعوضها في النشاط الخارجي، أما في المنظمة الديمقراطية التعددية فإن طبيعة التنظيم الحزبي يحدد إلى درجة كبيرة نشاط ومجال السياسة الخارجية، أما جماعات المصالح التي يقصد بها مجموعات من الأفراد تتألف مع بعضها لتحقيق مصلحة مشتركة، فيختلف

[1]- محمد السيد سليم ، **مرجع سابق**، ص 249.

[2]- ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 203.

تأثيرها على السياسة الخارجية باختلاف اهتماماتها وتوجهاتها، فجماعات المصالح ذات الطابع الاقتصادي كرجال الأعمال ونقابات الإعمال ...إلخ، تهتم بالقضايا المتعلقة بالتجارة الخارجية، والتعريفات الجمركية، بينما تركز جماعات المصالح في صنع السياسة الخارجية بشكل مباشر من خلال مشاركتها في صنع تلك السياسة، وتمتلك بعض جماعات المصالح جزء من مصادر القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية في المجتمع، وتستطيع تلك الجماعات عن طريق استعمال هذا الجزء من القوة أن تؤثر في مسار السياسة الخارجية، وأوضح مثال على ذلك هو أثر الجماعة الصهيونية الأمريكية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.[1]

6-6- درجة التجانس المجتمعي: نعني به مدى التجانس السكاني سواء من حيث لعرق أو اللغة أو الدين، فالمجتمع الذي توجد به أقليات يكون مجتمعا غير متجانس وأكثر عرضة للصراعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي، الأمر الذي ينعكس سلبا على بناء قوة الدولة، ومن ثم على سياستها الخارجية، حيث يؤدي ذلك الانقسام إلى إضعاف الدولة وتراجع تأثيرها في المجال الدولي، وذلك عكس الدولة التي تتمتع بتجانس مجتمعي والذي يزيد من تماسكها ووحدة أفرادها، مما ينعكس إيجابا على السياسية الخارجية للدولة، فالوحدة الوطنية للدولة تزيد من صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب.[2]

6-7- المحددات العسكرية: يعد العامل العسكري المظهر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها السياسية، فامتلاك الدولة لترسانة عسكرية ضخمة ولقيادات عسكرية ذات كفاءة، إضافة إلى امتلاكها للتكنولوجية العسكرية العالمية التي تمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة بما فيها الدمار الشامل يعطيها وزن وثقل دولي خاصة في مجال التهديد العسكري، ويصبح لها تأثير على مجريات السياسة الدولية.

ثانيا: المحددات الخارجية:

تتمثل المحددات الخارجية في شكل وهيكل النظام الدولي والإقليمي الذي تنتمي إليه الدولة، وذلك من حيث نمط توزيع القوة، فعلى سبيل المثال من الصعب على دولة معينة تبني سياسة العزلة في نظام دولي يتسم باستقطاب حاد[3]، لذلك فإن طبيعة النظام الدولي القائم يلعب دورا مؤثرا في السياسات الخارجية للدول، فإذا كان هذا النظام يقوم على وجود تكتلات ومحاور سياسية وعسكرية، فإن ذلك يدفع واضعي

[1]- محمد السيد سليم ، **مرجع سابق**، ص ص 195-196.

[2]- محمد طه بدوي، **مرجع سابق**، ص 160.

[3]- ناصيف يوسف حتي، **مرجع سابق**، ص 160.

السياسات الخارجية في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض التحالفات لحماية أمنهم القومي بغض النظر عما قد ينطوي عليه من تعارض في تفضيلاتهم السياسية الخاصة، أو ما يحدثه هذا الوضع من خروج على بعض السياسات التقليدية التي كانت تنتهجها في سياساتها الخارجية، أما إذا كان النظام الدولي لا يقوم على أساس المحاور والتكتلات الدولية، فإن لك يكون أدعى إلى تشجيع النزاعات الحيادية لدى كثير من الدول.[1]

ويعرف محمد السيد سليم المحددات الخارجية بطبيعة النسق الدولي الذي يتضمن أربع أبعاد وهي الوحدات الدولية، البنيان الدولي، المؤسسات الدولية، والعمليات السيادية الدولية.[2]

1- الوحدات الدولية:

يرى دوتش وسينجر أن ازدياد عدد الوحدات الدولية يزيد من استقرار النسق الدولي بحيث يشتت حجم الانتباه الذي يوجه كل فاعل دولي إلى أي فاعل آخر، بينما يرى والتز بأنه كلما قل عدد الفاعلين في النسق الدولي قل احتمال الحرب وزادت درجة استقرار النسق، لأن قلة عدد الفاعلين يساعد في تحديد نقاط الاختلاف والاتفاق بينهم، وازدياد عدد الوحدات الدولية كما هو عليه الحال اليوم ينشئ التزامات جديدة على الفاعلين الجدد في النسق الدولي، وهذا ما قد يخلق مشكلات حقيقية للدول محدودة الموارد، ويضعف قدرتها على رسم سياسة خارجية متكاملة، وقد أدى ظهور فواعل جديدة كالشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الغير الحكومية، حركات التحرر الوطنية وغيرها من الفواعل إلى تعقيد عملية السياسة الخارجية للكثير من الدول النامية، وذلك بسبب الضغوطات التي تتعرض لها من قبل هذه الفواعل.

2- البنيان الدولي:

وهو أكثر أبعاد النسق الدولي تأثيرا على السياسة الخارجية، حيث يتم فيه ترتيب الوحدات الدولية حسب قوتها، وقابلية الوحدات للتأثر بالبنيان الدولي تتفاوت بتفاوت طبيعة هذا البنيان، فقدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النسق الدولي تزداد كلما زاد الطابع التعددي للبنيان الدولي خاصة مع وجود ص ا رع بين الوحدات الدولية الرئيسية، لأن ذلك يؤدي منع كل طرف منهم للآخر من السيطرة على الوحدات الصغيرة والمتوسطة، ويزيد من مناورة الدول المتوسطة، اما في بنيات القطبية الثنائية فيختلف التأثير على الوحدات الدولية باختلاف وضعية القطبين، فإذا كان الصراع بين القطبين الرئيسين فإن ذلك من شانه أن يعطي هامش من الحرية للوحدات الأخرى، اما الاتفاق بين هذين

[1]- اسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص 135.

[2]- محمد السيد سليم ، **مرجع سابق**، ص ص 257.

القطبين فأنه يقلل من حرية تلك الوحدات، وفي إطار البنيان الأحادب القطبية، والذي يتصف بهيمنة دولة واحدة او مجموعة متجانسة من الدول، فإن السيطرة على باقي الوحدات المشكلة للنظام تكون شبه مطلقة، وذلك بما يخدم مصلحة الدولة المهيمنة.

3- المؤسسات الدولية:

تؤثر مؤسسات النسق الدولي على السياسة الخارجية للدول بصفة كبيرة، وقد تأخذ هذه المؤسسات شكلا تنظيميا أو قانونيا، حيث تعتبر التنظيمات الدولية أحد موارد السياسة الخارجية للدول كما أنها تؤثر في عناصر الاتفاق بين الدول الأعضاء في التنظيم ودرجة التعاون فيما بينها وتؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول لأنها تخلق قيودا على بعض التصرفات الخارجية لهذه الأخيرة ودور المؤسسات لا ينحصر ضمن تسوية النزاعات فقط ولكنه أداة لأقلمة سياسات الدول لتصبح أكثر استجابة لمتطلبات التفاهم الدولي.[1]

4- العمليات السياسية الدولية:

وهي تمثل الجانب الحركي من النسق الدولي والذي يترتب عن مختلف التفاعلات التي تحدث بين الوحدات الدولية وتدخل ضمن عملية الفعل ورد الفعل التي ينتج عنها سلوك صراعي أو تعاوني بين الدول، وذلك حسب طبيعة الحافز الخارجي، حيث تختلف استجابة الدول لمختلف الحوافز الخارجية باختلاف الوزن السياسي للوحة الدولية في النظام الدولي.

وعليه فإن كل دولة تتأثر في سياستها الخارجية ببيئتها الخارجية التي تشمل كل الظروف والعوامل التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدول كأفعال وردود أفعال الوحدات الدولية الأخرى، وطبيعة صناعة القرار في تلك الوحدات، وأوضاع وظروف المجتمعات فيها من حيث البنى والأنماط الاجتماعية السائدة، وكذلك المحيط الخارجي في صورته المادية القائمة، وما يسوده من ثوابت وضوابط تفرض نفسها على صناع القرار كمستوى التقدم التكنولوجي، ودرجة التفاعل والاندماج في الاقتصاد الدولي[2]، فالبيئة الخارجية تفتح إمكانيات معينة للتصرف بينما تضع قيودا على بعض إمكانات التصرف الأخرى البديلة، ومنه فإنه كلما زاد ضغط البيئة الخارجية قلت إمكانيات التصرف وتناقصت مجالات الاختبار المتاحة أمام الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، وفي المقابل كلما قل ضغط البيئة الخارجية زادت فرص التصرف،

[1]- لويد جنسن، **مرجع سابق**، ص 248.

[2]- زايد عبيد الله مصباح، **مرجع سابق**، ص 257.

وبالتالي تتسع مجال الاختيار[1]، وهذا ما جعل لويد جنسن يعتقد بأنه إذا لم تكن هناك محددات خارجية، فإنه لن تكون هناك سياسة خارجية تكون في معظم الأحوال في حالة رد فعل لبعض الظروف الواقعة في بيئتها الخارجية.[2]

لذلك فإنه لدى عرض أهم محددات السياسة الخارجية يتضح لنا آن تحليل السياسة الخارجية لأي وحدة دولية سيكون تحليلا ناقصا إذا ما تم الاعتماد فيه على محدد واحد، ولذلك يجب الأخذ بجميع المحددات التي تختلف نسبة تأثيرها باختلاف المواقف والظروف الدولية التي تصنع في ظلها السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية

يعرف الهدف في السياسة الخارجية بأنه: " الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية، وهو جوهر ما يتصوره صانع القرار للظروف، والأوضاع التي يسعى إلى تحقيقها بواسطة التأثير على معطيات المحيط الخارجي، وباعتبار السياسة الخارجية لا تنطلق من فراغ فهي تتضمن مجموعة من الأهداف، تعكس أهداف مرسومة للقيم والمصالح الأساسية للوحدة الدولية من خلال تخصيص الموارد اللازمة، وصياغة الخطط المناسبة.[3]

وعليه فإن السياسة الخارجية لا تنحصر في كونها مجرد رد فعل ألي للبيئة الخارجية بل تتعدى ذلك إلى كونها عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية أو التأقلم معها لتحقيق مجموعة من الأهداف، ومن خلال ذلك تتحرك الوحدة الدولية من خلال السياسة الخارجية لتغيير المظاهر غير المرغوبة للبيئة الخارجية والحفاظ على المظاهر المرغوبة[4]، فأهداف السياسة الخارجية تعرف على أنها سعي الدولة إلى تأمين بقائها والحفاظ على هويتها فظلا عن اعتبارها القوة الدافعة والمحركة لنشاط الدولة ولاتجاهات السياسة الخارجية.[5]

---

[1]- اسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص 135.

[2]- لويد جنسن، **مرجع سابق**، ص 279.

[3]- حكيمة علالي، **البعد الأمني في السياسة الخارجية – نموذج الجزائر**، (مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010-2011)، ص ص 65-66.

[4]- محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص 82.

[5]- طارق زياد الشرطي، **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية :عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة**، (عمان: دار الو ا رق للنشر والتوزيع، 2013)، ص 48.

ويعد وضع الهدف أول مرحلة في عملية صناعة السياسة الخارجية، التي تتعدد وتتنوع بما يعكس تصور الدولة لمحيطها وإمكانياتها ومستقبل العلاقات الدولية [1]، ولتحقيق هذه الأهداف فإن كل دولة تلجأ إلى تسخير إمكانياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية لتحقيقها، والتي تكون لديها العديد من المضامين المشتركة بين الدول مثل الاستقلال السياسي، وحدة الإقليم وحماية السيادة الوطنية.

وعليه يمكن تحديد أهداف السياسة الخارجية للدولة في النقاط الآتية:

1- حماية السيادة والأمن القومي:

يعتبر هدف حماية السيادة والأمن القومي من بين الأهداف الأساسية للدولة في سياستها الخارجية، حيث توظف إمكاناتها لمواجهة التهديدات والمخاطر التي تواجه أمنها القومي[2]، وينصرف هدف الأمن إلى محاولة خلق إطار إقليمي وعالمي يتميز بأقل قدر من التهديد للوحدة الدولية، بمحاولة تغيير خصائص البيئة الخارجية التي يتصور صانعوا القرار أنها تشكل تهديد لأمن الوحدة الدولية [3] ،عن طريق التحالفات أو الدخول ضمن اتفاقيات عسكرية.

وقد أعطت الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة مضامين وأبعاد جديدة لمفهوم الأمن بفعل العولمة وتداعياتها على سيادة الدول، بالإضافة إلى التغيرات التي شهدها النظام الدولي مما أدى إلى حدوث تغيرات بارزة في توجهاتها وأهداف السياسة الخارجية للدول بتوسيع مجالات الأمن القومي وإدراج أبعاد جديدة (غير عسكرية) من أجل تحقيق هدف الأمن في السياسة الخارجية.

فمعظم الدول تسعى إلى إيجاد حالة من السلم ضمن فضائها الدولي والإقليمي، وتعتبرها قضية أساسية لمستقبل الدولة .وتحاول الابتعاد عن الصراعات والحروب لما لها من أثار سلبية على سيادتها وأمنها، لذلك تسعى الدول إلى فرض حالة السلام والأمن خارج حدودها أيضا.[4]

2- زيادة قوة وإمكانيات الدولة (التنمية والتطور الاقتصادي):

وتتمثل في الإمكانيات المادية والمعنوية التي تعطي الدولة القدرة على الحفاظ على كيانها السياسي والقومي، وتحدد طبيعة السياسة الخارجية للدولة لتعطيها قوة المحافظة على مواجهة الضغط والتهديد

---

[1]- حكيمة علالي، **مرجع سابق**، ص 66.

[2]- طارق زياد الشرطي، **مرجع سابق**، ص 49.

[3]- السيد سليم، **مرجع سابق**، ص 44.

[4]- طارق زياد الشرطي، **مرجع سابق**، ص 49.

الخارجي، فلا يمكن للدولة حماية وتنمية مصالحها دون تمكنها من الحصول على مرتبة من القوة تؤهلها إلى تحقيق أهدافها كما تراه المدرسة الواقعية، لذلك تشكل الموارد الموجودة في الدولة أهم مصادر قوتها في السياسة الخارجية، وعليه فإن الدول تسعى بقدر الإمكان إلى عدم الاعتماد على دول أو جهات خارجية (مثل المعونات الاقتصادية) لما له من تأثير على العديد من الجوانب في سلوك الدولة وسياستها الخارجية.[1]

3- زيادة النفوذ الإقليمي:

يشكل الحضور والنفوذ الإقليمي أحد أهم الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الدول ضمن المنظومة الدولية، ويتحقق هذا النفوذ بسيطرتها على الأقاليم التي تقع ضمن إطارها، من خلال سياستها الخارجية إما بالسيطرة بشكل مباشر وأما بقوتها الاقتصادية بالتأثير على السياسة الخارجية للدول من حولها ذات الإقليم الواحد، ويحدد الحضور والنفوذ الإقليمي السياسة الخارجية للدول، لذلك نجد حالة من التنافس بين الدول ذات الإقليم المشترك على احتلال الدور المركزي[2].

4- الأهداف الأيديولوجية والعقائدية:

تضع الإيديولوجية متخذ القرار في حالة تصور للمستقبل، وما يجب عليه من تحديد لأهدافه والوسائل المحققة لها مثل الدبلوماسية، الاقتصادية، الدعائية والعسكرية فهي تساهم في بلورة الإطار الفكري الذي يرى من خلاله واضعوا السياسات الخارجية الواقع السياسي.[3]

وقد كانت الايديولوجيا أثناء فترة الحرب الباردة محركا أساسيا في تفاعلات النظام الدولي، متمثلة في كل من الأيديولوجيا السوفياتية، والأيديولوجيا الرأسمالية التي قادتها الولايات المتحدة حيث حاول كل طرف فرض تصوراته وتصديرها إلى باقي دول العالم، مما جعل الأهداف الأيديولوجية تشكل حيزا هاما في السياسات الخارجية للدول خاصة الفاعلة والمؤثرة في النظام الدولي.[4]

وهذه الأهداف تصنف بناء على أهميتها وأولويتها بالنسبة للدولة حسب المعايير الآتية :

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 52.

[2]- **المكان نفسه**، ص 52.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 53.

[4]- طارق زياد الشرطي، **مرجع سابق**، ص 54.

✓ فئة الأهداف المحورية :وهي الأهداف التي يساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة أو النظام ذاته بحيث تكون علة وجود الدولة كالسيادة الوطنية، وحماية الحدود والأمن القومي واستغلال الوسائل كافة من أجل الحفاظ عليها.

✓ فئة الأهداف المتوسطة :مثل بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية والقيام بدور متميز في البيئة الخارجية وخدمة المصالح العامة للدولة، وهذه الأهداف تفرض إحداث تغيير في البيئة الخارجية للدولة.[1]

✓ فئة الأهداف البعيدة :وهي الأهداف التي تعكس تصورا فلسفيا عاما عند وحدة دولية معينة لمحيطها، وفي هذه الحالة لا تقوم الدولة بتعبئة قدراتها من أجل خدمة هذه الأهداف التي تشكل في مجملها تصورات معينة لبنية النظام الدولي كالنظام الاقتصادي الدولي أو النظام الإقليمي [2].

[1]– حمدوش رياض، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 22 سبتمبر 2001**، (مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010–2011)، ص 12.

[2]– أحمد النعيمي ، **السياسة الخارجية**، (عمان: دار الزهران للنشر والتوزيع، 2010)، ص 151.

الفصل الثاني:

السياسة الخارجية الأمريكية

تعبر السياسة الخارجية عن توجهـــات الدولة تجاه الدول والفاعل الأخرى، ولعل تحديد مفهوم السياسة الخارجية لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أمر في غاية الصعوبة، وذلك لما تتميز به من ناحية المساحة الجغرافية الكبيرة نسبيا وكذلك من حيث المتغيرات السياسية و الاجتماعية التي رافقت نشوء الولايات المتحدة منذ استقلالها عن المملكة المتحدة في 1783 حتى يومنا هذا، وما يزيد صعوبة في تحديد الإطار العام للسياسة الخارجية الأمريكية، هو حجم تأثيرها وفاعليتها على الساحة الدولية وكذالك مكانتها في سلم القوة الدولية.

و من أجل الوصول إلى تحديد تصور مفهومي شامل عن السياسة الخارجية الأمريكية لا بد من تتبع المسار التاريخي لهذه السياسة منذ الاستقلال مع رصد التوجهات العامة وكذا العوامل والمحددات التي تحكم صنع وتنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الأول: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية

في البداية كانت الولايات المتحدة تحت سيطرة الاستعمار البريطاني الذي كان متمركزا على السواحل الجنوبية الشرقية لأمريكا الشمالية، وبسبب الطابع الاستبدادي لملوك انجلترا في تلك المستعمرات ثارت هذه الأخيرة على التاج البريطاني عام 1775 بقيادة **جورج واشنطن** George Washington ، وفي 04 جويلية من نفس العام أعلنت المستعمرات استقلالها [1] ، وفي هذا السياق يرى بعض الباحثين أن إعلان الاستقلال يدل على تبلور فلسفة العقد الاجتماعي والليبرالية السياسية (المساواة في الحرية L'égalité dans la liberté) [2] في هذه المرحلة المتقدمة من عمر الدولة الأمريكية.

بعد ثماني سنوات من إعلان الاستقلال وبفضل مساعدة فرنسا وإسبانيا وهولندا هزمت القوات البريطانية، وتم توقيع معاهدة بين الطرفين عام 1783 اعترفت بريطانيا بموجبها باستقلال المستعمرات الأمريكية الشمالية، وفي مؤتمر فيلادلفيا الدستوري المنعقد سنة 1789 تم إصدار الدستور الأمريكي كما تم بعدها انتخاب George Washington كأول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية.[3]

بعد استقلال هذه الأخيرة صار من اللازم أن يكون لهذا الكيان الجديد نظرته الخاصة إلى قضايا البيئة الخارجية، وما الذي يمثله المحيط الدولي بالنسبة له خاصة بعد الاعتراف الدولي من قبل القوى الكبرى آنذاك. ومنذ ذلك الحين عرفت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التوجهات في علاقاتها مع العالم الخارجي، كانت تشكل هذه الأخيرة أساس تعاملها مع الأمم والقضايا الخارجية وذلك عبر مراحل تطورها منذ نشأتها، حيث كان لكل مرحلة ميزها وأثرها في بناء السياسة الخارجية الأمريكية، وسنتناول هذه المراحل كما يلي:

المطلب الأول: الانعزالية (من الاستقلال إلى الحرب العالمية الأولى)

و يمكن أن نطلق على هذه الفترة مرحلة بناء القوة الأمريكية، حيث تفطن القادة الأمريكيون بعد الاستقلال إلى ضرورة بناء دولة قادرة على توفير احتياجاتها الداخلية وحماية نفسها من الأخطار الخارجية، وخوفا من أن تمتد مشاكل الدول الأوروبية إلى هذه القوة الناشئة كان لابد من عدم الارتباط السياسي هذه الدول، وكان قد أكد هذه السياسة الرئيس الأمريكي George Washington في خطبة الوداع سنة

[1] – محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين**، (مصر: دار الأمين للطباعة و النشر والتوزيع، ط1، 2002)، ص52 .

[2] –Maxime Lefbver, **La Politique Etrangère Américaine**, 1[er] édition, (France : Presses Universitaire de France, 2004) , p 07.

[3] – محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص52 .

1796عندما وصف الانعزالية بأنها : " أكبر قاعدة للتعامل مع الأمم الخارجية"[1]، لكن لابد من السماح بربط شبكة من العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية متى دعت الضرورة والمصلحة إلى ذلك.

سيطر الاتجاه الانعزالي على السياسة الخارجية الأمريكية بعد George Washington وتأكد ذلك مع الرئيس جيمس مونرو James Monroe في ديسمبر 1828 عندما رفع شعار " أمريكا للأمريكيين " الذي بقي أساس السياسة الخارجية الأمريكية إلى غاية الحرب العالمية الأولى.[2]

لقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية في فترة عزلتها من بناء نظامها السياسي وقوتها الاقتصادية بحيث شكّل ذلك قاعدة انتشارها الخارجي في تلك الفترة التي اعتمدت فيها على نشر نموذجها القيمي الذي تعتقد أنه يحمل في طياته سعادة الدول والمجتمعات الأخرى الساعية إلى قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان،[3] وهو الاعتقاد الذي انطلق منه الآباء المؤسسون استنادا إلى فكرة المصير المحتوم* التي تحدد الدور الأمريكي تجاه العالم الذي بدأ يتبلور مع بداية الحرب العالمية الأولى.

المطلب الثاني: الخروج من العزلة والانفتاح الحذر (فترة ما بين الحربين العالميتين)

على الرغم من سيطرة التوجه الانعزالي على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المحيط الدولي لفترة طويلة، إلا أن وزنها العالمي وقدراتها خاصة الاقتصادية قد شكلت لديها حافزا قويا للاندماج في السياسة الدولية ومن ثم عرض نموذجها الرأسمالي على العالم، مما يدل على بوادر تحول في السياسة الخارجية الأمريكية انطلاقا من خروجها من عزلتها.

اعتبرت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى حربا أوروبية لا مصلحة لها فيها، وكان حيادها تجاه الحرب يكفل لها ميزة التعامل الاقتصادي مع جميع الأطراف، غير أنه وبعد انتخابه في بداية 1916 اقترح وودرو ويلسون Woodrow Wilson وساطته من أجل سلام بدون نصر paix son victoire،[4] و كان ذلك أول مؤشرات الخروج من العزلة والتدخل في الشؤون الأوروبية، ثم في 2 أفريل 1917 تدخلت

---

1 -Maxime Lefbver, **Op, cit**. P 8-9.

2 -**ibid**. p 10.

3- مصطفى صايج، **السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية :التركيز على إدارة جورج ولكر بوش 2000-2008، (الجزائر:** أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006-2007)، ص 43.

* فكرة **المصير المحتوم** تعني :الدور الحتمي المسند للولايات المتحدة الأمريكية من أجل تطوير و ترقية قيم الحرية والعدالة والتطور و نشرها قدر الإمكان و الدفاع عنها ضد كل استبداد، و هي فكرة دينية حضارية في السياسة الخارجية الأمريكية .للتوسع أكثر أنظر :مصطفى صايج، **المرجع نفسه**، ص ص 14-43.

4 -Maxime Lefbver, **Op, cit**. p 15.

في الحرب إلى جانب دول الوفاق بعد موافقة الكونغرس على ذلك، وكان التدخل الأمريكي عاملا حاسما في هزيمة دول المحور الأمر الذي ساهم في إبراز الدور الأمريكي منذ البداية، ومن جهة أخرى أدى التدخل الأمريكي إلى إدخال مفاهيم جديدة في السياسة الدولية، أهمها : الدبلوماسية العلنية، حرية التجارة، حق تقرير المصير، إنشاء تنظيم دولي،... [1] وذلك ما تضمنته مبادئ ويلسون الأربعة عشر التي أعلن عنها قبيل بداية الحرب العالمية الأولى في 8 جانفي1918 .

لقد خرجت الولايات المتحدة فيما بين الحربين من عزلتها بطريقة ذكية استطاعت من خلالها ربط علاقاتها مع العالم الرأسمالي، وتمكنت من تجنب التأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية بنسبة كبيرة، بل أصبحت القوة الاقتصادية العالمية الأولى آنذاك، حيث وصل نصيبها من التجارة العالمية عام 1929 إلى 45%، وارتفع إنتاجها الصناعي العالمي إلى 42.2%، في الفترة من 1926 إلى 1929 ، كما احتكرت نصف رصيد الذهب العالمي[2] مما جعل الدول الأوروبية تعتمد عليها بشكل أساسي في مختلف المجالات.

و مع ذلك، هناك نوع من الحذر الذي ميز السياسة الخارجية الأمريكية في هذه الفترة، حيث أصبح مفهوم العزلة يعني التأكيد على استقلالية السياسة الأمريكية عن الشؤون الأوروبية، ورفض الدخول في التزامات رسمية مع الدول الأوروبية، أي حرية التصرف بما يتلاءم مع مصالح الولايات المتحدة دون التقيد بارتباطات سياسية معينة كمعاهدات الصلح أو عصبة الأمم[3]. واستمرت هذه الفكرة حتى في الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتدخل في الحرب بشك ل مباشر ولم تبادر بأي سلوك عسكري تجاه أي طرف رغم استعدادها للحرب، إلى أن جاءت حادثة بيرل هاربر التي ضمنت للولايات المتحدة تأييد الرأي العام الأمريكي للدخول في الحرب، ليتوسع الرد على اليابان بعد ذلك إلى مستوى تحويل دفة الحرب لصالح بريطانيا والدول المتحالفة ،[4] وبالفعل فقد كان تدخلها حاسما كما في الحرب العالمية الأولى مما أعطاها مكانة دولية متميزة بعد الحرب العالمية الثانية.

---

[1]– محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين**، ص272

[2]– **المرجع نفسه**، ص ص 311–312.

[3]– **المرجع نفسه**، ص 313.

[4]– **المرجع نفسه**، ص 459.

المطلب الثالث: السعي نحو الهيمنة العالمية (مرحلة الحرب الباردة)

لقد أدت الطريقة التي انتهت بها الحرب العالمية الثانية إلى بروز الولايات المتحدة كقوة رأسمالية عالمية من جهة، والاتحاد السوفييتي الذي يتزعم الشيوعية من جهة أخرى، هذه البنية الجديدة للنظام الدولي عرفت ظهور مصطلح القوى العظمى المتمثلة في القطبين بدل المصطلح الذي كان سائدا من قبل وهو مصطلح القوى الكبرى كتعبير عن طبيعة القوى الدولية في هذه المرحلة، وقد شكلت هاتين القوتين طرفي الصراع الإيديولوجي الذي ميز فترة الحرب الباردة.

ما يمكن قوله في هذه الفترة هو أن الولايات المتحدة قد انفتحت بشكل كبير على العالم الخارجي وصارت لها مصالح في أغلب مناطق العالم، كما برزت أهميتها خاصة بعد استعراض قوتها النووية في تفجيري هيروشيما وناكازاكي، وبدأت تظهر الترعة العالمية في سياسة الولايات المتحدة مع بدايات الحرب الباردة وذلك عندما قامت بتقديم المساعدات لتركيا واليونان في 1947 بعد عجز بريطانيا عن ذلك، وجاء ذلك من منطلق التغييرات التي أحدثها الرئيس هاري ترومان Harry Truman في السياسة الخارجية الأمريكية والتي تناولت فكرة الحاجة إلى حماية جميع الأحرار في كل مكان، ثم أصبح هذا التفسير الأيديولوجي للمساعدات الأمريكية يعرف ب :مبدأ ترومان.[1]

و قد نتج عن مبدأ ترومان فيما بعد سياسة الاحتواء التي تهدف إلى الوقوف أمام المد الشيوعي، وقد عبر عن ذلك جورج كينان George Kennan عام 1947 بقوله:

" المبدأ الأساسي لكل سياسة أمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي على المدى البعيد يجب أن ترتكز على احتواء الاتجاهات التوسعية السوفييتية، ويكون ذلك بحذر وصرامة ".[2]

وكان أول ما نتج عن سياسة الاحتواء مشروع مارشال للمساعدات الاقتصادية في جوان1947 والذي كان موجها بالخصوص إلى دول غرب أوروبا كمجال نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية.

بعد أن فجر الاتحاد السوفييتي القنبلة الذرية في 1949 ، وانتقل الحكم في الصين إلى الحزب الشيوعي، ثم الحرب الكورية في 1950،[3] التي دخلت فيها الصين لصالح الشيوعية، فقد بدا أن تصور

---

[1]– جوزيف ناي، **المنازعات الدولية :مقدمة للنظرية و التاريخ**، ترجمة :أحمد أمين الجمل و مجدي كامل،(القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، الطبعة الأولى، 1997)، ص158 .

[2]– مصطفى صايج، **مرجع سابق**، ص48 .

[3]– جوزيف ناي، **مرجع سابق** ، ص159.

الرئيس Truman عن الخطر الشيوعي أكثر واقعية وعقلانية. وكرد فعل على ذلك واستمرارا في سياسة الاحتواء تورطت الولايات المتحدة لما يقارب عشرين سنة في فيتنام وخرجت منها مهزومة عام 1975.

كما عرفت الفترة (1961-1969) عودة الديمقراطيين إلى الرئاسة مع جون كينيدي John F.Kennedy (1961-1963) وخلفه ليدون جونسون Lydon Johnson (1963-1969)، وقد ساهمت حرب فيتنام في تقسيم الرؤية السياسية في الإدارة الأمريكية بين ما عرف بالصقور المدافعين عن مواصلة واستمرار التدخل الأمريكي، الحمائم الذين يرغبون في السلام[1]، في الفترة (1969-1975) استخدمت إدارة الجمهوري ريتشارد نيكسون Richard Nixon سياسة الوفاق كوسيلة لتحقيق أهداف سياسة الاحتواء[2]، غير أن استمرار السوفييت في بناء قوم قادهم إلى التورط في أفغانستان الأمر الذي أدى إلى القضاء على سياسة الوفاق بين العملاقين.

بعد استقالة هذا الأخير على إثر ما عرف بفضيحة ال :ووتر غايت Watergate تولى جيرالد فورد Gerald Ford الرئاسة الأمريكية وتم تعيين هنري كيسنجر Henry A. Kissinger على رأس الدبلوماسية الأمريكية، وبعدها وصل الديمقراطي جيمي كارتر Jimmy Carter (1977-1981)، إلى الحكم حيث جاء بما عرف فيما بعد ب : مبدأ كارتر1979 والذي جاء فيه:

"تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أية محاولة سوفييتية تستهدف السيطرة على منطقة الخليج اعتداء على مصالحها الحيوية... ، وستقوم برد هذا العدوان بشتى الوسائل لديها بما في ذلك القوة المسلحة".[3]

و ترجع توجهات كارتر إلى الرئيس الأمريكي الأسبق إيزنهاور Eisenhower الذي أعرب عن نفس التوجه عند البدايات الأولى للحرب الباردة.

و في آخر مراحل الحرب الباردة ومع عودة الجمهوريين إلى الرئاسة مع رونالد ريغان Renald Reagan في الفترة (1981-1987)، بدأت السياسة الخارجية تؤسس لرؤية عالمية أحادية قائمة على فكرة نشر النموذج الأمريكي بالجمع بين القوة العسكرية ونشر مبادئ السلام والديمقراطية الرأسمالية، وهذا مع وضع المصالح القومية الأمريكية فوق كل اعتبار.

---

[1]- مصطفى صايج، **مرجع سابق**، ص 49.

[2]- جوزيف ناي، **مرجع سابق**، ص 170.

[3]- مصطفى صايج، **مرجع سابق**، ص 51.

و رغم تعدد الآراء حول السياسة الخارجية الأمريكية خلال هذه الفترة، إلا أن هناك توجه عام نحو اعتبار أن سياسة الاحتواء كانت السبب الرئيسي في بداية الحرب الباردة لصالح الولايات المتحدة، كما يذهب إلى ذلك G.Kennan وغيره.

وقد عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة مجيء ثلاثة رؤساء هم على التوالي :الرئيس الجمهوري جورج بوش George Bush (1989-1993) ثم الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون Bill Clinton (1993-2001) ثم الرئيس جورج وولكر بوش G.W. Bush (2001-2008)، ثم عودة الديمقراطيين مع باراك أوباما B.Obama في 2009، وقد وجدت الولايات المتحدة نفسها في وضع دولي عبر عنه كراوثمر Krauthmer وهو أحد المحافظين الجدد بقوله:

"إنه انعطاف حاسم في التاريخ لم يشهد له مثيل منذ انهيار روما، إنه تحول جديد غريب تماما إلى حد أننا لم نملك أية فكرة عن التعامل معه".[1]

[1]- هادي قبسيس، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين :الواقعية و المحافظية الجديدة**، (بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى،2008) ، ص25.

المبحث الثاني: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية والعوامل المؤثرة فيها

المطلب الأول: عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية

- الأجهزة

إن عملية صنع القرار في أمريكا وهي تعتبر الدولة العظمى في العالم، جد معقدة نتيجة ارتباطها بمؤسسات عديدة وأشخاص مسؤولين كثيرا، كما تحكمها تكنولوجيا التحكم في المعلومات والتعامل معها لذلك فإن قرارات السياسة الخارجية الأمريكية ناتجة عن عمل متبادل ومعقد بين عدد من الولايات الحكومية والوزارة وتضم ما يلي:

1- رئيس الجمهورية Head of Republic

2- وزارة الخارجية Minister and ministry of foreign Affairs

3- وزارة الدفاع (البنتاغون) Pantagone

4- وكالة الاستخبارات Central Intelligence Agency (CIA)

5- الكونغرس أو البرلمان الأمريكي Congres

6- مجلس الأمن القومي National security Concil

1- الرئيس Head:

إن أهمية دور رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في صنع السياسة الخارجية واتخاذ القرار تستمد من السلطات الواسعة التي يمنحها له دستور الدولة الأمريكية، ومن طبيعة العمل في مجال السياسة الخارجية.[1]

حيث أن الدستور الأمريكي ينص في هذا المجال على ما يلي: "الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو المسؤول الأول عن السلطة التنفيذية وله صلاحية تعيين كبار موظفي الدولة بعد موافقة الكونغرس"، كما يسهر على تطبيق القانون وإمكانه الاعتراض على مشاريع القوانين، ودعوة الكونغرس إلى الاجتماع في دورة خاصة كما يخول له الدستور إبرام المعاهدات الدولية بعد موافقة ثلثي أعضاء مجلس

[1]- ماجد عرسان الكيلاني، **صناعة القرار الأمريكي**، (عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع، 2005)، ص 34.

الشيوخ على الأقل،[1] ومن هنا تأتي الأهمية الكبرى والمركز العظيم الذي يتمتع به الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية.

يتولى الرئيس منصبه عن طريق انتخاب الشعب له مدة أر بع سنوات، وقد يعاود انتخابه لولاية ثانية أما الشروط الواجب توافرها في مرشحي الرئاسة فلم يضم الدستور الأمريكي شروطا عديدة معقدة*، كما يوجد في هرم السلطة منصب نائب الرئيس الذي يظهر في نفس القائمة مع الرئيس إلا أن هذا الأخير لا يمثل مصدر اهتمام كبير في انتخابات الأمريكيين.

الرئيس يختار السياسة الخارجية من ضمن عدة بدائل تعرضها عليه مختلف المؤسسات الاستشارية منها المكتب التنفيذي الذي أنشأه روزفلت** سنة 1939 المتكون من البيت الأبيض ومكتب التسيير والميزانية ومجلس الأمن القومي، الإضافة إلى وكالة المخابرات المركزية،[2] ونظرا لتزايد التداخلات اللامركزية في العديد من أنحاء العالم بدوافع متعددة أصدر الكونغرس سنة 1973 قانون سمي بقانون "سلطات الحرب " يلزم الرئيس بضرورة العودة إلى استشارة الكونغرس عند لزوم التدخل، فإن كان الأمر مستعجلا وقرر الرئيس التدخل عسكريا دون العودة إلى الكونغرس لأخذ الموافقة، فيتوجب عليه إبلاغه في مدة 48 ساعة، وقد منح القانون مهلة 60 يوما لإنهاء تدخله، إلا في حالة تأييد الكونغرس للتدخل العسكري، إلا أن في الواقع العديد من الرؤساء تجاهلوا سلطة الكونغرس وتطبيق القانون، فيما يتعلق بالإمضاء والتصديق على الاتفاقيات الدولية فإن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يستمد سلطاته من المادة (02) الجزء (03) من الدستور بعد أخذ رأي وموافقة مجلس الشيوخ (ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ الحضور)[3] ، في حين أن العديد من الرؤساء استغلوا واستعملوا الاتفاقات الرئاسية المعقودة بين رؤساء الدول تفاديا لطلب موافقة مجلس

[1]- خلف الجراد، **أبعاد الاستهداف الأمريكي**، (دمشق: دار الفكر، ط1، 2003)، ص 120.

*- يشترط أن لا يقل المرشح عمره عن 35 عام ليتسنى له النضج السياسي، ويكون مؤهلا في المسائل ذات الطابع القومي سواء كانت سياسة اقتصادية أو عسكرية، وأن يكون مولودا في الولايات المتحدة الأمريكية مدة لا تقل عن 14 عام (المادة 2 الفصل 1) من الدستور الأمريكي، لكن من الناحية العملية تم فرض عدد من الشروط فرجحا أن كافة المترشحين للرئاسة يتوقف على الإقليم الذي نشؤوا فيه على خبرتهم وعقيدتهم الدينية وعوامل أخرى، أنظر: رياض حمدوش، **مرجع سابق** ، ص 66.

** الرئيس فرنكلين روزفلت «Franklin Roosevelt »، (1933-1945).

[2] -Marc Aicard de saint Paul, **" politique africaine des états unis (mécanismes et conduite**)" .2ème éditions , (Paris : 1987), p 18.

[3] -Coral belle, **the Reagan parados us foreign Policy in the 1980's** . (New Jersey : Reuters university press, new brunswile, 1999), p 102.

الشيوخ، فمثلا في 1945 سجلت 09 اتفاقيات صادق عليها الكونغرس مقابل 73 اتفاقية تنفيذية ،وفي 1994وصل إلى سبعة (07)مقابل (214) اتفاقية ،وفيما يتعلق بتعيين السفراء فإن مجلس الشيوخ يحق له مبدئيا الأغراض على تعيين أحد السفراء، إلا أن التقاليد في الولايات المتحدة جرت على أن اختيار الرئيس يكون مؤكدا ومقبولا في غالب الأحيان.

2- الوزارة و وزير الخارجية Minister and ministry of forgien affairas

يلي رئيس الجمهورية وزير الخارجية في أهمية دوره في اتخاذ وصناعة القرار في السياسة الخارجية وسمي " سكرتير الدولة"، وهذا معنى صحيح إلى حد ما لأنه يعتبر معاون للرئيس في نظام رئاسي أمريكي يخول مطلق الصلاحيات تقريبا لرئيس الجمهورية، كما يعين من قبل رئيس الجمهورية وفي غالب الأحيان هو من نفس حزبه وله نفس توجهات الرئيس الأمريكي ويتحركون على مستوى خط واحد،[1] يلعب وزير الخارجية الأمريكي دورا مهما جدا في توجيه السياسة الخارجية، خاصة إذا كان الرئيس الأمريكي ليس ذو خبرة أو ليس مهتما كثيرا بالقضايا الخارجية، هنا يصبح هو المحدد لسياستها الخارجية، فمثلا في عهد الرئيس الأمريكي السابق" **إيزنهاور** EISENHOWER" " كان لوزير الخارجية **"جون فوستردلاس** john Vosterdlas" دورا كبيرا في صنع السياسة الخارجية واتخاذ القرار لأن الرئيس **"ايزنهاو** EISENHOWER" لم يكن مهتما بتفاصيل القرارات وخاصة القرارات الخارجية، وكذلك يرجع السبب لشخصية وخبرة **" جون فوستردلاس** JOHN vosterdlas" في هذا الميدان الذي يجيده كثيرا.[2]

كما تعتبر وزارة الخارجية الأمريكية هي الهيئة الموكل إليها مهمة السياسة الخارجية، و تم إنشائها سنة 1789أي في أول رئاسة للدولة، وهي منظمة في شكل هرمي بيروقراطي يرأسها كاتب الدولة للشؤون الخارجية العالمية، ووفق الاختصاصات و نظرا للانشغالات الواسعة وتعقدها توجد وكالة نزع ومراقبة التسلح ووكالة للتنمية الدولية للمشاركة في المفاوضات مع الدول الأخرى، كما توجد وكالة الاتصالات الدولية وغيرها من الأقسام الأخرى والوكالات التي تتواجد تحت إدارة وزارة الخارجية في علاقاتها مع

[1]– رياض حمدوش، **مرجع سابق** ، ص 120.

[2]– جانيس تيري ، "دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. "**المستقبل العربي**، العدد 261 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، (نوفمبر 2000)، ص 09.

الدول والمنظمات الأخرى تساهم في نتوحد العديد من معايير موجودة في الثقافة الفرعية لوزارة الخارجية كالخبرة المكتسبة نتيجة الممارسة الدبلوماسية في الخارج.[1]

تعتبر وزارة الخارجية الجهاز التنفيذي الذي يتولى تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية وإدارة علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية على المستوى الدبلوماسي.[2]

3- الاستخبارات الأمريكية Central intelligence agency

تأسست وكالة المخابرات لاحقا نتيجة لفعل قاس واجهته الولايات المتحدة الأمريكية عندما فوجئت بالهجوم البياني على بناء بيرل هاربر في 1941 لم يكن لديهم وكالة استخبارات مركزية ،فقد تم تشكيلها عقب الحرب العالمية الثانية عند ما طلب الرئيس **"هاري ترومان** Harry Truman" أثناء جلسة مع الكونغرس الأمريكي في 1947/09/18، على تشكيل وكالة استخبارات فحصلت الموافقة.[3]

تعد من أهم الوكالات الأمريكية في الخارج حيث تولى مهمة التجسس على الدول الأجنبية والمواطنين الأجانب وكانت قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر تتجنب العمل على الساحة الداخلية حتى لا تعارض نشاطها مع نشاط مكاتب المباحث الفدرالية.

تتميز الاستخبارات المركزية بالسرية والدقة وقوة الحصول على المعلومات ولو كانت صعوبة بالغة في الحصول عليها، فهي تقوم بدور فعال في تنفيذ السياسة الخارجية من حيث جمع المعلومات النادرة ثم تحليلها و تقديمها غالبا لرئيس الجمهورية.

تعتبر الاستخبارات المركزية جهاز ضخم يبلغ عدد موظفيها حوالي 61500 موظف مع ميزانية مليار دولار سنويا، كما استخدمت من إدارتا الرئيس" ترومان Truman " و الرئيس" إيزنهاور Iesenhower" الوكالة كأداة سرية لمعالج قضايا سياسية هامة، فقد أوكلت مهمة إسقاط حكومتي إيران

---

[1]- خالد أحمد طاهر سنكات، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأمم المتحدة 1990-2004**، (جامعة القاهرة: رسالة دكتوراه، معهد العلوم السياسية، 2005)، ص 248.

[2]- هالة أبو بكر سعودي، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1947-1973**، (جامعة الجزائر: رسالة ماجستير ، معهد العلوم السياسية، 2006)، ص 162.

[3]- رنا أبي ظاهر، **الاستخبارات الأمريكية منذ التأسيس والعصر الحديث**، (بيروت :الدار العربية للعلوم، ط 1 ، 1992)، ص 04.

وغواتيمالا عامي1945 و 1954 كما فشلت في إسقاط الحكومة الوطنية في سوريا 1957 في عهد الرئيس "إيزنهاور Iesenhower".[1]

و تعتبر وكالة المخابرات المركزية واحدة من بين العديد من أجهزة الاستخبارات تتوزع فيها المهام كالتالي:

أ - وكالة الاستخبارات الدفاعية :مكلفة بالعمل الاستخباري العسكري والتجسس على جيوش العالم وهي تابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، أصح عناصرها في المقدمة ويواجهون مخاطر كبيرة في الميدان.[2]

ب - استخبارات وزارة الطاقة :تقوم بتحليل معلومات عن الأسلحة النووية الأجنبية وانتشار الأسلحة النووية وقضايا استخباري مرتبطة بأمن الطاقة.

ج - استخبارات وزارة المالية :تقوم بجمع ومعالجة المعلومات التي قد تؤثر على سياسة الولايات المتحدة المالية والنقدية، والمعلومات المتعلقة بتمويل الإرهاب.

د - وكالة استخبارات حرس السواحل :هي مؤسسة مسؤولة عن المعلومات المتعلقة بالحدود الأمريكية.[3]

و **-مكتب التحقيقات الفدرالي** :وهو الجهة المسؤولة عن مكافحة الإرهاب على الصعيد المحلي والدولي ومكافحة الجاسوسية (أو القيام بنشاطات تجسس مضاد، والمعلومات المتعلقة بقضايا جنائية دولية).

ه - وكالة الأمن الداخلي :تتولى جمع المعلومات عن أي أنشطة إرهابية داخل الأراضي الأمريكية وتحليل المعلومات عن أي تهديد داخلي، ومن مسؤولياتها الإعلان عن مستوى التهديد المتوقع والوضع الأمني إضافة إلى المساهمة في مواجهة الكوارث الطبيعية وتحليل المعلومات.

---

[1]- "من يصنع السياسة الأمريكية تجاه العرب. "**مجلة البصيرة**، العدد 7، (2004)، ص 28.

[2]- محمود شرقي، **السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه العراق من 1990-2006**، (جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، رسالة دكتوراه، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2007)، ص 41.

[3]- سلام علي أحمد المشهداني، **صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية**،(الأكاديمية العربية المفتوحة في **الدنمارك:** رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية، 2013)، ص 136.

* وزارة الدفاع ليس لها وظيفة دبلوماسية من الناحية النظرية كما لها عدة وظائف منها:

- تراقب وتسير القواعد العسكرية في الخارج.
- تكيف الآلة الدفاعية الأمريكية ضد المخاطر والتهديدات الخارجية.

-تسير العمليات العسكرية وما يتبعها كالعمليات الإنسانية.

أنظر: رياض حمدوش، **مرجع سابق** ، ص77

ي -**الاستخبارات الفضائية** :موكلة بجمع المعلومات من الفضاء وتزويد الوكالات الأخرى بالصور المطلوبة والمعلومات الملتقطة من الفضاء الخارجي.

ك -**استخبارات وزارة الخارجية** :وهي الجهة التي تحلل المعلومات التي تؤثر على سياسة الولايات المتحدة الخارجية.

ل -**استخبارات القوات البحرية** :تتولى العمليات الاستخبارية في أعالي البحار وجمع المعلومات عن القوى البحرية للدول الأجنبية.

م -**وكالة مكافحة المخدرات:** هي وكالة مستقلة متخصصة في ملاحقة بحار المخدرات وضبط تمريبها.

ن-**وكالات الاستخبارات الجغرافية** :معنية بجمع المعلومات والصور والخرائط عن كل مكان تريده وتقديم الإرشاد لصناع القرار عن كل ما يتعلق بالمسائل الجغرافية.

4- **وزارة الدفاع الأمريكية** pentagone

يمثلها وزير الدفاع ولا يهم إن كان مدنيا أو عسكريا وهذه الوزارة تلعب دور المنظم والمخطط للقوات المسلحة الأمريكية ، تم إنشاء وزارة ا لدفاع بصورتها الحالية بموجب تعديلات قانون الأمن الوطني لسنة 1949 والتي منحت وزير الدفاع مسؤولية حق الإدارة والسلطة على هذه الوزارة التي تعمل على إعطاء النصح وتوفير المعلومات العسكرية وقدراتها الجوية لرئيس الدولة، وتتوفر على عدة فروع اقتصادية وصناعية وثقافية وإعلامية وبالطبع عسكرية، فهي تلعب دورا مهما جدا خاصة أثناء الحروب يتمثل في حشد الرأي العام، كما لها دورا شبيها بدور الاستخبارات إلا أنها لا تتميز بالسرية التامة وقد تضاعف دورها بشكل واضح مع بداية الحرب الباردة، ثم تضاعفت أكثر مع نهايتها وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وبالخصوص في المسائل المتعلقة بالأمن القومي، كما أنها تلعب دورا استثنائيا أكثر منه دورا مبادرا لتبقى تحت سلطة الرئيس لأنه القائد الأعلى للقوات المسلحة.[1]

5– **مجلس الأمن القومي** national Security concile

أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي بمقتضى قانون الأمن القومي الذي صدر سنة 1947 في عهد الرئيس **ترومان** الذي نص على إنشاء وكالة المخابرات المركزية، وإعادة تنظيم الأجهزة العسكرية و إنشاء

[1]– مجهول، صنع السياسة الخارجية ، تاريخ تنزيل المقال28-06-2007، من الرابط: www.elbayienne.com:، بتاريخ: 26-03-2021.

وزارة موحدة للدفاع، وهيئة موحدة لرؤساء الأركان، وهيئة القوات الجوية،[1] دوره استشاري يتمثل في تقديم النصائح لرئيس الدولة ،وهو من الأجهزة القريبة من الرئيس والتي يفضل التعامل معها أكثر من الأجهزة الأخرى ، ويتكون مجلس الأمن القومي في أمريكا من:[2]

- رأس الدولة هو رأس المس نفسه.
- نائب الرئيس الأمريكي.
- وزير الخارجية (سكرتير الدولة).
- سكرتير الدفاع (وزير الدفاع).

أما مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي فهو يعمل كمدير تنفيذي للمجلس وظيفته الرئيسية جمع المسؤولين الكبار في الحكومة وتزويدهم بمعلومات متكاملة وشاملة تؤهلهم لاستعراض تحليلي لسياسات الأمن القومي، وقد يكون المجلس مجموعة خاصة من الباحثين الذين يقومون بتقديم الدراسات ذات الصلة بوظيفة المجلس.[3]

6-البرلمان والكونغرس الأمريكي congres

تعود تسمية الكونغرس إلى المؤتمر الذي انعقد سنة 1775في فلاد يفيا بالولايات المتحدة والذي أعلن خلاله استقلال المستعمرات الثلاث عشر(13)عن انجلترا حيث أطلق على هذا المؤتمر تسمية الكونغرس[4] ويتكون من غرفتين أو مجلسين، مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

أ - **مجلس الشيوخ** :هو أساسا هيئة للتشاور، ومهمة أعضائه بحث شؤون الأمة وتقديم النصح للرئيس ويتم اختيار أعضاء مجلس الشيوخ عن طريق الهيئات التشريعية ، حيث كان أول مجلس الشيوخ في 1789 ضم 22 عضوا فقط، وكانت بعدها إصلاحات في السبعينيات بإلغاء سرية عمل اللجان وكسرت تقاليد الأقدمية والخبرة فصار هناك عدد كبير من الأعضاء يشارك في عملية صنع القرار فزاد ذلك من استقلالية

---

[1]– سلام علي أحمد المشهداني، **مرجع سابق**، ص 130.

[2]– رياض حمدوش ، **مرجع سابق**، ص 122.

[3] –léonard.llarry, **elements of Americans foreign policy**; (new york: mc gram huillbool coupay, inc, 1953), p 7.

[4]– ادريس دلكر و أحمد وافي ، **النظرية العامة للدولة والنظام السياسي الجزائري في ظل دستور** 1989، (الجزائر : المؤسسة الجزائرية للطباعة، 2001)، ص 134.

عضو مجلس الشيوخ وقدرته على ممارسة دور مهم بصفته الفردية،[1] يضم مجلس الشيوخ مائة 100 عضوا،كل ولاية يمثلها عضوين ويشترط في عضو مجلس الشيوخ سن الثلاثين من العمر(30) على الأقل و أن يكون مقيما بالولاية التي انتخب فيها وتدوم مدة العضوية ستة (06) سنوات تجدد1/3 من الأعضاء كل سنتين، يرأس نائب رئيس الجمهورية الذي ليس له حق التصويت إلا في حالة تعادل الأصوات.

ب - مجلس النواب :يتشكل من 435 عضوا، يمثلون الشعب الأمريكي منتخبين لسنتين بنسبة عدد السكان تقريبا، وشروط الترشح لمجلس النواب أن يكون المترشح قد أكمل سن الخامسة والعشرين (25) من عمره و أمضى مدة (07)سنوات على اكتساب الجنسية الأمريكية ومقيما بالدائرة الانتخابية، يستمد الكونغرس صلاحيته من الدستور الأمريكي وهي من أقوى السلطات التشريعية في العالم ، حيث أن الدستور الأمريكي يمنح الكونغرس خمسة صلاحيات ر ئيسية هامة هي كالآتي:

1- موافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين على المعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس.

2- موافقة مجلس الشيوخ على تعيينات الرئيس من السفراء والمسؤولين في الشؤون الخارجية.[2]

3- رغم أن الدستور جعل الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة فإن الكونغرس هو الذي يملك حق إعلان الحرب" مادة سلطات الحرب * war power Acte.

4- للكونغرس صلاحية تأسيس الإدارات الحكومية، فهو الذي أنشأ وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي وجميع فروع القوات المسلحة والوكالات ذات الصلة بالسياسة الخارجية.

5- للكونغرس صلاحية الموافقة على الميزانية العامة المقترحة من الحكومة بما ذلك ميزانية الدفاع والمساعدات.

---

[1]- منار الشوربجي، **الكونغرس الأمريكي المؤسسة المنسية عربيا،** (جامعة القاهرة: رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، 2001)، ص 134.

[2]- ادريس دلكر ، أحمد وافي ، **مرجع سابق،** ص 147.

* البرلمان أو الكونغرس فرض على الرئيس الأمريكي أن يطلب منه الإذن لإعلان الحرب بالنسبة لجميع التدخلات العسكرية في 1973 ، وقد جاءت على أثر حرب الفيتنام نتيجة آثار هذه الأخيرة على الاقتصاد الأمريكي، أنظر: منار الشوربجي، **مرجع** سابق ، ص 45.

إن الأهمية المتزايدة للكونغرس في رسم السياسة الأمريكية لا يمكن فهمها إلى ضمن سياق السياسات الأمريكية الداخلية، فجماعات الضغط تكون أكثر فاعلية على الكونغرس من الرئاسة، ولكن الكونغرس يبقى على أية حال السلطة التنفيذية تحت الرقابة المستمرة.[1]

ثانيا: المؤسسات غير الرسمية

ويقصد بها المؤسسات التي تعمل خارج الحكومة ويكون لها تأثير في صنع السياسة الخارجية والداخلية وتعتبر الأحزاب السياسية وجماعات المصالح (الضغط) ووسائل الإعلام، والرأي العام ومؤسسات الفكر والرأي من أهم المؤسسات غير الحكومية ذات التأثير السياسة الخارجية الأمريكية.

1-الأحزاب السياسة

يختلف مفهوم الأحزاب من مفكر لآخر وذلك لوجود أكثر من مدلول للحزب ويرجع هذا الاختلاف التي النشأة نفسها،[2] والأحزاب السياسية عموما تتميز بخصائص أهمها أنها تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة سواء في ذلك العمل على توالي السلطة أو الاحتفاظ بها.[3]

تعتبر الأحزاب السياسية من أبرز المؤسسات التي تساهم في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، و يتوقف دور الحزب في صنع السياسة الخارجية على مدى قدرته في المشاركة والتأثير بالموافقة في الأجهزة الحكومية سواء كان في السلطة أو في المعارضة، حيث يعتبر الحزب الجمهوري والديمقراطي أكبر حزبين في الولايات المتحدة الأمريكية ، و عادة ماتكون مواقفها اتجاه القضايا الدولية غامضة وعامة تتسم بالتردد والحذر ،بل وفي الغالب لا نكاد نجد فرق بين سياستها بخصوص أهم المسائل الدولية كالصراع العربي الإسرائيلي قضية فلسطين أو الحرب على العراق..الخ،[4] يعرف الحزب السياسي وفق النموذج الأمريكي بأنه

---

[1]- باسل أحمد البياتي، " دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية. " **مجلة قضايا سياسية**، العدد 01، (2001)، ص 174.

[2]- موريس دو فرجيه ، **الأحزاب السياسية**، (بيروت :دار النهار للنشر، ط 1 ، 1972)، ص 02.

[3]- محمود شرقي، **مرجع سابق**، ص 63.

[4]- ماجد عرسان الكيلاني، **مرجع سابق**، ص 46.

منظمة لها هدف وحيد و هو الفوز في الموقع الانتخابي لتأثيره على سياسات الحكومة ،ويتكون من ثلاث مجموعات متفاعلة من الداعين أو المناصرين، المهنيين والمرشحين.[1]

2- جماعات الضغط و المصالح

يقصد بها المنظمات الغير حكومية سواء كانت على شكل نقابات أو اتحادات أو جمعيات ذات عضوية اختيارية التي تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض مطالب على النظام السياسي، وتعكس هذه المطالب الأهداف العامة لأفراد هذه الجماعات.[2]

حضي دور هذه الجماعات باهتمامات أكاديمية كبيرة من قبل بنيتلي (AF.Bentley) إذ رأى أن فهم الحكومات لا يمكن أن يتحقق إلا بتحديد الجماعات وأنشطتها، لأن النتائج السياسية تنشأ عن تفاعل الجماعات، وجميع الظواهر المتعلقة بالحكومات هي ظواهر تتعلق بجماعات يمارس بعضها الضغط على بعض ويشكل بعضها بعضا ويخرج جماعات جديدة،[3] من أبرز هذه الجماعات هي الجماعات العرقية اليهودية أو ما يعرف باللوبي الإسرائيلي الذي صار من أبرز المؤثرين في السياسة الخارجية الأمريكية منذ قيام إسرائيل، و هدفها الأساسي الضغط على صانعي القرار في اتجاه سياسة خارجية موالية لإسرائيل، ويشكل هذا اللوبي اليهود الأمريكيون والعديد من التنظيمات كاللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة AIPAC كما يضم مسيحين بروتستانت مثل جاري بويل وجيري فالويل والمحافظون الجدد ك" جون بولتون John " polton و" روبرت بارتلي Robert Bartli " رئيس التحرير السابق في wallstreet journal "وليام بنيت Wiliam bnit " وزير تعليم سابق ، والصحفي" جورج ديل George dil "، وهذه الجماعات (اللوبي الإسرائيلي) هي التي أهلت إسرائيل أن يكون لديها دورا مهما في صيانة المصالح الأمريكية التي تقدم إسرائيل ما يزيد عن 20% من إجمالي المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة إلى الدول الأجنبية الأخرى بالإضافة إلى صفقات الأسلحة المتطورة.

[1] -Stephen j, wayne and others , **the politics of americain governnement foundation;** (new york: participation and institution, 1995), p 282.

[2]- هالة أبو بكر سعودي، **مرجع سابق**، ص 102.

[3]- ميشال مان ، **موسوعة العلوم الاجتماعية**، (ترجمة عادل مختار الهواري و سعد عبد العزيز مصلوح)، (مصر : دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص558.

3- وسائل الإعلام

تعتبر وسائل الإعلام حلقة وصل بين الرأي العام وصانع القرار، و هي أداة يمكن استغلالها من كلا الطرفين، ولكن كلما كانت وسائل الإعلام أكثر نزاهة ومصداقية واستقلالية كانت أكثر قربا بتوجهات الرأي العام وتطلعاته، وكان لها صوتا يوصل من خلاله همومه وآراءه لصناع القرار، فتكون بذلك أداة من أدوات تأثير الرأي العام على صانع القرار.[1]

وفي الولايات المتحدة الأمريكية تتميز العلاقة بين صناع القرار وأجهزة الإعلام بالحساسية الشديدة فأحيانا لا تكون وسائل الإعلام في خدمة توجهاتهم ومشاريعهم السياسية، فكثيرا ما قامت الجهات الإعلامية المختلفة في الولايات المتحدة بنشر فضائح السياسة الخارجية، وتعتبر فضيحة "Watergate " خير مثال على ذلك، فقد اهتم الأمريكيون منذ تأسيس الدولة الفدرالية بدور وسائل الإعلام في توجيه الحياة السياسية ،فقد شكلت الصحافة عشية وضع الدستور الفدرالي منبرا رئيسيا للحوار والجدل السياسي وتنوير الرأي العام بالأفكار، ويعكس مضمون الرسائل التي تحتوي عليها كتاب الفدرالي،[2] مشهدا إعلاميا حيا يتألف عناصره من مناظرات واضعي الدستور الأمريكي والقيادات السياسية ، ويحمل هذا المشهد في نفس الوقت استقلال وسائل الإعلام والرأي العام عن الهيئة الدستورية التي كانت مجتمعة للتقرير باعتباره الهدف الذي انتخبت لأجله، ومن جهة أخرى نجد أن صناع القرار يعتمدون على الإعلام من أ جل دعم توجه أم الخارجية وإضفاء الشرعية عليها، فالمشهد الذي صنعه الإعلام عن أحداث 11 سبتمبر 2001 أعطى قوة أكبر شرعية للحرب الأمريكية على الإرهاب.

4- الرأي العام

إن الحديث عن الرأي العام الأمريكي يعني الحديث عن أكبر قوة جماهيرية في المجتمع الأمريكي، هذا المجتمع الذي يتميز بميزتين أساسيتين: الأولى أنه مجتمع مهاجرين والثانية أنه مجتمع متنوع،[3] مما أدى إلى خلق نوع من السطحية وعدم الوضوح في الهوية بسبب غياب القواسم المشتركة بين مختلف شرائحه، هذا التذبذب جعل اهتمام المواطن الأمريكي بالسياسة الخارجية اهتماما يقتصر على انعكاساتها الاقتصادية التي

---

[1]- سلام علي أحمد المشهداني، **مرجع سابق**، ص 176.

[2]- نورتن فريش ستيفنز ريتشارد، **الفكر السياسي الأمريكي**، تر : هشام عبد الله، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1991)، ص 51.

[3]- هادي قبسي ، **مرجع سابق** ، ص 09.

تنعكس بدورها على وضعه المعيشي، كما يهتم الرأي العام بالقضايا ذات الطابع العام ويفترض أن يكون له تأثيرا مباشرا على أداء الحكومة في الدول الديمقراطية، لأنه يحتاج إلى أن يعبر عنه ذلك لأهميتة في النظام الديمقراطي ،إذ كيف تستطيع الحكومة أن تحدد ما هو الرأي الذي لم يعبر عنه وذلك بواسطة استطلاعات الرأي العام.[1]

في الولايات المتحدة الأمريكية يلعب الرأي العام دورا مهما جدا في صنع السياسة الخارجية خاصة إذا كان مدعما لبرنامج الرئيس وسياسته المختلفة اتجاه العالم، فقد قام مجلس شيكاغو-للعلاقات الخارجية باستطلاع آراء الأمريكيين في الصيانة الخارجية كل أربع سنوات بعد سنة 1974 ، فوجد دعما مستمرا لدور فعال للولايات المتحدة الأمريكية في العالم، فقد أيد مثل هذه الفعالية 61% من القادة، بل إن ثلاثة أرباع الجمهور والقادة تنبئوا بدور أعظم لبلدهم في غضون عشر سنوات، وكانت غالبتهم تعتقد أن القرن الواحد والعشرين سوف يشهد المزيد من العنف و أن الإرهاب يعتبر التهديد رقم واحد لمصالح أمريكا الحيوية،[2] ومن جهة أخرى وبعد انتهاء الحرب الباردة ظهر الرأي العام الأمريكي غير مبال بالسياسة الخارجية الأمريكية وترك ميادين معركة السياسة الخارجية لذوي المصالح الخاصة، حيث كانت استطلاعات الرأي واضحة بشان موضوع اللامبالاة، فليس هناك من المهتمين كثيرا بأخبار الدول الأخرى سوى 29% من الجمهور الأمريكي وهناك 22 % لا يكادون يعتبرونها اهتماما يذكر وعند طرح سؤال عن أكبر المشاكل التي تواجه البلد تشكلت السياسة الخارجية أصغر نسبة مئوية في أجوبة الجمهور وهي 07%.[3]

5- مراكز البحوث والدراسات think tank

كما يشير الباحث" **ويردا** Wiarda" هي مراكز للبحث العلمي والتعليم ،و ليست جامعات أو كليات ولا تملك طلبة، فهي تنظم العديد من ورشات العمل والتدريب والمنتديات ،و تركز بشكل معمق في قضايا أساسية في السياسات العامة، كما تبحث عن جذب التمويل لدراستها من المؤسسات المانحة، فهي ليست مؤسسات للربح المالي و هدفها الرئيسي هو البحث والدراسات وليس الضغط والنفوذ ، و هي

---

[1] -Stephen l wasky, **American governement and politics, the process and structure of policy, making in American government**; (new york : charlesscribner, 1973), p 251.

[2]- جوزيف ناي ، **مفارقة القوة الأمريكية** . تر :محمد توفيق البحيري، (الرياض :مكتبة العبيكان، 2003)، ص240.

[3]- محمد سليمان أبو رمان ، ميساء محمد مرزوف،" غزو العراق بين الإعلام الغربي والإعلام العربي، قراءة في الأبعاد الإعلامية والنفسية"، **مجلة البيان**، الرياض: مجموعة العجابي، العدد 108، (2003)، ص 128.

منظمات بحثية هدفها توفير دراسات وأبحاث تتعلق بالقضايا والسياسات العامة للدولة أو المجتمع ، وتحاول أن تكون مشاركا بفعالية ومؤثرة في قضايا ونقاشات القضايا العامة أو السياسات العامة.[1]

ولقد عبر عنها الرئيس " **إيزنهاور** EISENHOWER" بقوله" :إن نفوذ هذه المؤسسات ينطوي على تفويض لم يصوت عليه أحد وسلطته لا تخضع لحساب"، كما فتحت هذه المؤسسات المجال في الوقت نفسه لجماعات أخرى غيرها تتوافق معها في المصالح على المستوى الداخلي والخارجي،[2] نذكر من هذه المراكز على سبيل المثال ما يلي:

- مؤسسة التراث أنشئت منذ ثلاثين سنة.
- المشروع الأمريكي أنشأ منذ 60 سنة.
- مركز هوفر أنشأ منذ 25 سنة.

ونجد أهم صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية ينتمون إلى هذه المؤسسات البحثية لأهميتها فمثلا وزير الدفاع" **دونالد رامستفيد** DONALD RAMSFULD" ومستشار ة الأمن القومي "**كوندليزا رايس** CONDALEEZA RICE" كلاهما من مركز هوفر للدراسات الإستراتيجية، ونائب الرئيس ريتشارد تشيني وكذلك زوجته ينتميان إلى المشروع الأمريكي.

المطلب الثاني :العوامل المؤثرة في صناعة القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية

إن البيئة الأمريكية كغيرها من البيئات الدولية تحتوي على مجموعة من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، تختلف هذه العوامل حسب قوة ودرجة تأثيرها من عامل لآخر ومن بيئته لأخرى وفي مطلبنا سنتعرض إلى أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية.

أولا: القوة الأمريكية

لقد قسم" **ر و زنو** RUSNO " الدول إلى 8 فئات وذلك حسب 3 معايير:

1- المعيار الجغرافي :دول كبيرة ودول صغيرة.

2- المعيار السياسي :دول ذات نظام مفتوح (نظام ديمقراطي) ونظام مغلف (نظام دكتاتوري).

[1] -Howard j.wiarada,"the new powerchouses : thinks and foreign policy" . **American forgein policy interests**, n. 102 , (2008), p 96.

[2]- محمد حسنين، **هيكل الإمبراطورية الأمريكية والإعارة على العراق**، (القاهرة: دار الشروق، ط 3، 2004)، ص 270.

3– المعيار الاقتصادي :دول متقدمة ودول مختلفة وقد تكون دول نامية.[1]

ومن خلال هذا يتضح أن المجتمع الدولي ينقسم إلى فئات حيث تعتبر القوة أهم عامل مؤثر في السياسة الخارجية، ويعتبر خروج الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية كقوة قائد المعسكر الغربي وقوة عالمية في جميع الميادين الاقتصادية والعسكرية ،الثقافية والسياسية، فكلما زادت قوة الدولة وإمكانياتها زاد تكييف سياستها الخارجية بحسب هذه الإمكانيات.

أ -**اقتصاديا** :بلغ نمو الناتج الإجمالي الأمريكي 27% واليابان 7% وأروبا 16% سنة 1990-1998 وأضحى الاقتصاد الأمريكي سنة 2003 يساوي مجموع اقتصاديات اليابان وبريطانيا وألمانيا،[2] حيث خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من مسرح أحداث الحربين العالميتين المستفيدة الوحيدة، فهاتين الحربين انعكستا سلبا على اقتصاديات الدول الكبرى الأخرى المنافسة، كمثال على ذلك خرجت أوروبا من الحرب العالمية الثانية مدينة بشكل كبير للولايات المتحدة الأمريكية وخلال الحرب الباردة استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير جر أوربا إلى توقيع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات (الحلف الأطلسي ...).

ب -عسكريا :مع بداية الحر ب الباردة وظهور الولايات المتحدة الأمريكية قوة عالمية أحادية ، و زاد الإنفاق العسكري لينتقل من 232 مليار دولار في أواخر عهد **"كلنتون** Clinton" إلى 400 مليار دولار بعد 2003 وهذا يزيد على إنفاق أكثر من خمس عشر دولة أوروبية مجتمعة ،كما تتوفر الولايات المتحدة الأمريكية على أحدث وأضخم حاملات الطائرات،[3] وأسلحتها هي الأحدث تكنولوجيا سواء التقليدية أو النووية وللولايات المتحدة الأمريكية قواعد عسكرية في 40 بلد عبر العالم.

ج – **سياسيا**: تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أعرق الديمقراطيات، وهذا أهم عامل لتوفر الاستقرار السياسي الدائم ،كما أن مبدأ فصل السلطات للولايات المتحدة الأمريكية وعدم تدخل أي سلطة في عمل وقرارات السلطة الأخرى تجعل المشاركة واسعة في صنع القرار السياسي، وتتوفر الولايات المتحدة الأمريكية

---

[1] –James rosneau, **the stydy of political adaptation, (**london: francespinter, publishers, LTD, 1981), p 106.

[2] –Paul kennedy, **has the us lost its way?**, the observer, sanday, march 3, 2002, in: http://observer.guardion.co.uk/worldview/story/0.11581.661005.

[3]– مصطفى علوي ،" السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي. "**السياسة الدولية** ، العدد 153، **(**جويلية 2013)، ص 69.

على صحافة نشيطة ونظام حزبي تنافسي إذ عمل هذا الاستقرار السياسي على الازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

وتتميز الثقافة الأمريكية بامتدادها العالمي من خلال شركات إنتاج الأفلام ومن خلال وسائل الإعلام وهذا ما ساعد على توثيق وتوسيع القوة الناعمة، حيث يقول" هربرت فيدرين Herbert védérine" أن تفوق الولايات المتحدة اليوم يمتد إلى الاقتصاد والعملة والمجالات العسكرية وطراز الحياة واللغة والمنتجات الأخرى، التي تفرق العالم وتشكل الفكر وتفتن حتى أعداء الولايات المتحدة بجاذبية آسرة " ،كما أن إنفاقها على البحث العلمي هو الأضخم ويشمل بحوث الفضاء والحاسوب ووسائل الاتصال.[1]

ويعتبر زبيغنيو بريجنسكي Zbigniew Brzeziński أن قوة أمريكا من مصادر عدة أهمها قدرتها العسكرية وأهمية المجال الاقتصاد في الاقتصاد العالمي 20%، بالإضافة إلى القوة التكنولوجية الضخمة والمتطورة وجاذبية ثقافتها المتعددة الأوجه وهذا ما وفر لها تأثيرا ونفوذا حيث أصبحت أمريكا ضابطة الإيقاع العالمي.[2]

ثانيا: دور العامل الديني في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية

يمثل الدين عنصرا أساسيا وعاملا مؤثرا في الكثير من الدول الكبرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية فبالرغم من أن الدستور الأمريكي نص على الفصل التام من بين الدين والدولة إلا أن الدين له دور أساسي في صنع القرار السياسي الأمريكي، فقد استخدمت الإدارات الأمريكية الأخيرة الحس الديني و مصطلحاته لتحقيق أهدافها خاصة فيما يخص الشرق الأوسط، ويبدو أن الترابط بين الدين وآلياته الخارجية قاصرا على الشعارات والعبارات الدينية، ومازالت مستمرة بحديثها وحربها ضد الإرهاب مثل "محور الشر والحرب المقدسة "ومن الطرق والأساليب التي أصبح فيها انخراط الدين في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية جماعات الضغط والمصالح التي تعتبر جهاز غير رسمي لدى صناع القرار الأمريكيين ومحاولتها التأثير على المسار السياسي خاصة جماعة اللوبي الصهيوني، كما تظهر الكتب الدينية في قائمة

---

[1]– جوزيف ناي، **مرجع سابق**، ص 25.

[2]– زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، تر : عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص 7.

الكتب الأكثر مبيعا فالدين والسياسة بحكم طبيعتهما الخاصة لا يمكن تجنب ترابطهما وتتخذ العلاقة بينهما أشكالا عديدة ومع تعددها فإنها ستظل موجودة ومستمرة.[1]

فهل تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية علمانية أم متذبذبة؟ المرشح الجمهوري جورج بوش الابن أعلن أن يسوع المسيح يعتبر أهم فيلسوف عالمي ،وهو المفضل على الإطلاق وألمح أثناء حملته الانتخابية أنه لكي يدخل الجنة يجب أن يكون مسيحيا.[2]

هجمات سبتمبر 2001 رسخت لدى صناع القرار بأن القوة التي تهددهم تتمثل أساس في الإسلام والمسلمين بالإضافة إلى بلاغة بوش" من ليس معنا فهو مع الإرهابيين".[3]

وقد ترسخ دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية أكثر وأكثر مع ظهور اليمين الجديد (المحافظون الجدد) الذين حاولوا جعل الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الأول عالميا دون الاهتمام بالوسائل ،المهم تحقيق الغاية حيث يرون أن المنطق هو الشكل الصحيح والوحيد للتفكير، وهو نفس منهج البروتستانتية.*

ثالثا: المصلحة الوطنية

تعتبر المصلحة الوطنية المعيار الذي تستطيع من خلاله تقييم نجاح أو فشل السياسة الخارجية، وفي علم السياسة تعتبر المصلحة مرادفة للقوة ،أما عند الرجل الاقتصادي فالمصلحة تعني الرفاهية الاقتصادية وعند رجل القانون تتمثل في مدى تطابق السياسات المبتهجة مع القاعدة القانونية ،وهناك مصالح أولية وهي مصالح دائمة وثابتة فكل دولة تسعى للحفاظ على بقائها عن طريق الحصول على القوة وتعزيزها ،ومصالح ثانوية متعلقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر المصالح الاستراتيجية الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في كل مناطق العالم من أهم محددات صياغة سياستها الخارجية نتيجة تواجدها في كل مناطق العالم تقريبا و تمثل مصلحة وطنية بالنسبة إليها، وبالتالي ضرورة المحافظة عليها، وتعتبر النفط في الخليج العربي

[1]– عصام عبد الشافعي،" دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية :الأزمة العراقية نموذج، السياسة الدولية، **العدد153، (2003)، ص 133.**

[2]– رياض حمدوش ، **مرجع سابق**، ص 107.

[3]– هادي قبسي ، **مرجع سابق**، ص 117.

* البروتستانتية: ديانة مسيحية ظهرت في القرن 15 و 16 على يد **مارتن لوتروكالفان** في ألمانيا وهي تحبذ المنطق ولا تريد واسطة بين الإنسان والله مثل البابا في الديانة الكاثوليكية وتعتبر تيار متطرف كما يعتبره البعض تيار اصطلاحي.

أنظر: عصام عبد الشافعي ، **مرجع سابق** ، ص150 .

وضرورة تأمينه و حماية إسرائيل في الشرق الأوسط من أهم الأهداف التي تعمل على تحقيقها الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

1- النفط:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وخصوصا منطقة الخليج العربي من المناطق الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لما تملكه هذه المنطقة من المصادر الأولية للنفط، والتي تعتبر شريان الحياة للنشاط الاقتصادي الأمريكي في العالم وبالتالي ستحافظ على علاقاتها مع تلك الدول المنتجة للبترول.[2]

2- المحافظة على أمن إسرائيل:

قامت الولايات المتحدة ببذل كل طاقتها للحفاظ على بقاء إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط لما تمثله من ذخر استراتيجي للولايات المتحدة باعتبارها حاملة طائرات ثابتة في قلب الوطن العربي لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية.

ويعتبر العدو الخارجي الذي يهدد الولايات المتحدة الأمريكية سواء كانت الشيوعية السابقة أثناء الحرب الباردة أو الإسلام حاليا بما سمي ك"الحرب على الإرهاب "هيئة خارجية، ومن أهم المصالح لدى الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على تحقيقها أو الحفاظ عليها.[3]

3- مكافحة الإرهاب:

يعتبر الإرهاب من أهم الظواهر الخطيرة التي حظيت باهتمام كبير لدى الولايات المتحدة الأمريكية وقد حظي باتفاق الجميع على مكافحته بشتى الطرق والوسائل، إلا أن الحرب على الإرهاب أصبحت سمة أساسية في رسم السياسة الخارجية الأمريكية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 وانفردت الولايات المتحدة الأمريكية بمفهومه وآلية مواجهته من القضاء عليه هي أهم مصلحة ومحدد في السياسة الخارجية الأمريكية.[4]

---

[1]- رياض حمدوش، **مرجع سابق**، ص 117.

[2]- وئام محمود سليمان النجار، **التوظيف السياسي للإرهاب في الصيانة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001**، (فلسطين: رسالة ماجستير ، معهد الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة غزة، 2012)، ص 67.

[3]- رياض حمدوش، **مرجع سابق**، ص 117.

[4]- وئام محمود سليمان النجار، **مرجع سابق**، ص 69.

المبحث الثالث: محددات وأدوات وأهداف السياسية الخارجية الأمريكية

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الأمريكية

عند دراسة السياسة الخارجية لدولة ما يجب معرفة المحددات الداخلية والخارجية التي تلعب دورا فعالا في شكل السياسة الخارجية لتلك الدول، ويقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل أو آخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة كما تعني أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية، وتتعدد محددات السياسة الخارجية وفقا لمحددات داخلية وأخرى خارجية.[1]

تلعب المحددات الداخلية والخارجية دورا كبيرا في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية، ولفهم تلك السياسة لابد من معرفة تلك المحددات التي تسير عليها السياسة الخارجية الأمريكية داخليا وخارجيا، ولعل أهم المحددات للسياسة الخارجية الأمريكية ما يلي:

أولا: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية

هناك العديد من المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية نذكر منها ما يلي:

1- المحدد الأول: متغيرات القوة الأمريكية

إن التفوق الأمريكي في معطيات القوة ليس صدفة أو حادثا طارئا، بل هو حقيقة ساهمت في بناء الولايات المتحدة الأمريكية لمعالم الهيمنة العالمية حيث يقول جوزيف ناي "أستاذ العلوم السياسية وعميد سابق لمدرسة جون كينيدي الحكومية في جامعة هارفارد":[2]

إن تفوق الولايات المتحدة الأمريكية اليوم يمتد إلى الاقتصاد والعملة والمجالات العسكرية، وطراز الحياة واللغة والمنتجات الثقافية التي تغرق العالم وتشكل الفكر وتخنق حتى أعداء الولايات المتحدة.

تتميز القوة الأمريكية بتنوع مصادرها اقتصاديا، جغرافيا، سياسيا، عسكريا، كما تتميز بالامتداد والضخامة خاصة على المستوى العسكري، ويعطي التنوع في مصادر القوة والوسائل المتاحة لحرية القرار

[1]- عبيد الله مصباح زايد، **السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات والاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، (طرابلس: دار التالالة، ط02، 1999)، ص 129.

[2]- شاهر إسماعيل الشاهر وآخرون، **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017)، ص 15.

الخارجي الأمريكي، وتحقيق أقصى الأهداف والمصالح المرجوة، كما يعطي الولايات المتحدة إمكانيات السيطرة والتحكم حتى في القرارات الخارجية للدول الأخرى.[1]

2- المحدد الثاني: دور العامل الديني في السياسة الخارجية الأمريكية

يمثل الدين عنصرا أساسيا من عناصر خصوصية المجتمع الأمريكي، برغم أن الدستور الأمريكي ينص على فصل الدين عن الدولة، فإن للدين دور مهم في صنع القرار السياسي الأمريكي، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بمسألة الشرق الأوسط.

ومن أبرز الجماعات الدينية التي انخرطت في الحياة السياسية الأمريكية وأثرت فيه بشكل ملحوظ الصهيونية المسيحية أو (الأصولية الإنجيلية) وهي حركة قومية تعمل من أجل عودة الشعب اليهودي إلى فلسطين وذلك برغم نبوءة الكتاب المقدس، حيث تلقى رواجا كبيرا لأفكارها وعقائدها في المشهد السياسي الأمريكي المعاصر حيث أن مشروعهم يحمل مبدأ الهيمنة الأمريكية على الحكم.[2]

في العام 1976 ساهم ترشيح جيمي كارتر للرئاسة وفوزه بها، إلى احتلال المسحيين الأصوليين مركزا متقدما في الوعي الشعبي الأمريكي. فقد أعلنت مجلتي تايم ونيويورك عن العام 1976 بأنه عاما للإنجليزية.

قامت منظمات اليمين المسيحي التي في أغلبها من الانجيليين البروتستنانت، إلى دعم المرشح للرئاسة جيمي كارتر في الانتخابات الرئاسية على اعتبار إعلانه عن ولادته كمسيحي من جديد إلى جانب كونه إنجيليا في الأساس.

ومن جانبه فقد عبر كارتر عن الأساس اللاهوتي والثقافي للانحياز الأمريكي لإسرائيل في حديث ألقاه الكنيست الإسرائيلي بمناسبة توقيع معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية في آذار من العام 1979 بقوله: "لقد آمن وأظهر سبعة من رؤساء الجمهورية أن علاقة أمريكا بإسرائيل أكثر من علاقة خاصة، فهي

[1]-شاهر إسماعيل الشاهر وآخرون، **مرجع سابق**، ص 15.

[2]- وئام محمود سليمان النجار، **التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر (2001-2008)**، (غزة: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2012)، ص 57.

علاقة متأصلة في وجدان وأخلاق وديانة ومعتقدات الشعب الأمريكي نفسه، إننا نتقاسم معكم تراث التوراة".[1]

وحتى أن الرئيس الأمريكي جورش بوش الإبن أعلن بعد أحداث سبتمبر أنه سيخوض حربا صليبية مقدسة ضد قوى الشر، وفي هذا السياق دعا رئيس وزراء (إسرائيل) السابق أريل شارون، الرئيس الأمريكي إلى القيام بحرب ضد قوى الشر وهو يعني أن هذا المصطلح له دلالته عند الإنجليين وكأنه يذكره بمعركة هرمجدون.[2] من الملاحظ مدى التغيير في الخطاب السياسي الأمريكي بعد الأحداث وإطلاق لفظ صليبية على محاربة ما يسمى بالإرهاب، ومن خلال الخطاب السياسي يظهر دور الدين في السياسة الأمريكية القائمة على الهيمنة.

3- المحدد الثالث: دور اللوبي الصهيوني في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية:

يلعب اللوبي الصهيوني دورا بارزا في رسم السياسة الخارجية الأمريكية لما يمليه من إملاءات على صناع القرار السياسي الأمريكي، ولهم تأثيرا كبيرا في اختيار الرئيس الأمريكي.

ولعل ما أعطاهم تلك الأهمية في التأثير على القرار السياسي هو ثراء اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنهم يشكلون قوة انتخابية تؤثر في مجريات العملية الانتخابية، ويسيطرون على وسائل الإعلام بشكل كبير.

إن الدور الذي يقوم به اليهود الأمريكيين في السياسات الأمريكية هو دور يفوق قوتهم العددية إلى أبعد مدى، وقوتهم تنبع أساسا من فهمهم الممتاز للعمليات الانتخابية زيادة على اهتمامهم الكبير بالشؤون العامة ولإقامتهم لمنظماتهم على أسس فعالة. ويزيد من قوتهم إعطائهم جزء كبير من حياتهم لأعمال البر في المجتمع الأمريكي، ويدعم ترابطهم شعورهم في فترات سابقة بشيء من التميز الذي تمارسه ضدهم بعض قطاعات المجتمع الأمريكي.[3]

---

[1]- موسى يوسف الغول، **تأثير العامل الديني في السياسة الخارجية لإدارة الرئيس جوج دبليو بوش تجاه منطقة الشرق الأوسط،** (فلسطين: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الدولية، كلية الدراسات العليا، جامعة بيروت، 2011)، ص ص 95-96.

[2]- عبد العزيز بن داخل المطيري، **الأصولية الإنجيلية المعاصرة (تعريفها، نشأتها، أبرز عقائدها)**، (جامعة الملك سعود: 2009)، ص 18.

[3]- أمل الوزير سليم، **العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية (2000-2008)**، (غزو: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، 2014)، ص 79.

ومن أبرز منظمات اللوبي الصهيوني المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية (مؤتمر الرؤساء) الذي تأسس عام 1959 ويقع في ولاية نيويورك ويصدر عنه صحيفة ميدل ايست ميمو ويضم 51 منظمة من اللوبي الصهيوني ويشغل منصب الرئيس كل عامين رئيس إحدى المنظمات السابقة ويرشحه مجلس مؤلف من ثمانية أعضاء وله هدف أساسي وهو التأثير على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ويعمل على تقريب وجهات النظر بين الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية فيما يخص العلاقات بينهم، والمنظمة الأخرى (إيباك)، تشكلت عام1959 م اعتمدت لدى الدوائر الأمريكية بما يعرف باللوبي الصهيوني.

فاللوبي الصهيوني الناشط في الولايات المتحدة الأمريكية له دورا مؤثرا في توجيه السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط وتوطيدها في مختلف المجالات، بحيث لا تبتعد عن المصالح الإسرائيلية من خلال ما تمارسه الأقلية اليهودية ومنظماتها الفاعلة في الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السياسيين الأمريكيين مستخدمة مختلف الأساليب والوسائل بما فيها غير الأخلاقية عبر نشاط ما لا يقل عن ثلاثين منظمة يهودية تدعم (إسرائيل).[1]

وتؤكد الوقائع السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، أن اللوبي الصهيوني أصبح يشكل أبرز مجموعات المصالح في الولايات المتحدة الأمريكية، وأن أغلب المرشحين لاستلام مناصب عليا في الولايات المتحدة، يصغون بعناية إلى الرغبات التي يطرحها اللوبي الصهيوني، ويعملون على تنفيذها عند استلامهم لمسؤولياتهم الحكومية، كما يطالب اللوبي الصهيوني الحكومة الأمريكية بمعاملة (إسرائيل) كما لو كانت الولاية الواحدة والخمسون مستندين على موقف النخب السياسية المنتمية إلى الحزبين الديمقراطي والجمهوري معا، والتي يخشون من قبضة اللوبي حيث يعمل جميع السياسيين أن من يعترض على سياسات وتوجهات اللوبي الصهيوني لا يملك حظا كبيرا في أن يصبح رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية.[2]

ثانيا: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية

تعد المحددات الخارجية محورا أساسيا لرسم السياسة الخارجية الأمريكية، وتؤثر بشكل فعال على صانعي القرار، ولمعرفة تلك المحددات لابد من دراسة بنية النظام الدولي وتركيبته لما لها من تأثير بالغ في توجيه السياسة الخارجية للدول.

[1]- أمين المشاقبة، سعد شاكرشلبي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990-2008**، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، ط 01، 2012)، ص 241.

[2]- أمل الوزير سليم، **مرجع سابق**، ص 79.

1- المحدد الأول: بنية النظام الدولي كمحدد خارجي للسياسة الخارجية الأمريكية:

تعد بيئة النظام الدولي أحد المحددات الرئيسية لسياسة الدول الخارجية، كما أنها محدد مهم لعلاقات القوى الكبرى مع النظم الإقليمية ومنها النظام الإقليمي العربي ونظام الشرق الأوسط.

بعد الحرب العالمية الثانية ساد نظام دولي جديد اعتمد على الثنائية القطبية، إذ تزعمت العالم دولتان رئيسيتان هما الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة للمعسكر الرأسمالي، والاتحاد السوفييتي ممثلا للكتلة الاشتراكية، وكانت نتائج الحرب قد رسمت الخارطة السياسية للعالم بأسره، حيث توزع القطبان الرئيسان الهيمنة السياسية والعسكرية وحتى الاقتصادية على العالم، إضافة إلى دلك كان اكتشاف السلاح النووي بما يحمله من قوة تدميرية هائلة، والاستخدام المبكر له في هيروشيما ونكازاكي على يد الولايات المتحدة في الأيام الأخيرة للحرب قد صاغ بشكل تفصيلي وحاسم مفردات النظام العالمي الذي ساد بعد الحرب واستمر حتى بداية التسعينيات من القرن العشرين.[1]

وصولا إلى فترة الحرب الباردة أصبحت من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، احتواء الاتحاد السوفيتي سابقا وتطويق خطره والحد من انتشار نفوذه، ودعم المنظومة الرأسمالية والسيطرة عليها، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، بدأ يلمس توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في اعتمادها على فكرة توازن القوى الذي يسطر على التفكير الاستراتيجي الأمريكي، فبدأت بعقد حلف الناتو مع دول من غرب أوروبا لمواجهة الخطر السوفيتي السابق ولصدها لما قد يحدث فيما بعد [2] فبعد نهاية الحرب الباردة طفت الأفكار الليبرالية على السياسة الأمريكية، فقد نادى الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بفكرة النظام الدولي الجديد وضرورة العمل الجماعي، والذي ظهر جليا هدا التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مع المجموعة الدولية ضد العراق في حرب الخليج الأولى عام 1990- 1991 م، وكذلك سياسة كلينتون الخارجية والتي أطلق عليها البعض بالإنسانية، وصولا إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م، لا تزال المفاهيم الواقعية تسطر التوجهات الخارجية الأمريكية، ولعل إدارة بوش الابن اتخذت من الأمن مصلحة قومية رئيسية وأصبح هناك عدو يهدد الأمن القومي الأمريكي بدلا من العدو السابق (المتمثل في

---

[1]- شاهر إسماعيل الشاهر، بنية النظام الدولي كمحدد للسياسة الخارجية للدولة، مقاربات نقدية في التربية والمجتمع، **مجلة نقد وتقدير**، (أكتوبر 2015)، ص 08.

[2]- أسماء رسولي، **مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001**، (جامعة باتنة: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011)، ص 27.

الخطر الشيوعي)، عرف هدا العدو فيما بعد بالإرهاب فأعلنت الحرب عليه، ولعل التواجد العسكري في أفغانستان والعراق خير دليل على دلك.[1]

لقد اتسم النظام الدولي الجديد بمجموعة من السمات الرئيسية التي يمكن تلخيصها:

الانتقال نهائيا من نظام القطبية الثنائية إلى نظام القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وموافقة معظم الأنظمة الغربية التي تتشدق بالحرية والديمقراطية على تحويل الولايات المتحدة متى شاءت وكيفما شاءت، باستخدام القوة العسكرية ضد كل دولة في العالم الثالث تنشد الحرية، أو تنادي بحق تقرير المصير أو تسعى لامتلاك القدرات الذاتية التي تسمح لها بالتغلب على عوامل مختلفة.

استعداد العالم الغربي ومعه بعض الدول التي تلتقي مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة لمساعدة واشنطن بشتى أنواع المساعدات في عملياتها العسكرية التي استهدفت دولا ذات سيادة وشعوبا أبرياء.

استحواذ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتحقيق مصالحها وتهميش الشرعية الدولية.[2]

وكان التحول في السياسة الخارجية الأمريكية قد ابتدأ مند الأيام الأولى لتسلم إدارة الرئيس بوش الابن مقاليد الحكم في الولايات المتحدة، وتجلى دلك في سلسلة مواقف أهمها:

- الانحياز الكامل لإسرائيل وسياستها العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني بوجه خاص والحقوق العربية بوجه عام.

- الانسحاب من اتفاقية كيوتو المتعلقة بالاحتباس الحراري (Global Warming) المعنية بمكافحة الأخطار التي تهدد المناخ والبيئة العالميين.

- التخلي عن معاهدة الحد من الصواريخ بعيدة المدة والسيطرة عليها –وهي المعاهدة التي كانت قد أبرمت مع الاتحاد السوفيتي السابق- واستئناف الاندفاع في دوامة التسلح المهلك، وبناء "درع الصواريخ العراقية"، وزيادة موازنة الإنفاق العسكري بمقاييس ملفتة.

- فرض قيود على الحريات الفردية واستعمال المحاكم الاستثنائية داخليا لقمع أية معارضة للنهج الجديد ودلك باسم التحصن ضد الإرهاب.

---

[1]– وئام محمود سليمان النجار، **مرجع سابق**، ص 60.

[2]– محمد المجذوب، التغيرات الدولية السياسية والنظام الدولي الجديد، **ورقة مقدمة إلى ندوة النظام الإقليمي العربي وسط المتغيرات الدولية**، مركز زايد العالمي للتنسيق و المتابعة، (2003)، ص ص04-05.

- عدم الموافقة على محكمة الجنايات الدولية، التي تشكلت بموافقة أكثر من ستين دولة والمعنية بملاحقة الجرائم المتعلقة بالإبادة العرقية والتعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان وإخضاع مرتكبيها لمساءلة قضائية دولية، والتهديد باستخدام القوة ضد إجراءات المحكمة ومعاقبة الدول التي التزمت بقيامها ودخلت طرفا في معاهدة تأسيسها.[1]

2- المحدد الثاني: المصالح الحيوية في منطقة الشرق الأوسط كمحدد خارجي للسياسة الخارجية الأمريكية:

تقوم السياسة الخارجية الأمريكية على مصالح متعددة ولعل أهمها هو تعزيز دورها ومكانتها العالمية بما يحفظ لها الريادة في قيادة العالم.

ويمكن تلخيص تلك المصالح على صعيد السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي بالمصالح التالية:

1- النفط

إن الحرص الأمريكي على ضمان استمرار وصول النفط العربي للأسواق الأمريكية، وعدم سيطرة أي قوة معادية عليه خاصة إن مثل هده القوة المعادية يمكنها وضع حدود على إنتاج البترول سواء لرفع أسعاره أو لممارسة ضغوط على الدول المستوردة لتحقيق أهداف سياسية دون أن يؤدي دلك إلى خسائر خطيرة لاقتصاديات الدول المنتجة، ومن ثم فإن ضمان وصول النفط العربي يعد وقفا لوزير الدفاع الأمريكي وليام بيري "من ضمن المصالح الحيوية الأمريكية التي تستوجب الاستعداد لاستخدام القوة العسكرية لحمايتها إدا ما كان هناك تهديد لها".[2]

2- الممرات المائية

يتحكم الشرق الأوسط بمجموعة مهمة من الممرات المائية في العالم ممثلة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، وهدا أعطى للمنطقة أهمية جيواستراتيجية واقتصادية كبرى للمنطقة، وبالتالي

---

[1]- شاهر إسماعيل الشاهر، **مرجع سابق**، ص ص10-11.

[2]- حسين سالم مرجين، السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، **مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة طرابلس، ليبيا، (2014)، ص8.

فإن معظم تجارة النفط تمر من خلال تلك الممرات، فبالتالي لابد من حماية المناطق المائية وخصوصا الخليجية.[1]

3- المصالح التجارية:

لم تقتصر التجارة بين الولايات المتحدة ودول الخليج على النفط فقط ولكن تعدى دلك إلى التبادل التجاري بينهما، حيث تعتبر المنطقة سوقا للمنتجات الأمريكية والصناعات العسكرية والتكنولوجية الحديثة، وبالتالي تضمن الولايات المتحدة إعادة تدوير الأموال واسترجاعها على شكل واردات.

ويتضح مدى أهمية المصالح الحيوية في السياسة الخارجية الأمريكية والتي تعتبر سلم أولوياتها لتنفيذ تلك السياسة وبالتالي بقاءها القطب الأوحد من أجل تحقيق تلك المصالح والتي تعتبر من أهم محدداتها في السياسة الخارجية، ففتحت غطاء مواجهة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م.[2]

4- ضمان إسرائيل

يعد ضمان إسرائيل مصلحة أساسية للولايات المتحدة في المنطقة، فلإسرائيل أهميتها الإستراتيجية للولايات المتحدة بسبب موقعها الجغرافي الذي يجعلها انطلاق مثالية من أجل القيام بعمليات في كافة الاتجاهات، كما أنه يمكن الوصول إليها بسهولة بطرق بحرية قصيرة عبر البحر المتوسط، وقد أثار الجدل في أعقاب الحرب الباردة حول أهمية إسرائيل الإستراتجية للولايات المتحدة وتأكد دلك في أعقاب حرب الخليج، حيث إن مشاركة إسرائيل في العمليات العسكرية أثناء حرب الخليج لم يكن لها ضرورة من الناحية العسكرية، كما أنها غير ممكنة من الناحية السياسية إلا أن دلك لم يؤثر على العلاقات بينهما، وتدعمت هذه العلاقات في ظل إدارة كلينتون حيث أن انتهاء الحرب الباردة لم يؤثر على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية الأمر الذي يؤكد حقيقة أساسية وهي أن محاولة فهم أسباب الالتزام الأمريكي بضمان أمن إسرائيل بناء على اعتبارات إستراتيجية عسكرية محضة هي محاول قاصرة، فهناك نوع من الارتباط العضوي بين الدولتين يعبر عن قيم مشتركة وتواصل ثقافي بين المجتمعين.[3]

[1]- هناء إبراهيم أبو مطلق، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط (2002-2008)**، (غزة: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، 2011)، ص ص57-58.

[2]- وئام محمود سليمان النجار، **مرجع سابق**، ص ص62-63.

[3]- حسين سالم مرجين، **مرجع سابق**، ص 17.

3- المحدد الثالث: مكافحة الإرهاب الدولي كمحدد في السياسة الخارجية الأمريكية:

يعتبر الإرهاب من أهم الظواهر الخطيرة التي حظيت باهتمام كبير لدى الولايات المتحدة الأمريكية بكل مؤسساتها صاحبة القرار السياسي، وقد حظي باتفاق الجميع على مكافحته بشتى الطرق والوسائل، إلا أن الحرب على الإرهاب أصبحت سمة أساسية في رسم السياسة الخارجية الأمريكية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 م، وانفردت الولايات المتحدة بمفهومه وآلية مواجهته وحددت النطاق الجغرافي والزمني لهده المواجهة.[1]

مند أحداث الحادي عشر من سبتمبر أخضعت أمريكا كل شيء إلى الحرب ضد الإرهاب، وأصبحت تقرأ كل شيء من منطلق متطلبات الحرب على الإرهاب، ودلك من منطلق التشكيك في كل شيء، وإرجاع كل تحركات الآخرين إلى الأهداف وأغراض شريرة وإلى صنع محاور الشرة، ومن منطلق عدم الثقة.

ويمكن تلخيص إستراتيجية مكافحة الإرهاب الجديدة عند ثلاث مرتكزات أساسية و هي:

- ملاحقة المنظمات الإرهابية بشتى الوسائل سواء عسكرية أو دبلوماسية أو قانونية.
- السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل وملاحقة الدول التي تنتجها ومحاربة تلك الدول عند الضرورة والتي أطلق عليها فيما بعد بالدول المارقة أو دول الشر.
- نشر القيم الديمقراطية في المناطق المحرومة منها باعتبارها دعامة أساسية للأمن القومي الأمريكي وغيابها يمثل مصدرا رئيسيا للإرهاب والتطرف في العالم.[2]

المطلب الثاني: أدوات السياسة الخارجية الأمريكية

تشكل أدوات تنفيذ السياسة الخارجية إطار عام لأنماط السلوك الثقافي للدولة، وتسعى من خلال استخدام هذه الأدوات إلى تحقيق أهداف أو الحفاظ على مصالح قومية إستراتيجية يميل معظم المؤلفين إلى اعتبار الدبلوماسية والمساعدات المالية والقوة العسكرية هي أهم أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، ويميل

[1]- قادري مليكة، **مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية، التدخل الأمريكي في العلاق، دراسة حالة**، (جامعة باتنة: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، كلية الحقوق، ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009)، ص 93.

[2]- وئام محمود سليمان النجار، **مرجع سابق**، ص 65.

الباحثون إلى تقسيم هذه الأدوات إلى تصنيفين رئيسين هما القوة الناعمة والقوة الصلبة، ويتضمن كل تصنيف في ثناياه بعض تقسيمات المؤلفين سابقة الذكر.

تعتمد النظرية الواقعية على القوة الصلبة، بينما تعتمد النظرية المثالية على القوة الناعمة.

أولا: القوة الناعمة

يعرف جوزيف س .ناي القوة الناعمة بأنها "القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام أو دفع الأموال".[1] وهي عكس القوة الصلبة والتي تعتمد أساسا على الإرغام والوسائل العسكرية ووسائل الضغط الاقتصادي .وامتلاك الدولة للقوة الناعمة يجعل رغبات الآخرين متفقة مع ما تصبو إلى تحقيقه من أهداف، وتنشر من خلال استخدامها القيم والأفكار التي ترغب من الآخرين تبنيها . ويرى جوزيف ناي "هناك بلدانا أخرى معجبة بمثله"، وتحذو حذوه، وتتطلع إلى مستواه من الازدهار والانفتاح وتريد أن تتبعه ".[2]

للقوة الناعمة العديد من المصادر يمكن استغلالها جميعها ويمكن وأن يكون لها ثمار مجدية وإن كانت ليست فورية، ومن أهم مصادرها: الإعلام، الراديو، الموسيقى، الرياضة، الملابس، الآكل، والحوارات الدينية، والمساعدات الاقتصادية لقضايا بيئية تنموية واجتماعية، التبادل الثقافي، الدبلوماسية التي تقوم على الاتصالات اليومية والإستراتيجية والعلاقات الدائمة .

ويرى جوزيف ناي أهمية بالغة للتبادل الثقافي وزيادة المنح الدراسية ويؤكد "أهم شيء هو تطوير إستراتيجية بعيدة الأمد للمبادلات الثقافية والتعليمية التي تنمي مجتمعا مدنيا أغنى وأخصب، وأكثر انفتاحا في بلدان الشرق الأوسط .إن أكثر الناطقين باسم الولايات المتحدة فاعلية وتأثيرا ليسوا هم الأمريكيون بل وكلاؤهم من أهل البلاد الأصليين الذين يفهمون فضائل أمريكا وعيوبها".

إن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك الكثير من مصادر القوة الناعمة وأن الاستخدام السياسي لهذه المصادر تفاوت من مرحلة إلى أخرى، ويرى أن أهم تلك المصادر يكمن في الأمور التالية:

---

[1] –Nye S. Joseph, **soft power: The Means to Success in World Politics** (United States, Public Affairs, 2004), P.12

[2] –**Ibid**., P.24

1- الدبلوماسية العامة:

تهدف هذه الدبلوماسية العامة مخاطبة الشعوب والرأي العام فيها عن طريق أطياف المجتمع المتواجد في تلك الدولة، وتشمل كل الجوانب والأنشطة التي تنخرط فيها الخارجية الأمريكية بهدف رعاية المصالح القومية الأمريكية، على الصعيد الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك جوانب الإعلام، والفن ,والدعم التنموي، والتبادل العلمي، والثقافة، والندوات الحوارية .وهذه الدبلوماسية تربط الولايات المتحدة بأمرين متكاملين هما، دعم المصالح القومية الأمريكية، والثاني تحسين صورة الولايات المتحدة وتفكيك سوء الفهم الذي قد ينشأ في الدول والمجتمعات المختلفة جراء الإصرار على تحقيق أمريكا لمصالحها في العالم وحزمها وصرامتها في انجاز ذلك.[1]

حيث أن على الولايات المتحدة الأمريكية بذل جهود كبيرة ومتواصلة لتحسين صورتها حول العالم بشكل عام وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، والأساس في هذه الدعوة الحقائق التالية:

أ- استطلاعات الرأي العام:[2]

- أجرى مركز PEW: استطلاعا للرأي العام، مثلت نتائجه صدمة لصناع السياسة الأمريكية نظرا للتدهور الكبير لصورة الولايات المتحدة حتى في الدول التي تعد حليفة لها مثل الباكستان وتركيا.

- أجرى معهد يوجوف استطلاع للرأي العام وكانت نتيجته أن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الرابعة في قائمة الدول التي لا تستحق الاحترام دوليا.

- استطلاع في تركيا يظهر أن 86 % من الأتراك يكرهون أمريكا بسبب سياستها تجاه المسلمين.

- 73% من العرب يعادون أمريكا بسبب تحيزها لإسرائيل.

ب- قدمت السيدة شارلوت بيرز استقالتها في شهر يوليو من عام 2003 وهي أول خبيرة علاقات دولية ودعاية أمريكية تولت مسؤولية لجنة تحسين صورة أمريكا أمام العالم الإسلامي وجاء في كتاب الاستقالة" أن اللجنة فشلت في تحسين صورة أمريكا، وإن هذا طبيعي، لأن درجة الانحياز الإدارة الأمريكية ضد العرب

---

[1]- الحروب خالد، **الدبلوماسية الأمريكية الشعبية: تدجين أم تثوير شعوب المنطقة**، جريدة الشرق الأوسط من الرابط: (http://www.al_sharq.com)، بتاريخ: 15-03-2021.

[2]- عبد الفتاح المقلد الغنيمي، جوانتانامو وصورة أمريكا القبيحة، **مجلة الموظف العربي**، (01 نوفمبر 2015)، الموقع : elmawkefalarabi.com، بتاريخ: 18-03-2021.

والمسلمين في تزايد لصالح إسرائيل،[1] ثم جاءت استقالة السفيرة مارجريت تاتوايلر على نفس الخلفية بعد أشهر قليلة من استقالة السيدة شارلوت.

ج - الانتقادات الداخلية والخارجية ضد السياسة الخارجية الأمريكية فيما يتعلق بأمور التسلح والبيئية والقضايا الدولية الشائكة مثل القضية الفلسطينية وغيرها من القضايا العالقة.

وتكمن أهمية استخدام الدبلوماسية العامة في هذه الحقبة الزمنية في أن الولايات المتحدة تحارب جماعات إرهابية وليس دولا أو جيوشا، وأن استخدام" القوة الناعمة بما فيها الدبلوماسية العامة يمنع هذه المنظمات من اجتذاب المزيد من العناصر لصالحها".[2]

ويرى مركز الولايات المتحدة للدبلوماسية الشعبية أن الدبلوماسية العامة المؤثرة تنطلق من كون الحوار هو الوسيلة المركزية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، حيث يجب النظر إلى"الدبلوماسية العامة على أنها طريق مزدو".[3]ج ومعنى هذا تحقيق للمصالح الامريكية، ونشر القيم والمفاهيم التي يؤمن بها المجتمع الأمريكي.

ويرى السيد هايتز ماهوني – مستشار الشؤون الإعلامية والثقافية في سفارة الولايات المتحدة بالقاهرة، أن للأفلام والتلفزيون والموسيقى والرياضة أهمية كبرى، إذ أنها تساعد المواطنين المختلفين على فهم بعض البعض والاندماج في الثقافة العالمية، ويرى كذلك ضرورة فهم التغذية الراجعة من تلك الرسائل، ويعتقد أن الدبلوماسية العامة الشعبية تقدم أساسا على" رواية .قصة أمريكا للعالم4 "

ومما سبق ذكره تبين أن للدبلوماسية العامة عناصر أساسية وهي:

1- دولة تقوم باتخاذ إجراءات لخلق صورة ذهنية عنها لدى الآخرين.

2- الإجراءات نفسها بما تتضمنه من مدخلات ومخرجات.

3- الرسائل المستخدمة لتنفيذ تلك الإجراءات.

4- المستقبل لتلك الإجراءات والرسائل.

5- مدى تأثير وفعالية هذه الإجراءات لإحداث التغيير المرغوب فيه.

---

[1]- محمد جمال عرفة، **أمريكا تتجمل أمام المسلمين ... كلاكيت ثالث مرة**، من الرابط: Islamonline.com، بتاريخ: 24-03-2021.

[2]- جوزيف ناي، **القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب**، ترجمة: إبراهيم محمد علي، (أبريل 2004)، ص 81.

[3] -www.uscpubliccdiplomacy.og.

كما أن عوامل عدة ساعدت على الاهتمام بالدبلوماسية الشعبية منها ثورة الاتصالات والمعلومات، زيادة أهمية الرأي العام وما يشكله من ركيزة أساسية في صنع السياسات، .ظهور المنظمات الدولية بجانب الدول القوية، انتشار ظاهرة الإرهاب.[1]

وتكمن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية من استخدامها للدبلوماسية العامة بما قالته السيدة كارين هيوز أمام لجنة العلاقات الدولية لمجلس النواب الأمريكي بتاريخ 10 تشرين الثاني 2005، والسيدة هيوز وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية للدبلوماسية العامة، حيث أشارت إلى أن إستراتيجية الدبلوماسية لبلادها تشمل تحديات عالمية تمتد على مدى أجيال للأفكار والقيم، ورأت أن هناك ثلاث ضرورات ملحة ومنها تنبع أهداف الدبلوماسية العامة للبلاد وهي على النحو التالي:

1- تقديم تصور ذهني ايجابي عن الولايات المتحدة والأمل في إحداث تغيير مرغوب فيه لدى الشعوب.

2- إقصاء وتهميش الإرهابيين الذين يسمحون بالقتل باسم الدين.

3- تنمية الإحساس بالمصالح المشتركة، وكذلك تشجيع الحوارات الدينية والثقافية، بين الولايات المتحدة وباقي الشعوب.[2]

2- المساعدات الاقتصادية:

بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية منتصرة في الحرب العالمية الثانية مع حلفائها، أصبح لدى الطبقة الحاكمة قناعة مفادها أن القوة الاقتصادية هي أساس القوة العسكرية، ومفتاح الهيمنة الدولية، فوضعت لنفسها استراتيجيات السياسة الخارجية المبنية على مبادئ منها:

مساعدة الدول اقتصاديا من أجل مواجهة التوسع الشيوعي، وعدم الإخلال بموازين القوى التي أفرزتها الحرب، السيطرة على مصادر الثروات خارج البلاد، وتحديدا الموارد النفطية في الشرق الأوسط، بناء تحالفات عسكرية جديدة ضمانا للهيمنة .ونتيجة لتلك الإستراتيجية جاء مشروع مارشال والذي بموجبه أنفقت الولايات المتحدة ما قيمته 13 مليار دولار في 1951على شكل مساعدات اقتصادية لدول القارة الأوروبية .وقد بنيت - الأعوام1948 المساعدات الاقتصادية الزراعية الأمريكية على

[1] -State Department Report**. "Public Diplomacy for the 21st Century**", 1995. www.state.gov

[2]- **شرح كارين هيوز للجنة العلاقات الدولية عن مبادرات الدبلوماسية العامة، الموقع الالكتروني لمكتب برنامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية (USINFO)**، من الرابط: usinfo.state.gov، بتاريخ: 28-03-2021.

إستراتيجية تعطيل البرامج الزراعية للدول المتلقية، وكان الهدف منها تطوير الزراعة الأمريكية وتنشيطها وإيجاد أسواق للمنتجات الزراعية .وفي عهد الرئيس كينيدي تم إنشاء وكالة التنمية الدولية وكانت تتبع وزارة الخارجية، وكانت مسئولة عن برامج الإعانات الاقتصادية للخارج.[1] كان هناك تزايد ملحوظ للمساعدات الأمنية والعسكرية للدول الحليفة، وبلغ مجموع المساعدات الأمريكية للخارج في الأعوام 1946-1989 حولي 400 مليار دولار معظمها صرف للمساعدات العسكرية والأمنية.[2]

إلا أن الأولويات في السياسة الخارجية تتغير، ويتبع ذلك تغير في أوجه صرف المساعدات وحتى الدولة المتلقية لهذه المساعدات.

1- يقدم الفرع التنفيذي الاقتراحات بالمساعدات، وتخضع بعد ذلك لمناقشات معمقة في الكونغرس ولجانه ذات الاختصاص لتنال المصداقية عليها.

2- إن حجم وأوجه صرف هذه المساعدات الاقتصادية متغير وغير ثابت، وفقا للظروف الدولية والمحلية وتغيير الأولويات في السياسة الخارجية الأمريكية.

3- على الدول المتلقية لهذه المساعدات قبول الشروط السياسية الأمريكية ومنها على سبيل المثال الاعتراف بإسرائيل.

4- إن هدف تقديم المساعدات لدول الشرق الأوسط هو الحفاظ على حالة الاستقرار في المنطقة، ومنع الصدام الذي يضر بشكل مباشر بالمصالح النفطية الأمريكية.

5- تعتبر إسرائيل أكثر دولة خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية مستفيدة من هذه المعونات الاقتصادية، يليها الأردن ومصر.

6- ترتبط هذه المساعدات ارتباطا وثيقا بمسألة الأمن القومي الأمريكي والمصالح العليا للدولة.

ثانيا: القوة الصلبة

عادة ما تستخدم الدول القوة الصلبة، كأحد أدوات تنفيذ سياستها الخارجية حفاظا على مصالحها المتواجدة خارج حدودها .والولايات المتحدة الأمريكية ليست استثناءا في ذلك، فقد استخدمت القوة الصلبة(العسكر والعتاد العسكري) إما في حروب امتدت لفترات متفاوتة أو عمليات خاطفة نفذها ضباط

---

[1]- عبد العزيز محمد ربيع، **صنع السياسة الأمريكية والعرب**، (عمان: منشورات دار الكرمل، 1990)، ص ص 100-163.

[2] -Abd-Alaziz Rabie', **The Politics of Foreign Aid, U.S. Foreign Assistance and Aid to Israel**, (new York: Praeger, 1988), P. 185-210

المخابرات المركزية الأمريكية .وكان وراء كل حرب أو عملية هدف سياسي سعت الإدارة الأمريكية إلى تحقيقه، ويمكن القول على وجه العموم، إن استخدام القوة الصلبة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية جاء من منطق "حماية المصالح القومية والدفاع عن الأمن القومي والدفاع عن المناطق الحيوية لتبرير التدخل في شؤون الغير وتوسيع مناطق النفوذ، وإحكام السيطرة الاقتصادية على الكثير من أسواق العالم، وثرواته الطبيعية.[1]

أما بخصوص استخدام الولايات المتحدة الأمريكية القوة الصلبة في منطقة الشرق الأوسط، فأنه أخذ شكلين يدعم الواحد منهما الأخر. فقد عمدت الإستراتيجية الأمريكية إلى دعم لا نظير له لإسرائيل "وتأكيد أن وجودها يجب أن يكون قويًا، وإعطاءها الأمن اللازم في مواجهة الدول العربية".[2] ومن هذا المنطلق حظيت إسرائيل بدعم عسكري واقتصادي ولوجستي أمريكي ضمن لها تفوقا عسكريا على كل جيرانها من الدول العربية، فقد تمثل- على سبيل المثال - في حرب الخليج الثانية والتي سعت إلى تحقيق جزء من السياسة الخارجية الأمريكية المتمثل في "تدمير القوة العسكرية للعراق التي كانت تمثل من وجهة نظرها الخطر الأكبر على أمن ووجود" إسرائيل "وعلى مصالحها في المنطقة.[3] "وقد إستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الصلبة في منطقة الشرق الأوسط بشكل مباشر، وأخر غير مباشر عبر دولة ثالثة حليفة لها.

تستخدم الولايات المتحدة القوة الناعمة مع السعودية، فهي لم تعمد إلى استخدام القوة ضدها رغم التلويح به من خلال الوثيقة السرية التي يدعو إلى تقسيم المملكة في حال انتهاج المملكة سياسة وقف ضخ النفط للولايات المتحدة، ولم تستخدم الولايات المتحدة أي سياسة من شأنها إلحاق الضرر بالعلاقة الأمريكية-السعودية.

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية

رغم تعاقب الحكومات و تداول التيارين الجمهوري و الديمقراطي على السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الاتفاق يبقى واضحا حول أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، و التي نجده في النقاط الأساسية التالية:

---

[1]– عبد العزيز محمد ربيع، **مصدر سابق**، ص 158.

[2]– جمال السلطان، **الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1979–2000**، (عمان، دار وائل لنشر، 2002)، ص 108.

[3]– تلحمي شلبي، شرح القرار الأمريكي في حرب الخليج بين النظرية والتطبيق والواقع: شرح السلوك الأمريكي في حرب الخليج، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت: العدد 15، (1993)، ص ص60–65.

أولا :ضمان الانفراد الأمريكي بالهيمنة على النظام العالمي

واستخدام الوسائل الممكنة لضمان استمرار هذه الهيمنة،[1] و ذلك من خلال إقامة اقتصاد قوي، و قوة عسكرية قادرة على حماية المصالح الأمريكية في كل العالم، و امتلاك التكنولوجيا، و السيطرة على الأسواق وتوسيع دائرة الحلفاء و الأصدقاء.

ثانيا :ضمان التفوق الاقتصادي العالمي

تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان تفوقها الاقتصادي العالمي، و ذلك من خلال بناء اقتصاد

قوي، و تعزيز سيطرة الشركات العالمية على مصادر الطاقة الحيوية (الشرق الأوسط، أسيا الوسطى، بحر قزوين) وذلك لضمان تدفق إمدادات النفط إليها و بأسعار رخيصة،[2] و في هذا الصدد يقول وزير الخارجية الأسبق في عهد الرئيس كلينتون السيد **كريستروفر (kristofer).**

"علنا أن نعزز أمن أمريكا الاقتصادي، بنفس الطاقة التي خصصناهما للحرب الباردة ....وعلى الرغم من مصاعبنا الاقتصادية فنحن مازلنا أعظم دولة تجارية في العالم، وأكبر سوق فيه و أبرز البلدان المصدرة فيه ولهذا علينا استخدام كل الأدوات المتوفرة لدينا، مصالح الشركات و العمال الأمريكيين فيها اتفاقية جديدة للتجارة، و التعريفات الجمركية و اتفاقية مصالح الشركات و العمال الأمريكيين".[3]

لكن تكريس التفوق الأمريكي في المجال الاقتصادي كأحد أهم الأهداف في السياسة الخارجية الأمريكية لا يكفي على الرغم من أهميته القصوى، لتكريس زعامتها العالمية، و هو ما يقتضي أيضا تعزيز التفوق العسكري و الاستراتيجي.

---

[1]– ظاهر الياسري، **مكافحة الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية تحليلية،** (الأردن :دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011)، ص 56.

[2]– سمير صارم،" النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية ."**مجلة الفكر السياسي**، دمشق :اتحاد الكتاب العرب، العدد المزدوج 18–19، (2003)، ص 09.

[3]– موني عليلي ، **السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة،** (جامعة الجزائر : مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، ص 29.

ثالثا :تكريس التفوق العسكري و الاستراتيجي

تحرص الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على تفوقها العسكري و ضمان قوة و استمرارية انتشارها لاستراتيجي و ذلك عن طريق توظيف كل ما أفرزته التكنولوجيا في المجال العسكري والعمل على بناء دفاع قوي قوي و تكيف أو إعادة هيكلة القوات الأمريكية، و تجديد التحالفات مع مختلف القوى الديمقراطية، لكي تصبح مستعدة للتعامل مع كل التحديات الأمنية التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

رابعا :نشر القيم الديمقراطية و الليبرالية في العالم

إذا كانت الإدارات الأمريكية تسعى لرفع مقام الأمن الاقتصادي الأمريكي وتكريس قواها العسكرية وتعزيز انتشارها الاستراتيجي، فإنها تحرص أيضا على توسيع ونشر الليبرالية الأمريكية وقيم الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، خاصة في البلدان العربية، كهدف من أهداف سياستها الخارجية.

خامسا :ضمان أمن إسرائيل

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضمان لأمن إسرائيل في كافة أبعاده المختلفة من المخاطر الخارجية، و المحافظة على بقاءها كقوة إقليمية مهيمنة في المنطقة بالعمل على منع أي دولة معادية لها من امتلاك الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

[1]– ظاهر الياسري، **مرجع سابق**، ص 57.

الفصل الثالث:

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (فترة ترامب)

تعاملت الإدارة الأمريكية المتعاقبة منذ عهد الرئيس " ودرو ويلسون " وحتى عهد الرئيس " دونالد ترامب "، مع القضية الفلسطينية من منطلق إدارتها وليس حلها، فكان ما يطرح من قبل الإدارات الأمريكية لا يعطي الفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم، كما أن كل ما طرح كان متشابها مضمونا مختلفا شكلا، كذلك فقد ارتبطت السياسة الأمريكية بال استرتيجية الإسرائيلية، التي حاولت باستمرار ربط القضية الفلسطينية بالصراع الشرق أوسطي، حتى تلغي رمزية كونها جوهر الصراع في الشرق الأوسط، واستمر الدعم الأمريكي لهذه السياسة منذ إعلان دولة إسرائيل وحتى الآن. سنتطرق في هذا الفصل إلى السياق التاريخي للموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، ثم تداعيات ترامب على عملية السلام في الشرق الأوسط، انتهاءا بصفقة القرن.

المبحث الأول: السياق التاريخي للموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية

المطلب الأول: موقف الإدارات الأمريكية من القضية الفلسطينية

مع بداية القرن العشرين، لم تكن منطقة الشرق الأوسط عموماً وفلسطين على وجه الخصوص محل اهتمام للولايات المتحدة الأمريكية، تطبيقا وعملا بسياسة العزلة وفقاً ل "مبدأ مونرو".[1] (Monroe Principle) " ولكن وبعد إعلان "وعد بلفور (Balfour Declaration)، وصدور "صك الانتداب" البريطاني على فلسطين، بدأت تظهر علامات الاهتمام الأمريكي تتبلور، ففي عام 1918 كان الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون" (Woodrow Wilson) أول من رحب بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين،[1] وهو ما تعارض مع فكرة مبادئه الأربعة عشر التي كان أعلن عنها أن لكل شعب الحق في تقرير المصير ونيل استقلاله،[2] ولقد أشار "ديفيد هنتر ميلر" المستشار القانوني للرئيس "ويلسون" أن مبادئ تقرير المصير من شأنها أن تحول دون إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، إلا أن مستشاري الرئيس أعدوا مذكرة قدمت إلى مؤتمر باريس للسلام عام 1919 دعت للاعتراف بالدولة اليهودية حينما تبرز إلى الوجود،[3] وقد بقيت السياسة الأمريكية ثابتة تجاه فلسطين، خلال عقدين من الزمن والتي تولى خلالها ثلاث رؤساء أمريكيين على التوالي وهم :"هارد ينغ" (Warren G. Harding) 1921-1923 "كالفين كوليدج" (Calvin Coolidge) 1923-1929، "هاربرت كلارك هوفر" (Herbert Hoover) 1929-1933.

مع بداية الحرب العالمية الثانية خلال فترة الرئيس "فرانكلين روزفلت" (Franklin D. Roosevelt) 1933-1945، وبروز دور فاعل وحاسم للولايات المتحدة، انعكست على نتائج الحرب، أخذت العلاقات الأمريكية مع الحركة الصهيونية تأخذ طابع الالتزام الفعلي والمتطابق مع موقفها،[4] وقد تبلور ذلك الموقف عبر إعلان الرئيس روزفلت التزام بلاده بتحقيق الأهداف الصهيونية، وانعقاد مؤتمر "

---

[1]- ناجي صادق شراب، **سياسة أمريكيا الخارجية تجاه إسرائيل 1956-1967**، (القاهرة: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1976)، ص ص2-4.

[2] -William Yale: **The New East: A modern History,**(2and ed. Ann Arbor Mich: University of Michigan press,1986), P. 399

[3]- وحيد عبد المجيد، **العلاقات الفلسطينية الأمريكية في غسان سلامة وأخرين، السياسة الأمريكية والعرب ،** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2 ، 1985)، ص 122.

[4] -Nadava Sofran: **From War: The Arab Israeli Confrontation 1948-1967,** (New York : 1st. ed, western Publishing Company 1969) ,pp. 92 - 98

بالتيمور" في نيويورك عام 1942 وقد توثقت بموجبه أواصر العلاقة الأمريكية مع الحركة الصهيونية، حيث صدر عن المؤتمر، معارضة الكتاب الأبيض1939 ، والسماح بالهجرة اليهودية، وتشكيل لواء يهودي يشارك بالحرب العالمية.[1]

بعد انتهاء الحرب العالمية وانتصار الولايات المتحدة وحلفائها في الحرب، أعلن الرئيس" هاري ترومان" (Harry S. Truman) 1945-1953، اعترافه الفوري بقيام دولة إسرائيل، ودعمه لقرار التقسيم الأممي، واعتبار لإسرائيل حامية للمصالح الأمريكية.[2]

وعند الحديث عن الرئيس "دوايت ايزنهاور" (Dwight D. Eisenhower) 1953-1961، استمر الدعم الأمريكي لدولة لإسرائيل، من خلال تجاهل قرار التقسيم 181، ومحاولة التعاطي مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين بل والعمل على تولي مصر إدارة قطاع غزة والأردن إدارة الضفة الغربية[3]. أما الرئيس "جون كنيدي" (John F. Kennedy) 1961-1963، فقد أعلن خلال مؤتمر للمنظمة الصهيونية الأمريكية أن الصداقة الأمريكية الإسرائيلية ليست التزاماً حزبيا، بل هي التزام قومي ترتبط بالإستراتيجية الأمريكية.[4]

فيما أكدت إدارة الرئيس "ليندون جونسون" (Lyndon B. Johnson) 1963-1969، على نفس السياسة. بداية نشأة منظمة التحرير الفلسطينية، وبداية ظهور نوع من العلاقة الفلسطينية الأمريكية ولو باتجاهها السلبي، استمرت الولايات المتحدة بتبني سياسة دعم إسرائيل والتعامل مع حقوق الفلسطينيين كلاجئين، بالرغم من ظهور بعض حالات التوتر في العلاقة الأمريكية الإسرائيلية خلال عهد الرئيس "ريتشارد نيكسون" (Richard Nikson) " 1969-1974، فيما لم تشهد فترة الرئيس

[1]- حسين شريف، **فلسطين من فجر التاريخ إلى انتفاضة الأقصى وتوابعها 2002**، (القاهرة: مج 2، الهيئة المصرية للكتاب، ط 1، 2003)، ص500.

[2] -Charles D. Smith: **Palestine and The Arab Israeli Conflict**, (New York: Second Edition, Martin press, New York, 1992), P 144

[3]- هالة أبو بكر سعودي، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1986)، ص 62.

[4] -Ernest Barhaarash: **Zionist Organizations of America John F. Kennedy on Israel Zionism and Jewish issue,** (New York, Herzel Press, 1965), P. 60.

"جيرالد فورد " (Gerald Ford) 1974-1977، أي تغيرات جوهرية على طبية الاهتمام الأمريكي بإسرائيل.[1]

أما بالنسبة لإدارة الرئيس "جيمي كارتر" (Jimmy Carter) 1977-1981، بدأت تظهر نوع من الاتصالات بين إدارته وبين منظمة التحرير الفلسطينية، حيث جرت بعض الاتصالات بين الطرفين دون صفة رسمية، وكان أهمها لقاء "ياسر عرفات" مع "بول فندلي" عضو لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس في بيروت عام 1978، ولقاء "عصام سرطاوي" ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في النمسا بالسفير الأمريكي هناك.[2] وكان الرئيس "كارتر" أول من دعا الفلسطينيين للقبول بقرار 242، مقابل بدء حوار جدي مع منظمة التحرير الفلسطينية.[3]

وقد شهدت فترة الرئيس "كارتر" تطورات دراماتيكية في التعاطي مع القضية الفلسطينية من خلال تبلور قناعة بأهمية حل الصراع الإسرائيلي العربي، والبدء بمحادثات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل . وإعلان الرئيس كارتر أن حصول الفلسطينيين على وطن وحل مشكلة اللاجئين، أمر ذو ضرورة قصوى.[4]

تولي الرئيس "رونالد ريغان" (Ronald Reagan) 1981-1989، أعاد القضية الفلسطينية إلى مربع اعتبارها قضية لاجئين دون أي طموحات سياسية، وعودة إسرائيل عنوان استراتيجي في أتون الحرب الباردة.[5] وخلال هذه الفترة جرى تعزيز الشراكة الأمريكية الإسرائيلية على أن تكون إسرائيل بمثابة خط الدفاع الأول أمام محاولات الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط، إلا أن انتفاضة عام 1987 أجبرت الولايات المتحدة على إعادة تقييم للموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية، حيث بدأت الزيارات

---

[1] -Richard Nixon: **The Memories of Richard Nixon**, (New York Film wages, 1998), p 481.

[2]- حسن سلمان، **السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في الفترة 1993-2001**، (القاهرة: رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007)، ص 41.

[3]- وليام كوانت، **محاضرة حول الحوار الأمريكي الفلسطيني ألقاها في الجمعية الفلسطينية الأمريكية للشؤون الدولية**، (القدس: 1979/07/07)، ص 7.

[4]- جانيس تيري، **إدارة كارتر والفلسطينيون، ترجمة، كوكب الريس**، (القدس: جمعية الدراسات العربية، 1975)، ص 189.

[5] -Eberhard Cf Rhein **"Europe and the Mediterranean: A Newly Emerging Geopolitical Areas"**,(European foreign affairs review, 1996), PP. 79- 86

المكوكية لوزير الخارجية الأمريكي "جورج شولتز" للمنطقة،[1] وبدأت تتبلور بعض الاقتراحات تجاه الدعوة لمؤتمر دولي للسلام وفكرة حكم ذاتي فلسطيني وإجراء انتخابات والبدء بمفاوضات إسرائيل ية أردنية بمشاركة فلسطينيين .وقد جاء إعلان البدء بحوار فلسطيني أمريكي عام 1988، في الجزائر تتويج لحالة من التغيير في الموقف الأمريكي من منظمة التحرير الفلسطينية.[2] وبالتالي جاءت إدارة الرئيس "جورج بوش الأب" (George H. W. Bush) 1989- 1993، لترى الوقت مناسب لحل القضية الفلسطينية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور فكرة تبلور نظام دولي جديد، وعليه أعلن الرئيس "بوش الأب" مبادرته للتسوية وفقاً لقراري 242و 338 ومبدأ الأرض مقابل السلام ووضع حد للصراع العربي الإسرائيلي.[3] وقد جاءت الزيارات المكوكية ل"جيمس بيكر" وزير الخارجية الأمريكي تجسيد لهذه الفكرة وعملاً بها من خلال الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام،[4] وهو ما انتج فكرة مؤتمر مدريد عام 1991.

خلال فترة الرئيس "بيل كلينتون" (Bill Clinton) 1992-2000، شهدت تغير نوعي في الموقف الأمريكي من فرص حل القضية الفلسطينية عبر فتح قنوات سرية للاتصال بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي أثمرت عن "اتفاق أوسلو" عام 1993، وإقامة السلطة الفلسطينية، واستمرار الدور الأمريكي المهتم بمحاولة حل لهذا الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وتوفير الدعم المالي للفلسطينيين ضمن معادلة الحد الضروري من حل عادل للقضية الفلسطينية، وكان أخر محاولات ذلك مفاوضات "كامب ديفيد" الثانية التي فشلت من التوصل لحل يمكن أن يشكل انطلاق حقيقي نحو حل القضية الفلسطينية نتيجة للتعنت الإسرائيلي واستمرار للتفهم الأمريكي للموقف الإسرائيلي.[5]

خلال فترة الرئيس "بوش الابن" (George W. Bush) 2000-2008، استمر الموقف الأمريكي الداعم والمتماشي مع الموقف الإسرائيلي، و لم تشهد أي محاولات جدية للضغط على إسرائيل،

---

[1]- برهان غليون، أزمة الخليج العربي وتداعياتها على الوطن العربي، **ندوة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (أكتوبر 1991)، ص 22.

[2]- طاهر شاش، **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات**، (القاهرة: دار الشروق، ط 1، 1995)، ص 37.

[3] -Michael C Hudson,. : **"To Play The hegemony: Fifty. Years of U. S. Policy toward the Middle East**, Middle East Journal, Vol. 50, No3, (Summer 1996), P. 311.

[4]- طاهر شاش، **مرجع سابق**، ص 44.

[5]- أحمد الودية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2008، (غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2009)، ص 18.

بالرغم من عقد مؤتمر "أنابوليس" بل بالعكس شهدت هذه الفترة تفهم أمريكي للتخلص من الرئيس "ياسر عرفات " وإعادة احتلال الضفة الغربية والسماح لإسرائيل بشن حرب على غزة.[1]

فيما لم تشهد فترة الرئيس "باراك أوباما" (Barack Obama) أي تغيير على مجريات الصراع بالرغم من حالة التفاؤل التي أفرزها خطابه الشهير في جامعة القاهرة، واعتقاد الكثيرين أن فترة" أوباما " حتماً ستشهد فرصة حقيقية لحل الصراع وإقامة دولة فلسطينية، إلا أن خيبة الأمل للكثيرين كانت سيدة الموقف فلم تستطع هذه الإدارة من بلورة تصريحاتها إلى أفعال، بل على العكس شهدت هذه الفترة ما يسمى بالربيع العربي انهياراً للدولة الوطنية العربية وظهور حالة اللااستقرار في المنطقة وانتشار الإرهاب المتطرف وتراجع القضية الفلسطينية من على أجندة البحث الدولية.

المطلب الثاني: دونالد ترامب الرئيس ال 45 : تغيير في الرؤى والسلوك

من خلال محاولة قراءة المعطيات المتوفرة حول الرئيس ترامب وإبداء الملاحظات على سلوكه، وهو شخصية متعالية على المؤسسة الرسمية الأمريكية، ومنقلب على موازينها القانونية والعرفية، لا يمكن إخضاعه بشكل كلي للمقاربات التقليدية في عملية قياس السياسة المتوقعة منه ومن فريقه في البيت الأبيض، من هنا فإن محاولة إعطاء قراءة واضحة للسياسة الخارجية الأمريكية تخضع لإشكالية بحثية عديدة، يكمن أهمها كما سبق وبينا أن ترامب هو شخصية غير تقليدية جاء في مرحلة اصطفاف واستقطاب سياسي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية جعل من الصعب أسقاطه على المواقف الأمريكية من قضايا الشرق الأوسط عامة وإسرائيل تحديداً.[2]

لقد شكل انتخاب " دونالد ترامب" لرئاسة الولايات متحدة مفاجأة كبرى للكثيرين، بعد أن صدم العالم الغربي، خلال حملته الانتخابية بمواقفه من القضايا الداخلية في الولايات المتحدة أو فيما يتعلق بالقضايا الدولية، سواء من التجارة الدولية، أو تغير المناخ، أو مستقبل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، أو العلاقة بروسيا، أو فيما يتلق بملفات الشرق الأوسط، ومع أن هذه المواقف لا يمكن أن تشكل فلسفة متماسكة، حتى إن تحولت إلى اتجاه سياسي فعلي، إلا أنها وضعت أسس النظام العالمي الليبرالي، بالصيغة التي يتشكل عليها اليوم قيد التهديد، حتى لو لم يستطع " ترامب "تحقيق وعوده الراديكالية، التي أطلقها في أثناء

[1]– جمال خالد الفاضي، السياسة الخارجية الأمريكية في ظل ترامب، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد 07، برلين، ألمانيا، (فبراير 2018)، ص 73.

[2]– عبد الجواد عمر، **العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في شرق أوسط متغير ما بين تقارب وتباعد**، (مركز مسارات لأبحاث السياسات الدراسات الاستراتيجية، ط1، أيلول 2018)، ص 7

الحملة الانتخابية، حين قدم نفسه بوصفه نقيضا مطلقًا ليس لإدارة الرئيس باراك أوباما، وإنما للسياسة الأمريكية التقليدية الممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، على ما يبدو – فإنه قادر على إحداث تغييرات ملحوظة في السياسة الخارجية الأمريكية.[1]

فانتخابات عام 2016 كانت أكثر حساسية، وكانت الأكثر ترقباً من كل الباحثين والعاملين في حقل العلاقات الدولية ليس فقط على المستوي الأمريكي، وإنما على المستوى الدولي، ولعل النقطة الأهم في هذا السياق والتي يجب إدراكها مبكراً هي ما يمثله نجاح "ترامب" من سيطرة لتيار سياسي متشدد تختلف رؤاه السياسية داخلياً وخارجياً عن أسلافه، وما قد يتبع ذلك بالضرورة جملة من التحولات في السياسات والمواقف الأمريكية، خصوصاً ونحن نقف عند منطقة فاصلة سيكون ما بعدها مختلفاً عما قبلها.

وأصبح من الملائم طرح سؤال حول حدود التغيير والاستمرارية في السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة "ترامب"، حيث كانت قد شهدت السياسة الأمريكية في السنوات الأخيرة من فترة "أوباما " الثانية متغيرات جديدة تشكل إطاراً حاكماً لكيفية التعامل الأمريكي مع قضايا وأزمات المنطقة، ومن المتوقع أن يشكل هذا الإطار ماهية حدود التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية.[2]

فالمتابع للشأن الأمريكي، يلاحظ أن ما أظهره الرئيس ترامب من رؤى ومواقف تؤكد أن الولايات المتحدة لم تعد راغبة أو قادرة في قيادة العالم كما فعلت منذ انتهاء الحرب العالمية، وأن شعار أمريكيا أولاً سيبقى هو الحاضر في الفكر والممارسة الأمريكية، وأن الشرق الأوسط لم يعد يحظى بذات الأهمية التقليدية للولايات المتحدة، وأن السياسة الأمريكية خلال فترة "ترامب" ستتبنى منظوراً واقعياً في السياسة الخارجية الأمريكية، وأن درجات الاهتمام فيما يتعلق بقيم الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان لم تعد قائمة و لم توضع على جدول اهتمامات الرئيس الأمريكي، فالشرق الأوسط لم يعد مؤهل لمثل هذه القيم الغربية طالما أن الحروب الأهلية والتعصب الديني والفراغ السياسي يمثلون بيئة خصبة لنمو الإرهاب.[3]

إن صنع السياسة الخارجية الأمريكية يمر عبر العديد من الرؤى والعناصر من برغماتية سياسية إلى ليبرالية، إلى بنائية والتي يتيحها النقاش والجدل الدائم داخل المؤسسات الرسمية الأمريكية أو داخل مراكز الفكر في الولايات المتحدة، فها هي السياسة الأمريكية تتبنى الرؤى الاقتصادية بعد نهاية الحرب الباردة خلال

---

[1]– جمال خالد الفاضي، **مرجع سابق،** ص 73.

[2]– إسلام عيادي، **الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، في الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة تحليلية،** (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018)، ص 57.

[3]– **المكان نفسه،** ص 58.

فترة الرئيس كلينتون، فيما تبنت الرؤى الأمنية وفرض القيم الليبرالية خلال فترة بوش الابن بما يضمن المصالح الأمريكية، واستمرت خلال فترة أوباما على محاولة تبني فرض القيم وتشجيع الحريات ولا أدل على ذلك تبنيها لحالة الحراك العربي، إلا أن مستقبل السياسية الأمريكية ومدى جدية ومناسبة الرؤى المتبعة سيبقى مرهون بتبني الولايات المتحدة مبدآن أساسيان، وهما تبني المبادئ البراغماتية وفق ما يخدم مصالحها وتعدد وسائلها بما يخدم أهدافها، تعتبر السياسة الخارجية الأمريكية ذات طبيعة تحويلية وفق تأثير التغيرات الدولية والإقليمية وتتحكم فيه العوامل الذاتية أكثر منه العوامل الموضوعية.[1]

لذا، وفي ضوء تعدد التصريحات والتغريدات للرئيس "ترامب"، فإن الرؤى والمنطلقات الأساسية التي ترتكز عليها سياسته الخارجية تقوم على مبدأ الانعزال، ولكنها تتسم بنوع من التناقض وغياب الوضوح وربما عدم الدراية الكافية بنوعية وثقافة وسلوك المؤسسة الأمريكية الرسمية، فأحياناً يتحدث عن أهمية الخيار العسكري من أجل حماية المصالح الأمريكية وإبعاد أي مخاطر تتعلق بالأمن القومي الأمريكي، نجده في أحياناً أخرى يقلل من أهمية الخيار العسكري رغبة في تحقيق نوع من عقلانية السياسية وأن تكاليف هذا الخيار هي تكاليف باهظة تضر بعوامل القوة الأمريكية.[2]

يمكن القول إن سياسة ترامب في الشرق الأوسط تمثل امتداداً لسياسات الإدارات السابقة مع اختلافات هامشية، وإن كانت لها تبعات ذات أهمية، وتكمن أولوياته في مكافحة ما يسمى بالإرهاب، ومحاولة بل العمل على احتواء نشاطات إيران عبر تشكيل لوبي عربي إسرائيلي من خلال خلق أوصال ترابط ما بين دول محورية داخل هذا اللوبي، ومن اتجاه آخر العمل على إيجاد صيغة لحل القضية الفلسطينية كمقدمة لقيام هذا التحالف بشكل علني واضح .على الرغم من أن أسلوب ترامب قد يبدو مختلفاً، إلا أن السياسة الخارجية الأمريكية لازالت تتماشى مع ما سبقها في محاولة لخلق حالة توازن قوى يصب في صالح الهيمنة الأمريكية.[3] غير أن سردية ترامب ومديحه الذاتي بتحقيق الوعود الانتخابية ينطويان على معضلات سياسية

---

[1]– نسيمة طويل، **السياسة الخارجية الأمريكية دراسة في المفهوم والرؤى والمقاربات النظرية ، الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة تحليلية،** (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018)، ص 30.

[2]– شكلاط ويسام، **باراك أوباما والسياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط ثنائتي التراجع والانكسار، الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة تحليلية،** (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018)، ص ص 201–202.

[3]– عبد الجواد عمر، **مرجع سابق،** ص ص 07–08.

وأمنية وراء التزامه المعلن بخدمة مؤيديه من المحافظين واليمينيين والجماعات الأنجليكانية وتعزيز ميوله نحو الانعزالية السياسية، غير أن فلسفته التبسيطية القائمة على أساس أن التحديات القديمة تحتاج لمنطلقات جديدة تظل مغطاة بوازع أن يكون هو في مركز القيادة حتى وإن كانت لديه معادلة غير دبلوماسية وغير محسوبة استراتيجياً بشأن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، ومع ميوله إلى التمحور حول الذات وأسلوبه الاستعراضي في تدبير الأمور السياسية، أظهر "ترامب" ثقافة رجل صفقات على استعداد للمغامرة بخلط الأوراق.[1]

المطلب الثالث: المحددات الحاكمة لسياسة "ترامب" تجاه القضية الفلسطينية

لا شك أن فوز إدارة ترامب بالرئاسة الأمريكية مثل خبرا سيئا للقضية الفلسطينية، ليس فقط للعلاقات التقليدية التي تربطه، والكثير من رجال أدارته ، بالإسرائيليين، بل لأنها تحمل في الوقت نفسه تعاطفا مع مشروع السيطرة الصهيوني، وقد جاء تعيين ترامب لزوج ابنته، رجل الأعمال اليهودي الذي لا يحمل أية خبرة دبلوماسية، مهمة البحث عن تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، درجة الاستخفاف التي ينظر بها الرئيس المنتخب للمسألة، وسواء حاول ترامب البحث عن حل تفاوضي للصراع أم لا.

فالواضح أنه سيتبنى سياسة منحازة للجانب الإسرائيلي، وأنه سيكون أقل اعتراضا على التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس، الذي يعتبر السبب الرئيس خلف فشل كل من حاول قبله. تصريحات ترامب المبكرة، والمبكرة جدا، حول مقاربته لأزمات الشرق الأوسط، باختصار، لا توحي بأنه يحمل تصورا لإعادة بناء الاستقرار في الإقليم، أو النظر بعناية إلى مصلحة شعوبه.[2] فقد ركّز "ترامب "، في مقابلاته وخطاباته، على ضرورة تقديم كافة أشكال الدعم لضمان تفوق إسرائيل ودعمها، وأن إدارته لن تستمر فقط في تقديم المساعدات الأميركية التي لا مثيل لها في دعم إسرائيل، بل إنها سوف تبذل قصارى جهدها لتوسيع هذا الدعم وتعزيزه .واتهم الفلسطينيين وحدهم على فشل عملية السلام وحملهم مسؤولية عدم تقدمها .وفي نبرة اتهام واضحة، اعتبر أن "حل الدولتين أصبح على ما يبدو مستحيلًا الآن"، متهما السلطة الفلسطينية بأنها "شريكة في نشر الكراهية"، ومشددا على أن الولايات المتحدة، تحت حكم ترامب، لن تدعم إقامة دولة إرهابية في الأراضي المحتلة ."كما أنه تعهد باستخدام حق النقض ضد أي قرار معاد

---

[1]- محمد الشرقاوي، **ما بعد قرار ترامب بشأن القدس، مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط**، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة، ، 20 ديسمبر 2017، من الرابط: http: // studies. aljazeera. Net، بتاريخ 21-02-2021.

[2]- لغز ترامب، **ملامح السياسة الأمريكية الجديدة، تقدير موقف**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 07 ديسمبر)، ص 10.

لإسرائيل في الأمم المتحدة، وأكد على وعده بنقل السفارة الأميركية في إسرائيل إلى مدينة القدس. وبقي البيان صامتًا تجاه الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية مع تجديد ترامب وعوده بمحاربة النشاط الشعبي ضد الاحتلال والمستوطنات، مدعيا أن "حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات من إسرائيل" هي مجرد محاولة أخرى من قبل الفلسطينيين لتجنب الاضطرار إلى الالتزام بالتعايش السلمي مع إسرائيل، وهد بشكل واضح باتخاذ إجراءات "ضد معاداة إسرائيل ومعاداة السامية"، وخاصة في الجامعات.

أما موقفه من "المقاومة الفلسطينية"، يعتبر "ترامب" أكثر "كراهية" للمقاومة المسلحة من ناحية، ولطبيعتها الإسلامية من ناحية ثانية، وقد اتهم كلاً من حركتي حماس والجهاد الإسلام ي تحديداً، بتربية الأطفال الفلسطينيين على "العنف وكراهية اليهود"، ناهيك عن اشتراطه قبول الفلسطينيين بيهودية الدولة الإسرائيلية؛ كما أبدى تشككه في النزعة السلمية لدى الطرف الفلسطيني، مشيراً إلى أن نزعة الإسرائيليين للسلام هي الأوضح .حتى اللحظة يمكن اعتبار أن هناك غياب رؤية سياسية استراتيجية أمريكية لكيفية التعاطي مع ملفات الشرق الأوسط عموماً والقضية الفلسطينية خصوصاً، بل غياب البرامج والخطط التنفيذية، بالنظر إلى أهمية الملف الفلسطيني الإسرائيلي، وربما يكشف ذلك ثلاثة أمور هي;[2] أولها أن السياسة الأمريكية في عهد ترامب تجاه قضية فلسطين تبدو كأنها تركز على إسقاط البعد الفلسطيني وتهميشه، والتركيز على ما يسمى الحل الإقليمي، أو تطبيع العلاقات العربية والإسلامية مع إسرائيل، مع تقديم خطابات ولفتات أمريكية رمزية تجاه الفلسطينيين، لا يمكن أن تتجاوز مفهوم السلام الاقتصادي.

أي أن يقوم التعامل الأمريكي-الإسرائيلي مع السلطة الفلسطينية بوصفها طرفا متلقيا للمساعدات، مع سيادة هذا المفهوم، الذي يعني أن البعد الأمني أي أمن إسرائيل، والبعد الاقتصاد ي أي تقديم مميزات اقتصادية ومساعدات للفلسطينيين يهيمنان على المفاوضات، التي يجب استئنافها دون شروط، مع تغييب البعد السياسي عن قضية فلسطين، وهو أهم أبعادها في الواقع، كونها حركة تحرر وطني سياسية الطابع في مواجهة احتلال أجنبي استيطاني عنصري.

والثاني /عدم رغبة ترامب في تقديم شيء ملموس أو التزامات للفلسطينيين، حتى في قضايا إنسانية، مثل إضراب الأسرى الفلسطينيين. وهذا يعني عدم توازن واشنطن، وانحيازها للأجندة الإسرائيلية المتطرفة.

أما الأمر الثالث فهو تريث إدارة "ترامب"، انتظارا لما يمكن أن يقدمه حلفاؤه في المنطقة، وربما يكون ما يفعله الرئيس الأمريكي هو" تكتيك تفاوضي"، يهدف إلى استكشاف الأمور وإنضاجها على نار هادئة، بغية دفع الحلفاء لتقديم مبادراتهم وإسهاماتهم، وربما وصولا إلي تعديل" المبادرة العربية للسلام"، ليتم

الفصل بين قيام إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة عام1967 ، وبين عملية التطبيع معها؛ فالمطلوب أمريكيا وإسرائيليا الآن هو عملية إقليمية للتطبيع مع إسرائيل، بغرض حشد الجهود الإقليمية لعزل إيران وإضعاف تأثيرها في الشرق الأوسط.[1]

المطلب الرابع: الولايات المتحدة وإسرائيل، لماذا وكيف:

لطالما كان المنطق الناظم للدعم الذي تحظى به إسرائيل من الولايات المتحدة أحجية يصعب تفكيك أسسها لتوفير عوامل متعارضة ومضطربة تزيد من فرص تعقيد أي عملية قراءة لهذه العلاقة، فمرة يتم تغليف هذه العلاقة على أنها نتاج ترابط ثقافي وديمقراطي أو نتاج وثاق أخلاقي يستند إلى تاريخ المسألة اليهودية وتاريخ التراث اليهودي المسيحي.[2] ويمكن القول إن العلاقات الثنائية تمتاز بتنوع عناصر تكوينها من المصالح القومية إلى أهمية السياسة المحلية في تحديد سقف الخيارات المتاحة لصانع القرار الأمريكي.

والسؤال المطروح لماذا هذه العلاقة مع إسرائيل؟، أمريكيا قوة جوهرية ومهيمنة في العالم، وإسرائيل هي قوة ناظمة لإيقاع الإمبريالية، وهي المستعمرة المتقدمة في منطقة الشرق الأوسط وهي منطقة ذات أهمية اقتصادية وحيوية واستراتيجية تمتلك من الموارد ما جعلها تشكل العمود الفقري للنظام الاقتصادي العالمي، إضافة لمركزها الجغرافي الحيوي بين ثلاث قارات، مشكلة بذلك مركزاً لمضائق ملاحية وطرق تجارية ذات بعد جوهري في سيرورة الاقتصاد العالمي وديمومته، بالإضافة لكل ما سبق، هناك الثقل الثقافي والديني والحضاري للمنطقة، حيث شكلت الحضارة الإسلامية التحدي الأهم والأوسع لأوروبا.

تنوعت النقاشات والمقولات والأطروحات والنظريات التي تُعنى بالعلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وأصبحت تشغل بال مراكز الأبحاث والفكر، وبعض صناع القرار المخضرمين في صناعة وهندسة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط أمثال :"دينس روس"، "مارتن إيندك "، "روبرت ساتلوف"، "ديفيد ميلر"، وديفيد ماكوفسكي، وغيرهم، كذلك تصاعدت أفكار جهات أكاديمية وازنة وذات حضور على الساحة الأمريكية من مدرسة السياسة الواقعية أمثال :"جون ميرشايمر" و"ستيفن والت" واللذين سبق لهما بتقديم أطروحة حول إسرائيل ومدى العبء الاستراتيجي الذي تشكله على صانع السياسة في الولايات

[1] – أمجد أحمد جبريل، **مركز إدراك للدراسات والاستشارات**، 31-05-2017، من الرابط:
http: //idraksy. net/what-after-the-us-presidents-visit-to-the-middle-east.

[2] –Rynhold, Jonathan, **the Arab- Israeli conflict in American political culture**. (1sted. Cambridge university press, 2015), p59.

المتحدة، عبر علاقة اللوبيات اليهودية بالانتخابات الأمريكية وامتلاكها القدرات التمويلية للمرشحين خلال حملاتهم الانتخابية.[1]

من المهم الإشارة أن الكثير من الأدبيات التي خرجت في السنوات الأخيرة حول طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل وأخرجتها من الهامش إلى المركز، تندرج في سياق الدفاع عن أهمية هذه العلاقات أو في محاولة لإعادة تعريف السقف الدبلوماسي والخيارات المتاحة للسياسة الخارجية الأمريكية في علاقاتها مع إسرائيل .تنوعت محاولات تعريف وتوصيف هذه العلاقة كما سبق وبينا .من هنا، فإن أي قراءة لميكانيكية هذه العلاقات المتنوعة والمتجاذبة ومستوياتها في كل القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية والأمنية، وصولاً لنفوذ إسرائيل في أمريكيا ونفوذ أمريكيا في إسرائيل، أو ما يطلق عليه أمركة النظام الإسرائيلي، ويمكن تلخيص العوامل والأبعاد المحددة للعلاقات الثنائية بالتالي:[2]

– **من حيث البعد الاستراتيجي** :إسرائيل هي القوة العسكرية في المنطقة القادرة على ضبط القوى العربية المحيطة، وهي القادرة على إدارة قواعد ومحددات الصراع في المنطقة.

– **من حيث التشابك الديني** :ترى في الدولة العبرية انعكاساً لأمريكا وثقافتها في الشرق الأوسط، وهناك من ربط تاريخ هذه العلاقة بتاريخ الهجرة الأوروبية إلى العالم الجديد وتكوين المستوطنات ووجود المطهرون (البيوريتان) وهي جماعات دينية كانت التوراة هي الكتاب المرشد لهم، وقد قام هؤلاء بالترحيب باليهود وربط مصيرهم بمصير الانجلوسكسون فيها.[3]

– **من حيث البعد التاريخي والثقافي** :هناك حالة من التشابك الثقافي بين البلدين والمتمثل بوجود شريحة واسعة من النخب الفكرية التي ترى في إسرائيل حليفاً استراتيجياً، وفي تأكيد على البعد التاريخي للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية تناول "حسني عايش" في كتابه "أمريكيا الإسرائيلية وإسرائيل الأمريكية"، أن إسرائيل القديمة أسرت خيال أعضاء الكونغرس سنة 1770، حيث أقترح "بنجامين فرانكلين" أن يتضمن ختم الاتحاد الأمريكي صورة موسى عليه السلام رافعاً عصاه وهي تشطر البحر الأحمر، بينما يبدو فرعون في

---

[1] –Stephen walt, john mearsheimer, **the isreali lobby and u. s foreign policy,** (farrar, straus and Giroux, 2007), p 86.

[2] – عبد الجواد عمر، **مرجع سابق،** ص 11.

[3] –Grose, Peter. **Israel in the mind of America**, (New york: Alfred A. Knof, A. Knof, 1984), p: 21-81

عربته مشروهاً من المياه المندفعة نحوه، كذلك إن "جون آدامز" قد كتب رسالة إلى"جيفرسون" قال فيها :سأظل أُصر على أن العبرانيين قدموا للحضارة البشرية أكثر من أي أمة أخرى.[1]

وكذلك **الترابط الاجتماعي**، والمتمثل أساساً في المكونات الديموغرافية في كلا البلدين، وتوجد مجموعات ضغط سياسي تحدد وتحد سقف الخيارات السياسية الأمريكية من خلال توظيف النظام الأساس الأمريكي متعدد الأقطاب والسلطات لصالح العلاقات مع إسرائيل وتعزيزها .إن تصاعد النقاش حول مسار العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وإسرائيل داخل كواليس المؤسسات في واشنطن، ينبئ بأن هذه العلاقات تتجه نحو المزيد من التعقيد، وربما التباعد والتوتر، على الرغم من محاولات البعض الحديث على أن التوتر في العلاقات ما قبل فوز ترامب، ينبع من وجود رئيس أمريكي ذي توجهات ليبرالية تقدمية (أوباما) ورئيس وزراء إسرائيلي يميني محافظ (نتنياهو)، لذلك، فإن التحولات البنيوية والتاريخية والاجتماعية تلقي بثقلها على العلاقات الثنائية، فصعود ترامب للحكم والتقارب الخطابي الذي أظهره مع الحليف الصهيوني، اختبار حقيقي للتوتر الظاهر ما بين الضرورات الاستراتيجية لواشنطن وسياسة التقارب التي ينتهجها ترامب.[2]

[1]– حسني عايش، **أمريكيا الإسرائيلية وإسرائيل الأمريكية**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2006)، ص 13.

[2]– عبد الجواد عمر، **مرجع سابق**، ص 16.

المبحث الثاني: تداعيات رئاسة" ترامب "على عملية السلام في الشرق الأوسط

وّلد الانتخاب الاستثنائي ل" ترامب" قدراً كبيراً من الالتباس، بما في ذلك في ما يتعلق بالتداعيات بالنسبة إلى الشرق الأوسط.[1] حيث ميزت السياسة الخارجية الأميركية، ومنذ ستينات القرن الماضي، بالاستقرار النسبي تجاه التفاعل مع ديناميكيات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والاستراتيجيات المختلفة تجاهها، ويؤثِّر في بنية هذه الاستراتيجية وترتيب أولوياتها عاملان مهمان، هما :الأول، تشكِّل المؤسسات الأميركية الراسخة، والقيود القانونية والدستورية والسياسية، ومجموعات مختلفة من جماعات الضغط والمصالح وخاصة اللوبي اليهودي، ومراكز الأبحاث، ووسائل الإعلام، والرأي العام الأميركي المؤيد في معظمه لوجهة النظر الإسرائيلية،[2] عاملًا مهما في بلورة السياسية الخارجية الأميركية وتعريفها.

أما العامل الثاني فيرتبط بالتحولات الدولية والإقليمية؛ حيث شكَّل الصراع الإسرائيل ي الفلسطيني، ومنذ توقيع اتفاق أوسلو مطلع تسعينات القرن الماضي، القضية الأولى ضمن أولويات الإدارات الأميركية المتعاقبة في الشرق الأوسط إلى أن فرضت التطورات الإقليمية أولويات أخرى نتيجة أحداث سبتمبر/أيلول عام 2001، وما تلا ذلك من احتلال العراق عام 2003، وظهور تنظيم القاعدة، واضطراب منطقة الشرق الأوسط وتخلخل بنيتها السياسية والاجتماعية والدينية، مع بروز ما يطلق عليه الثورات العربية عام 2011 والتنظيمات الجهادية المتطرفة مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام. لذلك فإن دور الإدارة الأميركية الجديدة سوف يكون محددا بالتطورات في الداخل الأميركي من جهة وبتفاعل الأحداث في منطقة الشرق الأوسط من جهة ثانية .لذلك يمكن القول وباختصار، بأن أية استراتيجية أميركية في الشرق الأوسط سوف تعمل في الوقت الراهن على تثبيت التقليد الأميركي في ضمان تفوق إسرائيل في الإقليم وحمايتها في المحافل الدولية المختلفة.

[1] – **تداعيات فزر ترامب**، من الرابط: .http: //carnegieendowment. org/sada/65105، بتاريخ: 13-03-2021.

[2] –Gallup, Americans' Views Toward Israel Remain Firmly Positive, 29. 9. 2016, **accessible**: 7. 8.
http: //www. gallup. com/poll/189626/americans-views-toward-israel-remain-firmly-positive. aspx. 2018.

المطلب الأول: ترامب ورؤيته للصراع، إسرائيل أولا

ركز ترامب في غالبية مقابلاته وخطاباته، على ضرورة تقديم كافة أشكال الدعم لضمان تفوق إسرائيل ودعمها، وقد ظهر ذلك جلياً في البيان المشترك لحملة ترامب الانتخابية مع مستشاريه، "جيسون جرينبلات" و"ديفيد فريدمان"، فقد عكس البيان مواقف مطابقة تقريبا لتلك التي تتبناها الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة؛ حيث نص بشكل واضح على أن إدارة ترامب لن تستمر فقط في تقديم المعونة الأميركية التي لا مثيل لها في دعم إسرائيل، بل إنها سوف تبذل قصارى جهدها لتوسيع هذا الدعم وتعزيزه.[1]

وحمل البيان الفلسطينيين وحدهم فشل عملية السلام، وعدم تقدمها .وفي نبرة اتهام واضحة، اعتبر أن "حل الدولتين أصبح على ما يبدو مستحيلاً الآن"، متَّهماً السلطة الفلسطينية بأنها "شريكة في نشر الكراهية"، ومشددا على أن الولايات المتحدة، تحت حكم ترامب، "لن تدعم إقامة دولة إرهابية في الأراضي المحتلة" .كما أنه تعهد باستخدام حق النقض ضد أي قرار معاد لإسرائيل في الأمم المتحدة، وأكد على وعده بنقل السفارة الأميركية في إسرائيل إلى مدينة القدس .وبقي البيان صامتًا تجاه الاستيطان الإسرائيلي مع تجديد ترامب وعوده بمحاربة النشاط الشعبي ضد الاحتلال والمستوطنات، مدعيا أن" حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات من إسرائيل "هي مجرد محاولة أخرى من قبل الفلسطينيين لتجنب الاضطرار إلى الالتزام بالتعايش السلمي مع إسرائيل.[2] وقد أضفت وعود ترامب بزيادة الدعم لإسرائيل جوا من السعادة على جدول أعمال اليمين الإسرائيلي، وخاصة ضمن دوائر المستوطنين؛ بل أكثر من ذلك، أصبح اليمين الإسرائيلي الداعم لضم أجزاء من الضفة الغربية إلى إسرائيل أكثر جرأة، معتبرين أن أية خطوات في هذا الاتجاه لن تجد أية معارضة حقيقية من الإدارة الأميركية الجديدة.

وفي دلالة واضحة تؤكد هذه المشاعر الإسرائيلية، صرح "جرينبلات "، بأن "ترامب " لا يعتبر المستوطنات الإسرائيلية عائقًا أمام السلام، وأنه لا يدين بناء المستوطنات.[3] هذا الموقف، والذي تجاوز

---

[1]- محمود جرابعة، ليهي بن شطريت، **الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في منظور ترامب**، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2016، من الرابط: http: //studies. aljazeera. net/ar/reports/2016/12/161201103017333. html.، بتاريخ: 24-03-2021.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 04.

[3]- وكالة معاً الإخبارية، **مستشار ترامب :الرئيس لا يعتبر المستوطنات عائقا أمام السلام**، 10 نوفمبر/تشرين الثاني2016 ، من الرابط: https: //maannews. net/Content. aspx?id=875875.، بتاريخ: 16-02-2021.

المواقف التقليدية للإدارة الأميركية باعتبار الاستيطان عقبة أمام تحقيق حلٍّ الدولتين، سيشجع اليمين الإسرائيلي على الذهاب خطوات إضافية في هذا الجانب، وبالفعل، فبعد تصريحات جرينبلات، صرح وزير البنى التحتية الإسرائيلي، يوفال شتاينيتس، بأن وزارته تنوي القيام بأعمال واسعة في الضفة الغربية لتعزيز البناء الاستيطاني.[1] ويبدو أن ترامب المتفهم للموقف الإسرائيلي من الاستيطان، سوف يقوم بتعطيل أي جهود دولية، وخاصة في مجلس الأمن، تنتقد الاستيطان الإسرائيلي.[2] وفي مؤشر على الاطمئنان الإسرائيل ي لإدارة "ترامب"، أعلنت بلدية القدس عن المضي قدما في مشروع بناء (550) حدة سكنية جديدة في القدس الشرقية، وذلك في نفس اليوم الذي نُصب فيه "ترامب" رئيساً، وحسب نائب رئيس بلدية القدس، "مئير ترجمان"، فإن "قواعد اللعبة في التعاطي مع إسرائيل تغيرت بعد وصول "ترامب.[3]

المطلب الثاني: ترامب ورؤيته لحل الدولتين

فيما يتعلق بموقف إدارة" ترامب "من فكرة حل الدولتين، بدا واضحاً في البيان المشترك لمستشاريه، أن فكرة حل الدولتين أصبحت مستحيلة ومن الصعب تطبيقها، على الرغم من أن الخطوط العامة لبرنامج ترامب الانتخابي، بدت للوهلة الأولى مؤيدة لحل الدولتين كفكرة عامة، حيث يرى ترامب أن الطريق الأوحد لإنهاء الصراع يتمثل في المفاوضات الثنائية ما بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي،[4] وأن يقتصر دور الولايات المتحدة الأميركية على تسهيل هذه المفاوضات.

لذلك، فهو يعارض أية خطوات فلسطينية يمكن أن تشكِّل، من منظوره، خطوات أحادية الجانب، مثل التوجه للمؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة للاعتراف بدولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967 . فهو يرى أن" الحل يجب أن يكون من خلال مفاوضات الأطراف"، وبالتالي فهو سيقوم باتخاذ أية خطوات تعرقل هذه التحركات، ومن ضمنها إمكانية استخدام" الفيتو ضد أي حلٍّ يتبناه مجلس

---

[1] – قناة الجزيرة الإخبارية، **وزير إسرائيلي :فوز ترامب سيسمح لنا بتوسيع الاستيطان**، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، من الرابط: http: //www. aljazeera. net/news/internationa، بتاريخ: 15-03-2021.

[2] –Readout of the President's Call with Prime Minister Netanyahu of Israel," **The White House, Office of the Press Secretary**, January 22, 2017, accessed on 28/04/2021, at: http: //bit. ly/2j5pZZh

[3] –**Israel approves settlement homes following Trump inauguration**," BBC, January 22, 2017, accessed on 28/4/2021, at: http: //bbc. in/2jcHwNy.

[4] –Ibid.

الأمن الدولي،[1] وفي هذا الإطار، لا يمكن توقع أن تخرج سياسات ترامب عن المواقف الأميركية التقليدية من ضرورة أن تشكِّل المفاوضات الثنائية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي الأساس لأية تسوية مستقبلية للصراع، مع التأكيد على رفض أي تدخلات خارجية سواء من الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي . وبالتالي ستمهد هذه السياسة إطارا مرجعيا لتنفيذ السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وخاصة ما يرتبط منها بالاستيطان وتسريع عملية تهويد الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وبهذا الصدد يقول" إيلان بابيه "وهو من المؤرخين الإسرائيليين التقدميين، بشأن فشل فكرة" حل الدولتين "إن الوضع الراهن يتطلب تعريفا أكثر وضوحا لنضال التحرر الوطني الفلسطيني، وذلك بعد أن بنت القيادات الرسمية المستقبل على المفاوضات وعلى حل الدولتين، فإنه لن تكون هناك مفاوضات في المستقبل المنظور، والنضال يجب أن يلائم نفسه لواقع القرن ال 21، ويتمحور حول ضغط من الخارج ونضال شعبي من الداخل.

وهذا يعتبر بمثابة أفكار عامة يجب تطويرها والتفكير أيضا بدمج قوى يهودية غير صهيونية داخلها . ويؤكد أن لا صلاحية اليوم ولا مستقبلاً لفكرة حل الدولتين، لكن المشكلة أن البدائل غير واضحة بعد و لم يتم العمل على صياغتها بالدقة والتفصيل الكافيين، وهذا هو الوقت المناسب للفلسطينيين للقيام بذلك، ويمكن الدمج بين نموذج ثنائي القومية والدولة الديمقراطية.[2] من جهة أخرى أكد "جدعون ليفي" وهو من أهم كتاب صحيفة هارتس الإسرائيلية، أن فكرة حل الدولتين لم تعد قابلة للتنفيذ وأنه فاتها الوقت.[3]

وفي السياق ذاته، تؤكد رؤية "جيورا أيلاند" صاحب فكرة توسيع غزة فشل خيار "حل الدولتين " وعدم إمكانية الوصول إلى حل نهائي لتغير العوامل التي ساعدت على إبرام اتفاقيات أوسلو، فالظروف لم تعد مواتية للتسوية، فالقيادة الإسرائيلية اليمينية غير مستعدة للقبول بما كان مطروحا في السابق، والقيادة الفلسطينية الحالية تفتقر إلى ما كان يتمتع به" عرفات "وأن حماس أصبحت مخيفة، كما أن الولايات المتحدة لم تعد تتمتع بنفس المركز الدولي كقوة عظمى على النحو الذي كان عام 2000. ويصل هذا الجنرال

---

[1]- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **تقدير استراتيجي (90) مسارات القضية الفلسطينية في برامج مرشحي الانتخابات الرئاسية الأميركية**، يوليو /تموز 2016، من الرابط: http: //www. alzaytouna. Net.، بتاريخ: 26-03-2021.

[2]- مقابلة صحفية أجراها سليمان أبو ارشيدلموقع عرب 47 بتاريخ 2018/12/22 من الرابط: https: //www. arab48. com

[3]- **مركز مدار للدراسات الإسرائيلية، قضايا إسرائيلية**، مقابلة صحفية، جدعون ليفي، ص ص 84-90.

الإسرائيلي، إلى نتيجة مفادها استحالة التوصل إلى تسوية، ليس فقط لأن أية محاولة محكوم عليها بالفشل، : ولكن أيضا لأن تكلفة الفشل من المرجح أن تكون مرتفعة، ويدلل على هذه النتيجة بالأسباب التالية:[1]

– **بالنسبة لجغرافية لإقليم:** فإن الأراضي الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط صغيرة جدا بالنسبة لدولتين قابلتين للحياة.

- **بالنسبة للمستوطنات:** فإن أي اتفاق إسرائيلي – فلسطيني يقضي بإخلاء عدد يصل إلى 100 ألف إسرائيلي، وهذه مهمة تتجاوز قدرة أي حكومة إسرائيلية على تنفيذها، سياسياً واقتصادياً.

- **بالنسبة للأمن:** فإن الانسحاب من 97 % من الضفة الغربية سيخلق وضعا أكثر خطورة لن تكون فيه إسرائيل قادرة على الدفاع عن حدودها، و لم يعد من المقبول في إسرائيل تقديم تنازلات مؤلمة.

– **وبالنسبة لعدم وجود شريك فلسطيني** موثوق به وقوي فإنه من المرجح أن يؤدي الاتفاق الذي تتخلى فيه إسرائيل عن الأراضي الحيوية إلى سقوط الضفة الغربية تحت سيطرة حماس كما حدث في غزة.

– **وبخصوص القدس:** فحتى لو كان من الممكن الموافقة على تقسيم المدينة المقدسة، بأن تصبح الأحياء العربية جزءا من الدولة الفلسطينية، فإن إسرائيل لن تتخلى عن السيادة الكاملة على جبل الهيكل (المسجد الأقصى)، ولن يقبل الفلسطينيون ذلك.

– **أما قضية اللاجئين:** فلن يتخلى الفلسطينيون عن حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، حتى لو قدموا تنازلات متعلقة بعدد الأشخاص الذين سيمارسون هذا الحق، ولا يمكن لإسرائيل أن تعترف بهذا الحق،[2] ما يمكن ملاحظته من خلال الطرح السابق، أنّه، وبغض النظر عن الصياغات الدبلوماسية، وكل التفاصيل والإغراءات والأمنيات، فإن ملخص الصفقة هو ضم الضفة الغربية بدون القدس والمستوطنات إلى الأردن، وتسليم أهل غزة إلى مصر، وإنهاء الوجود الفلسطيني في فلسطين التاريخية، ووضع نهاية لفكرة الدولة الفلسطينية.

---

[1]– مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، غيورا ايلاند، **إعادة التفكير في حل الدولتين، قضايا إسرائيلية**، العدد 34، يوليو 2009، ص ص 59–77، من الرابط: https: //www. madarcenter. Org، بتاريخ: 01–04–2021.

[2]– عامر عبد المنعم، **الرابحون والخاسرون في صفقة القرن**، المعهد المصري للدراسات ، 02–04–2018، من الرابط: https: //eipss-eg. Org، بتاريخ: 26–03–2021.

المطلب الثالث: ترامب وقرار اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل

من المفارقات أن يختار" ترامب" موضوع القدس، وهي أكثر القضايا إثارة للجدل، والأكثر تقلباً في الشرق الأوسط من بين ما يعادل (282) وعدا أعلنها خلال حملته الانتخابية، ورمى بذلك شعلة نار على القضية الأكثر قابلية للانفجار في النزاع المستمر والأكثر حساسية منذ عقود،[2] فرغم نصيحة وزير خارجيته "تيلرسون" ووزير دفاعه "ماتيس" بعدم تغيير وضع القدس حالياً، خوفاً من زيادة مشاعر العداء للولايات المتحدة، وردود الفعل المتوقعة على كل ما هو أمريكي مرابط في الخارج،[3] وهنا يفسر "مارك لاندلر" في مقال له، أن وضع القدس ظل للمرشح والرئيس "ترامب "ضرورة سياسية أكثر منه مشكلة دبلوماسية.

وعند المقارنة بين الإقدام على قرار يثير خيبة أمل لدى الجماعات الأنجليكانية، ومؤيدي إسرائيل، مثل السيد "شلدون أدلسن" أحد أهم ممولي الحزب الجمهوري أو إثارة القلق لدى الحلفاء والزعماء العرب من خلال الإضرار بمبادرته للسلام في المنطقة، قرر الرئيس الوقوف في صف مؤيديه الرئيسيين[1] ، وقبل عشرة أيام من خطابه، دخل على اجتماع فريقه لشؤون الأمن القومي لمناقشة الخيارات الممكنة بشأن قضية القدس، وطلب منهم تحديد "حلولاً أكثر ابتكاراً"؛ فقدم مستشاروه **اقتراحين**:

توقيع قرار تأجيل نقل السفارة مجددا، أو توقيع قرار نقل السفارة لكن مع تأجيل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وتحديد خطة لنقل السفارة.[2] ثمة سبب آخر هو اجتماعاته المتكررة مع ممثلي الجماعات الأنجليكانية المسيحية، الذين دأبوا على حثه من أجل المضي قدما بنقل السفارة الأميركية إلى القدس، من هؤلاء "توني بيركيتر" رئيس مجلس أبحاث العائلة الذي يتذكر كيف عبر الأنجليكانيون والمسيحيون المتمسكون بالإنجيل عن رغبتهم لترامب بشكل واضح في ربط علاقات خاصة مع إسرائيل.[3]

ورغم ترسخ معادلة الربح والخسارة في عقلية رجل الصفقات، تجاوز ترامب القواعد الأساسية في الواقعية السياسية وخدمة المصالح الذاتية الأميركية المتوارثة في الفلسفة السياسية للحزب الجمهوري، ويمكن اعتبار موقفه من القدس، خطة أحادية دون قيمة استراتيجية محددة للولايات المتحدة، لقد تطوع بالتخلي عن حماسته للفوز وهو وازع رئيسي في منظوره إلى إبرام الصفقات. وكان "ترامب" قد ذكر في كتاب له بعنوان

[1] –Mark Landler, **op. cit**.

[2] – محمد الشرقاوي ، **مرجع سابق.**

[3] –Mark Landler, **op. cit**, https: //www. nytimes. com

"التفكير في الأمور الكبيرة، وقال أنا أعشق تحقيق الأهداف الكبرى والتوصل إلى الصفقة الكبرى، وأعشق أيضا سحق الطرف الآخر، وجني ثمار الصفقة، لماذا؟ لأنه ليس هناك أعظم من الفوز.[1]

يقول "توماس فريدمان"، أشهر كُتاب نيويورك، والذي يتابع تطورات السياسة الخارجية منذ ثلاثين عاما :إن ترامب لا يرى نفسه رئيساً للولايات المتحدة، إنما يعتبر نفسه رئيسا لقاعدته الانتخابية، وهذا بسبب أنها هي مصدر التأييد الوحيد المتبقي له، هو يشعر أنه بحاجة، لأن يقدم إلى قاعدته الشعبية باستمرار من خلال تحقيق وعوده الانتخابية الخام وغير القائمة على تصورات سليمة عندما كان يطلقها جزافًا خلال الحملة الانتخابية، لم أَرى قط رئيسا يتخلى عن الكثير مقابل العائد الضئيل بداية بالصين ونهاية بإسرائيل.[2]

ويقول" مارتين أنديك"، السفير الأمريكي السابق في إسرائيل والمبعوث الخاص في المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية ونائب رئيس مركز بروكينغز للأبحاث :كان قرار "ترامب" إغراء لقاعدة الإنجيلية المسيحية والمتشددة، ويتفق معه "ستيفن سبيغل"، مدير مركز تطوير الشرق الأوسط في جامعة كاليفورنيا، بأن إرضاء الداعمين اليهود والمسيحيين المحافظين كان عاملاً أساسياً في قرار ترامب.[3] وأنه على قناعة من أن قرار ترامب وجه ضربة قاصمة لعملية السلام في الشرق الأوسط، إذ أضر كثيراً بصورة واشنطن في المنطقة.

---

[1] –Steven Watts, "**What Donald Trump's Books Say About Winning**", The Atlantic, Nov. 12, 2017. https: //www. theatlantic. com/entertainment/archive2021/04/25what-donald-trumps-books-say-about-

[2] – Thomas Friedman, "**Trump, Israel and the Art of the Giveaway**", (the New York Times, Dec. 6, 2017), p58.

[3] – **ببان وراء قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل،** من الرابط: https: //www. dw. com/ar/، بتاريخ: 29-03-2021.

المبحث الثالث: صفقة القرن رؤية سياسية جديدة أم رزمة إنسانية

بعد وصول "ترامب" لم يكن الترقب يدور فقط حول شكل السياسة الدولية أو ما سيحدث داخلياً في الولايات المتحدة، بل كثر الحديث مؤخراً، عن شيء يجهز في دهاليز السياسة الأمريكية، وفي دائرة التداول السياسي والإعلامي، وذلك بالتنسيق مع دول إقليمية عرفت باسم ب "صفقة القرن"، بدأت تتكشف خيوطها شيئا فشيئا وسط غموض جديد يحيط بمضامينها وأطرافها، فضلًا عن استحقاقاتها السياسية والاقتصاد ية والأمنية، والتي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية .إلا أن المستويات الفاعلة في الصفقة سواء القوى الإقليمية أو الدولية، تشير أن ما يجهز ليس خاصا بالقضية الفلسطينية فحسب، بل يشمل منطقة الشرق الأوسط بالكامل، ومن هنا تأتي أهمية استشراف شكل صفقة القرن القادمة بأبعادها المختلفة.[1]

فمصطلح "صفقة القرن" ليس جديداً، بل تردد سنة 2006، عندما تم الحديث عن عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك "أولمرت"، أو ما عرف بتفاهمات "أولمرت/عباس"؛ وما تسرب حينها من أنها اتفاقات تنتظر الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها، وهي الانتخابات التي لم تأت بما يشتهي أولمرت.

وفي 20 سبتمبر/أيلول 2018، تمت إعادة طرح المصطلح مع وجود إدارة ترامب في الولايات المتحدة، وتوفر البيئة الإقليمية والدولية الداعمة للسعي في استكمال المخططات.[2]

المطلب الأول: محاور صفقة القرن ودلالاتها الجغرافية

أجمعت وسائل الإعلام الدولية والإقليمية، أن "جاريد كوشنير" صهر ومستشار "ترامب" هو عراب صفقة القرن، ويضم في فريقه عددا محدودا من الأعضاء، وبينهم "جيسون جرينبلات" مبعوث عملية السلام في الشرق الأوسط، وهو يهودي أرثوذكسي عمل محاميا في مجال العقارات، وكان مقربا ل"ترامب " منذ عقود .وتتحدث وسائل الإعلام العالمية عن زيارات سرية ومعلنة قام بها كوشنر وفريقه إلى عواصم إقليمية تعتبرها واشنطن أهم مفاتيح المنطقة، وأهم أدوات الترويج لصفقة القرن المثيرة، ومن بينها الرياض والقاهرة

[1]– محمد أبو سعدة، **صفقة القرن قراءة في الأبعاد والمسارات**، المعهد المصري للدراسات، 2017/03/06، من الرابط: https: //eipss-eg. Org، بتاريخ: 31-03-2021.

[2]– محسن صالح، مركز الزيتونة للدراسات، **" صفقة القرن . .هل ستمر؟"!**، 25-01-2018: من الرابط: . https: //www. alzaytouna. Net، بتاريخ: 01-04-2021.

وتل أبيب .ويقول "صائب عريقات" مسؤول دائرة المفاوضات في تقرير له، إن صفقة القرن تتكون من12 بنداً، وتتضمن الخطوط العريضة ما يلي:[1]

- الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارتها إليها؛ أن تكون عاصمة لدولة فلسطين في ضواحي القدس (خارج إطار 6 كيلومتر) عن حدود عام 1967 ؛ الإعلان خلال شهرين أو ثلاثة على أبعد حد، على موافقة إدارة الرئيس "ترامب" على ضم الكتل الاستيطانية، وهي مسألة لا تزال قيد التباحث الأمريكي الإسرائيلي، ف" نتنياهو" يطرح ضم 15%، فيما يقترح "ترامب" 10%، الإعلان عن "مفهوم أمني مشترك" للدولة إسرائيل ودولة فلسطين كشركاء في السلام .ويشمل هذا المفهوم، أربع نقاط، وهي أن دولة فلسطين "مترعوة السلاح مع قوة شُرطية قوية"، و"إيجاد تعاون أمني ثنائي وإقليمي ودولي" وربما يشمل مشاركة الأردن ومصر وواشنطن، والباب سيكون مفتوح أمام دول أخرى، مع "وجود قوات إسرائيلية" على طول نهر الأردن والجبال الوسطى، وذلك لحماية الدولتين.

وأخيرا "تبقى إسرائيل على صلاحيات الأمن القصوى، بيدها لحالات الطوارئ.[2] كذلك يضيف "عريقات"، حول بنود أخرى تتضمنها الصفقة، انسحاب القوات الإسرائيلية، وإعادة تموضعها تدريجياً، خارج المناطق (أ + ب)، في الضفة الغربية، مع إضافة أراضي جديدة من المنطقة (ج)، وذلك حسب الأداء الفلسطيني (دون تحديد جدول زمني)، وتعلن دولة فلسطين بهذه الحدود، وتمثل المناطق (أ) نحو 18% من مساحة الضفة، وتسيطر عليها السلطة الفلسطينية أمنيا وإداريا، فيما تمثل مناطق (ب) 21% وتخضع لإدارة مدنية فلسطينية وأمنية إسرائيلية، أي أن تكون الدولة الفلسطينية، على مساحة قطاع غزة الموسع بالإضافة ل 39% من مساحة الضفة الغربية؛ اعتراف دول العالم، بدولة إسرائيل ك"وطن قومي للشعب اليهودي"، وبدولة فلسطين ك"وطن قومي للشعب الفلسطيني"؛ تقوم إسرائيل، بضمان حرية العبادة في الأماكن المقدسة للجميع مع الإبقاء على الوضع القائم بها حالياً؛ قيام إسرائيل بتخصيص أجزاء من مينائي أسدود وحيفا، ومطار اللد للاستخدام الفلسطيني، على أن تكون الصلاحيات الأمنية بيد الدولة العبرية؛ إيجاد ممر آمن بين الضفة وقطاع غزة تحت السيادة الإسرائيلية؛ وأن تكون "المياه الإقليمية"، والأجواء، والموجات

---

[1]- أمجد النبهان، وكالة الأناضول، **عريقات يكشف تفاصيل صفقة القرن الأمريكية (عرض وثيقة)**، 21-01-2018 ، من الرابط: https: //www. aa. com. tr/ar، بتاريخ: 28-03-2021.

[2]- أمين محمد، **صفقة القرن ...هكذا يريد ترامب حل القضية الفلسطينية** ، الجزيرة نت ، 04-02-2018، من الرابط: http: //www. aljazeera. net/news/reportsandinterviews .، بتاريخ: 04-04-2021.

الكهرومغناطيسية" للدولة الفلسطينية تحت سيطرة إسرائيل، دون الإجحاف بحاجات دولة فلسطين؛ إيجاد "حل عادل لقضية اللاجئين من خلال دولة فلسطين.[1]

المطلب الثاني: صفقة القرن ودلالتها السياسية

تاريخياً سعت الولايات المتحدة لحل القضية الفلسطينية من منظور إنساني، ولعل كل المشاريع التي طرحتها على مر الإدارات المتعاقبة تؤكد هذا المسعى الأمريكي، وصفقة القرن ليس استثناء أو خروج عن التقليد الأمريكي، ومن أهم دلالات الصفقة السياسية كما يسعى إليها القائمين عليها من فريق البيت الأبيض، فكافة المبادرات الخاصة بالعملية السلمية نصت على إقامة علاقات عربية علنية مع إسرائيل، بعد التوصل إلى اتفاقية سلام، إلا أن الوضع في صفقة القرن، يقوم على تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية، قبل البدء بالعملية السلمية، كدافع" تحفيزي "لإسرائيل من أجل التوصل لعملية سلمية؛ وليس بعدها، وهو بند في غاية الخطورة، لأن ذلك من شأنه تغييب الموقف العربي بالكامل عن مشهد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مما يجعلها تنفرد بالقضية الفلسطينية وتصفيتها بالطريقة والشكل الذي تريده.[2]

ومؤشرات ذلك كثيرة، سواء عبر تصريحات رسمية، أو غير الرسمية،[3] كذلك ما تناولته وسائل الإعلام عن وجود ضغوط سعودية على السلطة الفلسطينية من أجل القبول بصفقة القرن.[4]

بالإضافة لما سبق من دلالات سياسية، تحاول واشنطن من خلال خطتها إنهاء قضية اللاجئين، والعمل على إغلاق هذا الملف وهي تسعى لإقناع الدول العربية لتوطين اللاجئين في أماكن تواجدهم، لاعتبار هذا الملف هم الأهم في ملف الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وفي ضوء ذلك قامت الولايات المتحدة بوقف حصتها من الدعم المقدم ل"الأونروا.[5] وعليه فمسألة اللاجئين الفلسطينيين، قد تعد إحدى المعطلات الرئيسية لأي تسوية أو صفقة، انطلاقا من تشعباتها.

---

[1]- امجد النبهان، **وكالة الأناضول، مرجع سابق.**

[2]- محمد أبو سعدة، **صفقة القرن قراءة في الأبعاد والمسارات، مرجع سابق.**

[3]- موقع أوروبا نيوز، **الرياض أهم من_القدس يثير أزمة على مواقع التواصل**، 22-11-20108، من الرابط: http: //arabic. euronews. com/2017/11/23/controversy-over-hashtag-about-riyadh-and-jerusalem-on-twitter، بتاريخ: 02-04-2021.

[4]- محسن صالح، **مركز الزيتونة للدراسات، " صفقة القرن . .هل ستمر؟، مرجع سابق.**

[5]- موقع روسيا اليوم، **" الخارجية الفلسطينية :قرار واشنطن بشأن" الأونروا "يفضح خفايا" صفقة القرن"** ، 17-01-2018، من الرابط: https: //arabic. rt. com/middle_east/921774، بتاريخ: 27-03-2021.

المطلب الثالث: مواقف الفاعلين الرئيسيين من الصفقة، وتأثيراتهم

أولا: الفلسطينيون

هناك رفض تام رسمي وغير رسمي للصفقة، ومضمونها، وآليات طرحها، والهدف التكتيكي منها مل لم يكن يقود إلى دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وقابلة للحياة، بل هناك تخوف فلسطيني من أن يكون هدف الصفقة هو التخلص من القضية الفلسطينية وتحويلها من قضية سياسية إلى قضية إنسانية بامتياز عبر استغلال ما تعيشه غزة من حصار ووضع اقتصادي صعب وارتفاع في نسبة البطالة. ولعل محاولات فريق المفاوضات الأمريكي من تعاطيهم مع ملف غزة ومحاولة فصله عن القيادة الفلسطينية يزيد الشكوك اتجاه رفض الصفقة جملة وتفصيل، وموقف قيادة السلطة ورفضها التام للقاء أي مسؤول أمريكي يؤكد على حالة الشك من الصفقة وأبعادها الاستراتيجية على المشروع الوطني الفلسطيني.

من جانبها أكدت حركة "حماس"، أن أي حلول أو تسويات تتعارض مع حق الشعب في الاستقلال والعودة وإقامة الدولة لن يكتب لها النجاح، وأن كل صفقة تنتقص من الحق التاريخي في فلسطين ستتصدى لها الحركة.[1] وبغض النظر عن هذه الأفعال المحتملة لما يمكن أن يقوم به "ترامب" بشأن صفقة القرن، بيد أن الفلسطينيين قالوا له ببساطة :"إنك مَقال"، على غرار عباراته الشهيرة التي كان يطرد بها الراغبين في تسيير شركاته التجارية ضمن البرنامج التليفزيوني The Apprentice.[2]

ثانيا: إسرائيل

كعادتها، إسرائيل ترفض كل خطة أو حل أو صفقة تتضمن تقديم والتنازل عن أراضي للفلسطينيين، وهناك إجماع إسرائيلي على رفض إقامة دولة فلسطينية غرب نهر الأردن.[3] وهي تدرك تماماً أن الوقت يلعب في صالحها سواء على المستوى الفلسطيني وامتلاكها القدرة على فرض حقائق على الأرض والاستمرار في بناء المستوطنات وتهويد القدس وفرض شروطها على أي عملية مفاوضات، أو على المستو الإقليمي وما يحدث من حالة انهيار في الموقف العربي جراء ما سمي بالربيع العربي، كذلك إن الانقسام الفلسطيني وما تسببه في إحداث ضعف في هيكلية وبنية النظام السياسي الفلسطيني، وقيام إسرائيل باستغلال هذه الحالة

---

[1]- إسماعيل هنية :**هناك من يسعى لإتمام (صفقة القرن) بغطاء فلسطيني**، موقع روسيا اليوم، 05-08-2018، من الرابط: https: //goo. gl/hBzEaH .، بتاريخ: 26-03-2021.

[2]- محمد الشرقاوي، **ما بعد قرار ترامب بشأن القدس، مرجع سابق.**

[3]- **الليكود :(لا) للدولة الفلسطينية ويجب الاستعداد لانهيار السلطة**، موقع روسيا، 28-08-2018، من الرابط: https: //goo. gl/etD4kr .، بتاريخ: 01-04-2021.

والإعلان في كل مناسبة، أن لا طرفاً فلسطينياً يمكن التفاوض معه، وأنها تقوم بين كل فترة وأخرى بشأن حملات عدوانية وحروب طاحنة ضد الفلسطينيين. وقد شككك "نتنياهو" أثناء حديثه مع الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" بشأن جهود السلام الأمريكية، معتبراً أنه من الصعب دفع المبادرة الأمريكية، قائلاً:

"لست متأكداً هل سيستطيع الرئيس "أبو مازن" الوفاء بالتزاماته، وذلك لأسباب سياسية داخلية،[1] ويضع عدداً من الشروط التي يجب أن يوافق عليها الفلسطينيون للقبول بحل الدولتين، والتي تجعل من الدولة الفلسطينية مجرد اسم لدولة مترعة السلاح والسيادة، ولا تتوفر فيها مقومات الدول الطبيعية والسياسية المتعارف عليها عالميا؛ الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل شرطاً أولياً للتسوية السياسية، والتنازل عن حدود ما قبل 4 يونيو/حزيران1967 ، والسيادة على القدس، والدولة، واللاجئون، والسلاح، كلها قضايا تصر عليها حكومة اليمين الإسرائيلي.[2]

المطلب الرابع: صفقة القرن والفرص الممكنة

لاشك أن الظروف الموضوعية التي تحيط بخطة "ترامب" والتي تعرف باسم صفقة القرن، شكلت فرصة سانحة للتو صل إلى صيغة شاملة، يحقِّق فيها الطرف الإسرائيلي ما يرجوه من مصالح وأهداف استراتيجية، على حساب الحقوق الفلسطينية، ومن ذلك الفرص الممكنة لنجاح الصفقة.[3]

أولاً :حالة الانقسام الفلسطيني وتعطيل المصالحة الفلسطينية، وتشديد الخناق على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وتعاظم إجراءات الحصار، بما يدفع بعض الأطراف إلى الاستفادة من ذلك بفرض خيارات محددة ذات بعد إنساني، بل العمل على إضعاف السلطة الفلسطينية، وتهميشها، وتجاهلها، فضلًا عن ضعف الموقف الفلسطيني عموما، وافتقاده الظهير الإقليمي والدولي المساند، إضافة للأزمة الاقتصادية المزمنة لدى السلطة الفلسطينية.

ثانيا: التغير الواضح في طبيعة المواقف ولغة الخطاب لدى عواصم عربية بشأن مستقبل القضية الفلسطينية، وأنّها لم تعد القضية المركزية، وأن الخطر الحقيقي يتمثل في المشروع الإيراني، ترافق ذلك مع بروز توجهات

---

[1]- **نتنياهو يقول لماكرون إنه متشكك بشأن جهود السلام الأمريكية، موقع وكالة رويترز،** من الرابط: https: //goo. gl/FGBCM6، بتاريخ: 26-03-2021.

[2]- **مطهر الصفاري، فلسطين صفقة القرن التحديات والفرص، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ،** أوراق سياسية ، 04-10-2018، من الرابط: http: //fikercenter. Com، بتاريخ: 25-03-2021.

[3]- عبد الرحمن حامد، **صفقة القرن السياق وفرص التحقيق،** موقع عربي 2، 19-047-2018، من الرابط: https: //arabi21. com/story/، بتاريخ: 01-04-2021.

تطبيعية من بلدان خليجية وعربية عبرت عن نفسها علانية في صورة تصريحات إعلامية أو زيارات دولة الاحتلال، أو الحديث عن مبادرات ومشاريع اقتصادية ضخمة، بما ينسجم مع توجهات صفقة القرن المحتملة.[1]

ثالثًا :وجود حليف أمريكي يتبنى بصورة غير متوازنة دعم إسرائيل، فقد أعلن "ترامب" في أكثر من مناسبة أن إدارته ستسعى مستغلة نفوذها وقوتها، إلى فرض صيغة الحل النهائي على أرض الواقع، وظهر ذلك في الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها، علاوة على حجب التمويل الأمريكي عن الأونروا وإضعاف دورها، وهي التي تعد رمزا للقضية الفلسطينية في الذاكرة الجمعية.

ويقول مدير مركز مسارات للأبحاث والدراسات "هاني المصري"،[2] أن واشنطن تحاول تطبيق خطتها عبر مدخل اقتصادي من بوابة التسهيلات الإنسانية خصوصا لقطاع غزة في استخدام صريح لواقع الانقسام الفلسطيني الداخلي، ويرى أن الموقف الرسمي للدول العربية رافض لصفقة القرن الأمريكية، ولن تستطيع الموافقة عليها من دون قبول الجانب الفلسطيني الذي يعول على تأييد عربي وإسلامي له في مواجهة واشنطن، ولكنه يشدد على أن القيادة الفلسطينية لن تتمكن من مواجهة صفقة القرن من دون إعداد خطة واضحة تستند أساسا على إنهاء الانقسام الداخلي وتعزيز موقفها بالرفض الشعبي الواسع لها، إضافة إلى التحرك الدبلوماسي الكثيف مع الدول المناصرة للموقف الفلسطيني.

---

[1]- عبد الرحمن حامد، **صفقة القرن السياق وفرص التحقيق، مرجع سابق.**

[2]- تحليل إخباري، **الرفض الفلسطيني والعربي عقبة بارزة أمام صفقة القرن الأمريكية**، موقع أرابيك نيوز، 26-06-2018، من الرابط: http: //arabic. news. cn/2018-06/26/c_137282213. Htm، بتاريخ: 03-04-2021.

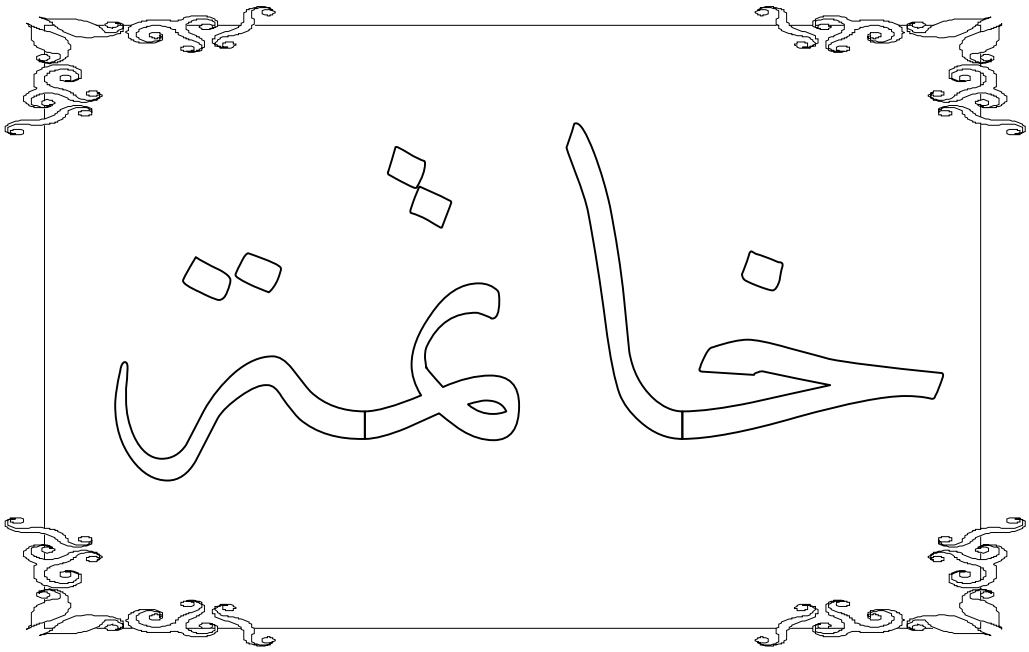
خاتمة

خاتمة

مما سبق يظهر أن الموقف الأمريكي بدا تاريخيا ولازال رهينة للموقف الإسرائيلي، ومتماشي مع شروطه فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أن أسس العلاقة الثنائية المتداخلة والمترابطة ما بين أيديولوجيات وتشابكات دينية واجتماعية ترى في إسرائيل تحقيقا وتجسيدا لنبؤه توراتية، أو توفرا لبنية سياسية واقتصادية أمريكية دائمة لإسرائيل، أو تعبر عن ترابط استراتيجي يتعلق بالإمبريالية الأمريكية، تشكل من خلالها بنية تحتية رصينة لاستمرارية الدعم الأمريكي للمشروع الإسرائيلي القائم على أساس أن لا دولة فلسطينية غرب نهر الأردن.

فموقف الإدارة الأمريكية اليوم مع وجود الرئيس "ترامب" وفريق العمل معه والذي يتبنى مواقف إسرائيل هو امتداد طبيعي لمواقف أمريكية ممتدة منذ بدايات القرن العشرين، وسيستمر في التنامي والتبني حتى ولو تعرضت هذه المواقف مع القانون الدولي. فالولايات المتحدة سعت دوما ومن خلال كل المشاريع التي حاولت طرحها العمل على تحويل القضية الفلسطينية من قضية سياسية إلى قضية إنسانية، وصفقة القرن ليس استثناء.

وفي ظل كل ذلك، يمكننا القول أن القول أن " صفـــقة القرن "، أو " صفقة العصر "، أو " الصفقة النهائية "، تعني المنطقة التي تريد الولايات المتحدة أن توصل القضية الفلسطينية إليها. فمضمون الإجراءات والسياسات الأمريكية، تعني الخطط الأمريكية لإزالة ملفات " قضايا الحل النهائي "، والانسحاب من أي التزام فلسطيني وفق قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات الدولية، ومن ثم السعي لفرض تسوية سياسية جديدة ، تحاكي الرؤية الإسرائيلية التوسعية، و إنهاء المطالب الفلسطينية بدولة مستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967 م و عاصمتها القدس، وحذف ملف اللاجئين ، وتتعمد الخطة الأمريكية على الاقتصاد كمدخل لتسوية الصراع، بدلا من الحل السياسي.

وعلى مر سنوات طويلة لم تقدم الولايات المتحدة التي سعى الجانب العربي إلى اعتبارها وسيطا نزيها أي مبادرة تناولت الحديث عن إقامة دولة فلسطينية مستقلة بشكل صريح، بل تبنت دوما الموقف الإسرائيلي الرافض لأي قرار أممي يكون مرجعا لعملية سلام حقيقية وذات معنى. الواضح، أن كافة السيناريوهات التي يمكن رسمها لحدود التدخل الأمريكي في مرحلة ترامب تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لا يبشر بالكثير من التفاؤل لإحياء امال الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة كاملة السيادة في المستقبل القريب، خصوصا، إذا كان ما رشح و استشرف صحيحا عن "صفقة القرن"، فنحن لسنا أمام صفقة تاريخية تقدم حلولا ناجعة أو مقبولة، و إنما أمام محاولة جديدة لتصفية قضية فلسطين، و محاولة

لفرض معادلة جديدة على المنطقة تهدف أولا لإغلاق الملف الفلسطيني، ومزيد من الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة.

و أخيرا يمكن القول، إن قرار ترامب في ما يتعلق بمواقفه المختلفة من القضية الفلسطينية، قد وضع المسمار الأخير في نعش محادثات السلام و اتفاق اوسلو، وحرر الفلسطينيين من وعد غير منجز من قبل وسيط سلام غير محايد، وقد تشكل هذه الفرصة للقيادة الفلسطينية كي تهتدي إلى إعادة تركيب إستراتيجيتها من رد الفعل إلى مسعى استباقي و مستقبل من أجل تحقيق أهدافها الوطنية بمساعدة قوى إقليمية و دولية أخرى.

***نتائج الدراسة**

توصلت الدراسة إلـــى النتـــائج التالـــية:

1- لا تملك الإدارة الأمريكية "صفقة" تسوية جاهزة البنود لعرضهـــا على الأطراف المعنية، ويتضح ذلك، من خلال التصريحات الأمريكية المناقضة حول الإعلان عنها تارة، و تأجيلها لإعادة صياغتها مرة أخرى، بالرغم من أن مفهوم "الصفقة" إعلاميا، يعني رؤية الإدارة الأمريكية- ترامب لإنهاء الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني.

2- إن تعقيد الصراع، ناتج عن مخالفة قرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة بين الأطراف، وليس في مضمون القرارات والاتفاقيات، حتى تقدم الإدارة الأمريكية تسوية سياسية جديدة بعد فرض إجراءات و سياسات تستهدف إنهاء ملفات "الحل النهائي" تحـــت مسمـــى "الصفقة".

3- تجـــاوزت الولايات المتحدة في عهد الرئيس دونالد ترامب مرحلة الدعم والانحياز لإسرائيل، رغم إعلان الإدارة نيتها لحل الصراع القائم، فالسياسات و الإجراءات الأمريكية ضد القضية الفلسطينية، توضح بشكل جلي أن الإدارة الأمريكية شريكا مع حكومة الاحتلال في تنفيذ المشروع الإسرائيلي التوسعي القاضي إلى تصفية القضية الفلسطينية.

4- تتضمن خطة ترامب أن يشمل الاتفاق النهائي الإعتراف بإسرائيل بوصفها دولة يهودية، و إنهاء الصراع، حتى لا تكون هناك أي إمكانية لمطالبات جديدة يتقدم بها الفلسطينيون.

5- إن الصراع الجاري على أرض فلسطين ليس نزاعا على الحدود، ولا خلافا حول طبيعة السلام و أشكاله و تفصيلاته، ولا بين المتطرفين والمعتدلين، ولا حول إقامة مؤسسات الدولة الفلسطينية أولا، أو الأولوية لإنهاء الاحتلال على أهمية كل ما تقدم ... و إنما هو صراع وجود، تحاول من خلاله الحركة

الصهيونية استكمال تحقيق مشروعها الذي لا يعترف بالشعب الفلسطيني وبحقوقه من دون أي استعداد لحل وسط.

6- تشير معظم التقارير أن إدارة ترامب فشلت في معالجة المشكلة الأساسية في السنوات الأربع منذ إستلامها لمنصبها. وبدلا أن ترتكز رؤية ترامب المسمات " السلام من أجل الإزدهار " على معايير القانون الدولي و الإجماع العالمي استندت خطته على نزواته الشخصية ونزوات نتنياهو. وبغض النظر عن افتراض ترامب بأن رؤيته ستقوم على جلب السلام، تشير كافة المؤشرات إلى عكس ذلك تماما.

7- إن إدارة ترامب ساهمت في تكريس الصراع دون حل، ودون رادع لإسرائيل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1-الكتب

1- أبو بكر سعودي هالة ، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1986.

2- أبو عامر علاء ، **العلاقات الدولية، الظاهرة والعلم، الدبلوماسية والإستراتيجية**، عمان: دار المشرق للنشر والتوزيع، 2004.

3- أبي ظاهر رنا ، **الاستخبارات الأمريكية منذ التأسيس والعصر الحديث**، بيروت :الدار العربية للعلوم، ط 1 ، 1992.

4- أحمد هويدي علي صلاح ، **العلاقات الدّولية مفهومها وتطورها**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر،2008.

5- إسماعيل الشاهر شاهر وآخرون، **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما و ترامب**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017.

6- الجراد خلف ، **أبعاد الاستهداف الأمريكي**، دمشق: دار الفكر، ط1، 2003.

7- السلطان جمال ، **الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1979-2000**، عمان، دار وائل لنشر، 2002.

8- السيد حسين عدنان ، **نظرية العلاقات الدولية**، بيروت: الجامعة اللبنانية، 2003.

9- الشرطي طارق زياد ، **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية :عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة**، عمان: دار الو ا رق للنشر والتوزيع، 2013.

10- الكيلاني ماجد عرسان ، **صناعة القرار الأمريكي**، عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع، 2005.

11- المطيري عبد العزيز بن داخل ، **الأصولية الإنجيلية المعاصرة تعريفها، نشأتها، أبرز عقائدها**، جامعة الملك سعود: 2009.

12- النعيمي أحمد، **السياسة الخارجية**، الأردن :دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2011.

13- الياسري ظاهر ، **مكافحة الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية تحليلية**، الأردن :دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.

14- أمين المشاقبة، سعد شاكرشلبي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990-2008**، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، ط 01، 2012).

15- بالمر جيلين ، مورجان كليفتون ، **نظرية السياسة الخارجية**، تر: عبد السلام علي النوير، الرياض: النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود،2011.

16- بدوي محمد طه ، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، بيروت: دار النهضة، د. ت. ن.

17- بريجنسكي زبيغنيو ، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، تر : عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2004.

18- بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، **المدخل في علم السياسة**، مكتبة القاهرة: الأنجلو المصرية، الطبعة العاشرة، 1988م. وانظر كذلك: مجموعة من أساتذة الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، **مبادئ العلوم السياسية**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1990م.

19- بيتر مارش ، **صنع السياسة الخارجية والمهارات الدبلوماسية**، ترجمة المركز الثقافي للتعريب والترجمة، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009.

20- تيري جانيس ، **إدارة كارتر والفلسطينيون، ترجمة، كوكب الريس**، القدس: جمعية الدراسات العربية، 1975.

21- تيري جانيس ، "دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط " .**المستقبل العربي**، العدد 261 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2000.

22- جندلي عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية، والنظرية التكوينية**، الجزائر :دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.

23- جنسن لويد ، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1989.

24- حسنين محمد ، **هيكل الإمبراطورية الأمريكية والإعارة على العراق**، القاهرة: دار الشروق، ط 3، 2004.

25- حسين سالم مرجين، السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، **مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة طرابلس، ليبيا، (2014).

26- دلكر ادريس و وافي أحمد ، **النظرية العامة للدولة والنظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1989**، الجزائر :المؤسسة الجزائرية للطباعة، 2001.

27- دو فرجيه موريس ، **الأحزاب السياسية**، بيروت :دار النهار للنشر، ط 1 ، 1972.

28- زايد عبيد الله مصباح ، **السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات والاستراتيدجية الاقتصادية والسياسية، طرابلس: دار التاالة، ط02، 1999.

29- سليم محمد السّيد ، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998.

30- سليم محمد السيد ، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين**، مصر: دار الأمين للطباعة و النشر والتوزيع، ط1،2002 .

31- شاش طاهر ، **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات**، القاهرة: دار الشروق، ط 1، 1995.

32- شريف حسين ، **فلسطين من فجر التاريخ إلى انتفاضة الأقصى وتوابعها 2002**، القاهرة: مج 2، الهيئة المصرية للكتاب، ط 1، 2003.

33- شريف حسين ، **مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية–** هنري كيسنجر- ، مصر: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973.

34- صبري مقلد اسماعيل ، **العلاقات السياسية الدولية**، الكويت: ذات السلاسل، 1985.

35- - طويل نسيمة ، **السياسة الخارجية الأمريكية دراسة في المفهوم والرؤى والمقاربات النظرية ، الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة تحليلية**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018.

36- - عايش حسني ، **أمريكيا الإسرائيلية وإسرائيل الأمريكية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2006.

37- عبد المجيد وحيد ، **العلاقات الفلسطينية الأمريكية في غسان سلامة وأخرين، السياسة الأمريكية والعرب** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2 ، 1985.

38- عبيد الله مصباح زايد ، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001.

39- عبيد الله مصباح زايد ، **السياسة الخارجية**، طرابلس: دار التالة ،ط2، 1999.

40- عمر عبد الجواد ، **العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في شرق أوسط متغير ما بين تقارب وتباعد،** مركز مسارات لأبحاث السياسات الدراسات الاستراتيجية، ط1، أيلول 2018.

41- عيادي إسلام ، **الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، في الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة تحليلية،** برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018.

42- فريش نورتن، ريتشارد ستيفتر ، **الفكر السياسي الأمريكي،** تر : هشام عبد الله، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1991.

43- قبسيس هادي ، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين :الواقعية و المحافظية الجديدة،** بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2008 **.**

44- لغز ترامب، **ملامح السياسة الأمريكية الجديدة، تقدير موقف،** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 07 ديسمبر).

45- مان ميشال ، **موسوعة العلوم الاجتماعية،** ترجمة عادل مختار الهواري و سعد عبد العزيز مصلوح، مصر :دار المعرفة الجامعية، 1999.

46- محمد ربيع عبد العزيز ، **صنع السياسة الأمريكية والعرب،** عمان: منشورات دار الكرمل، 1990.

47- مصباح عامر ، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،** الجزائر: المكتبة الجزائرية، 2005.

48- مهنا محمد نصر ، **العلوم السياسة بن الحداثة والمعاصرة،** الإسكندرية، منشأة المعارف، 2002.

49- موسى محمد ، **أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي،** بيروت: دار البيارق، ج01، 1993.

50- ميرل مارسيل ، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، تر:حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986.

51- ناي جوزيف ، **القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب،** ترجمة: إبراهيم محمد علي، أبريل 2004.

52- ناي جوزيف ، **المنازعات الدولية :مقدمة للنظرية و التاريخ،** ترجمة :أحمد أمين الجمل و مجدي كامل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، الطبعة الأولى، 1997.

53- ناي جوزيف ، **مفارقة القوة الأمريكية** . تر :محمد توفيق البحيري، الرياض :مكتبة العبيكان، 2003.

54- ويسام شكلاط ، **باراك أوباما والسياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط ثنائتي التراجع والانكسار، الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة تحليلية،** برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018.

55- جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة،** ترجمة: د. عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة، 1999م.-

56- حتي ناصيف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية،** بيروت: دار الكتاب العربي، ط 1، 1985.-

57- رجب عبد الحميد، **مبادئ العلوم السياسية،** القاهرة: دار ابو المجد للطباعة، **2011.-**

58- -قرني بهجت و هلال علي الدين ، **السياسات الخارجية للدول العربية،** ترجمة جابر سعيد عوض، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسة، ط2 ، 2002.

2-المذكرات والرسائل والأطروحات الجامعية

1- أبو مطلق هناء إبراهيم ، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 2002-2008،** غزة: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، 2011.

2- أحمد المشهداني سلام علي ، **صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية،** الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك: رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية، 2013.

3- الغول موسى يوسف ، **تأثير العامل الديني في السياسة الخارجية لإدارة الرئيس جوج دبليو بوش تجاه منطقة الشرق الأوسط،** فلسطين: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الدولية، كلية الدراسات العليا، جامعة بيروت، 2011.

4- الودية أحمد ، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2008،** غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2009.

5- رسولي أسماء ، **مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001،** جامعة باتنة: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011.

6- رياض حمدوش ، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 22 سبتمبر 2001**، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010-2011.

7- سعودي هالة أبو بكر ، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1947-1973**، جامعة الجزائر: رسالة ماجستير ، معهد العلوم السياسية، 2006.

8- سلمان حسن ، **السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في الفترة 1993-2001**، القاهرة: رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007.

9- سليم أمل الوزير ، **العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 2000-2008**، غزو: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، 2014.

10- سنكات خالد أحمد طاهر ، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأمم المتحدة 1990-2004**، جامعة القاهرة: رسالة دكتوراه، معهد العلوم السياسية، 2005.

11- شراب ناجي صادق ، **سياسة أمريكيا الخارجية تجاه إسرائيل 1956-1967**، القاهرة: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1976.

12- صايج مصطفى ، **السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية :التركيز على إدارة جورج ولكر بوش 2000-2008، الجزائر**: أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006-2007.

13- علالي حكيمة ، **البعد الأمني في السياسة الخارجية – نموذج الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010-2011.

14- عليلي موني ، **السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة**، جامعة الجزائر : مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية.

15- قادري مليكة، **مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية، التدخل الأمريكي في العلاق، دراسة حالة**، جامعة باتنة: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، كلية الحقوق، ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009.

16- وئام محمود سليمان النجار، **التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001-2008**، غزة: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2012.

17- الشوربجي منار ، **الكونغرس الأمريكي المؤسسة المنسية عربيا**، جامعة القاهرة: رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، .2001

3-المجلات والتقارير

1- **"من يصنع السياسة الأمريكية تجاه العرب**. "مجلة البصيرة، العدد 7، 2004.

2- أبو رمان محمد سليمان ، محمد مرزوف ميساء ،**" غزو العراق بين الإعلام الغربي والإعلام العربي، قراءة في الأبعاد الإعلامية والنفسية"، مجلة البيان**، الرياض: مجموعة العجابي، العدد 108، 2003.

3- أحمد البياتي باسل ، **" دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجي**ة. " مجلة قضايا سياسية، العدد 01، 2001.

4- الشاهر شاهر إسماعيل ، **بنية النظام الدولي كمحدد للسياسة الخارجية للدولة، مقاربات نقدية في التربية والمجتمع**، مجلة نقد وتقدير، أكتوبر 2015.

5- الفاضي جمال خالد ، **السياسة الخارجية الأمريكية في ظل ترامب**، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 07، برلين، ألمانيا، فبراير 2018.

6- بهاء الدين مكاوي، **المدخل إلى علم السياسة**، المنامة، جامعة العلوم التطبيقية، سلسلة كتب العلوم السياسية رقم (6)، 2015م.

7- تيري جانيس ، **"دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط "** .المستقبل العربي، العدد 261 ، بيروت **:** مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2000.

8- شلبي تلحمي ، **شرح القرار الأمريكي في حرب الخليج بين النظرية والتطبيق والواقع: شرح السلوك الأمريكي في حرب الخليج**، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت: العدد 15،1993.

9- صارم سمير ،**" النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية ."**مجلة الفكر السياسي، دمشق :اتحاد الكتاب العرب، العدد المزدوج 18-19، 2003.

10- عبد الشافعي عصام ،" **دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية :الأزمة العراقية نموذج، السياسة الدولية**"، العدد153، (2003).

11- علوي مصطفى ،" **السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي**. "السياسة الدولية ، العدد 153، جويلية 2013.

12- مرجين حسين سالم ، **السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط**، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا، 2014.

13- مها عبد اللطيف الحديثي ومحمد عدنان الخفاجي، **النظام السياسي والسياسة العامة: دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية**، بغداد: مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، سلسلة الدراسات رقم (7)، 2006م.

4-المواقع الإلكتونية

1- العرداوي خالد عليوي ، **تفعيل دور مراكز الابحاث في صنع القرار السياسي العراقي**، من الرابط: type=article&aid=159 fcdrs.com/includes/download.php?.

2- الحروب خالد ، **الدبلوماسية الأمريكية الشعبية: تدجين أم تثوير شعوب المنطقة**، جريدة الشرق الأوسط، الرابط: htt://www.al_sharq.com

3- الغنيمي عبد الفتاح المقلد ، **جوانتانامو وصورة أمريكا القبيحة**، مجلة الموظف العربي، 01 نوفمبر 2015، الرابط: elmawkefalarabi.com.

4- عرفة محمد جمال ، **أمريكا تتجمل أمام المسلمين ... كلاكيت ثالث مرة**، الرابط: Islamonline.com

5- **شرح كارين هيوز للجنة العلاقات الدولية عن مبادرات الدبلوماسية العامة، الموقع الالكتروني لمكتب برنامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية USINFO)**، الرابط: usinfo.state.gov

6- الشرقاوي محمد ، **ما بعد قرار ترامب بشأن القدس، مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط**، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة، ، 20 ديسمبر 2017، الرابط: http: // studies. aljazeera. Net

7- **تداعيات فزر ترامب**، الرابط: http: //carnegieendowment. org/sada/65105.

8- جرابعة محمود ، ليهي بن شطريت، **الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في منظور ترامب**، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2016، الرابط: http: //studies. aljazeera. net/ar/reports/2016/12/161201103017333. html.

9- وكالة معاً الإخبارية، **مستشار ترامب :الرئيس لا يعتبر المستوطنات عائقا أمام السلام**، 10 نوفمبر/تشرين الثاني2016 ، الرابط: https: //maannews. net/Content. aspx?id=875875.

10- قناة الجزيرة الإخبارية، **وزير إسرائيلي :فوز ترامب سيسمح لنا بتوسيع الاستيطان**، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، الرابط: http: //www. aljazeera. net/news/internationa

11- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **تقدير استراتيجي (90) مسارات القضية الفلسطينية في برامج مرشحي الانتخابات الرئاسية الأميركية**، يوليو /تموز 2016، الرابط: http: //www. alzaytouna. Net.

12- مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، غيورا ايلاند، **إعادة التفكير في حل الدولتين، قضايا إسرائيلية**، العدد 34، يوليو 2009، الرابط: https: //www. madarcenter. Org

13- عامر عبد المنعم، **الرابحون والخاسرون في صفقة القرن**، المعهد المصري للدراسات ، 02-04-2018، الرابط: https: //eipss-eg. Org

14- **بيان وراء قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل**، الرابط: https: //www. dw. com/ar/

15- سعدة محمد أبو ، **صفقة القرن قراءة في الأبعاد والمسارات**، المعهد المصري للدراسات، 2017/03/06، الرابط: https: //eipss-eg. Org

16- صالح محسن ، مركز الزيتونة للدراسات، **" صفقة القرن . .هل ستمر؟"!**، 25-01-2018، الرابط: https: //www. alzaytouna. Net

17- أمجد النبهان، وكالة الأناضول، **عريقات يكشف تفاصيل صفقة القرن الأمريكية (عرض وثيقة)**، 21-01-2018 ، من الرابط: https: //www. aa. com. tr/ar.

18- أمين محمد، **صفقة القرن ...هكذا يريد ترامب حل القضية الفلسطينية** ، الجزيرة نت ، 04-02-2018، من الرابط: http: //www. aljazeera. net/news/reportsandinterviews ..

19- موقع أوروبا نيوز، **الرياض أهم من_القدس يثير أزمة على مواقع التواصل**، 22-11-2018، من الرابط: http: //arabic. euronews. com/2017/11/23/controversy-over-hashtag-about-riyadh-and-jerusalem-on-twitter.

20- موقع روسيا اليوم، **" الخارجية الفلسطينية :قرار واشنطن بشأن" الأونروا "يفضح خفايا "صفقة القرن"** ، 17-01-2018، من الرابط: https: //arabic. rt. com/middle_east/921774..

21- إسماعيل هنية :**هناك من يسعى لإتمام (صفقة القرن) بغطاء فلسطيني**، موقع روسيا اليوم، 05-08-2018، من الرابط: https: //goo. gl/hBzEaH ..

22- **الليكود :(لا) للدولة الفلسطينية ويجب الاستعداد لانهيار السلطة**، موقع روسيا، 28-08-2018، من الرابط: https: //goo. gl/etD4kr ..

23- **نتنياهو يقول لماكرون إنه متشكك بشأن جهود السلام الأمريكية، موقع وكالة رويترز**، من الرابط: https: //goo. gl/FGBCM6.

24- **مطهر الصفاري، فلسطين صفقة القرن التحديات والفرص، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات** ، أوراق سياسية ، 04-10-2018، من الرابط: http: //fikercenter. Com.

25- عبد الرحمن حامد، **صفقة القرن السياق وفرص التحقيق**، موقع عربي 2، 19-047-2018، من الرابط: https: //arabi21. com/story/،.

26- تحليل إخباري، **الرفض الفلسطيني والعربي عقبة بارزة أمام صفقة القرن الأمريكية**، موقع أرابيك نيوز، 26-06-2018، من الرابط: http: //arabic. news. cn/2018-06/26/c_137282213. Htm .

27- مقابلة صحفية أجراها سليمان أبو ارشيدلموقع عرب 47 بتاريخ 2018/12/22 من الرابط: https: //www. arab48. com

28- مجهول، **صنع السياسة الخارجية** ، تاريخ تنزيل المقال28-06-2007، الرابط: www.elbayienne.com

29- أمجد أحمد جبريل، **مركز إدراك للدراسات والاستشارات**، 31-05-2017، من الرابط: http: //idraksy. net/what-after-the-us-presidents-visit-to-the-middle-east.

ثانيا: باللغة الانجليزية

1- Aicard Marc de saint Paul, **" politique africaine des états unis (mécanismes et conduite**)" .2ème éditions , (Paris : 1987).

2- Barhaarash Ernest: **Zionist Organizations of America John F. Kennedy on Israel Zionism and Jewish issue,** (New York, Herzel Press, 1965).

3- belle Coral, **the Reagan parados us foreign Policy in the 1980's** . (New Jersey : Reuters university press, new brunswile, 1999).

4- Charillon Frederic, **Politique Etrangère-nouveaux regards** ,(Paris, Presse de science politique ,2002).

5- Dario Battestilla**, Les théories des relation internationales**, paris, 1998.

6- frankel Joseph, **The making of foreign policy: an analysis of decision – making,** (London: oxford university press,1963).

7- Gallup, Americans' Views Toward Israel Remain Firmly Positive, 29. 9. 2016, **accessible**: 7. 8. 2018, http: //www. gallup. com/poll/189626/americans-views-toward-israel-remain-firmly positive. aspx.

8- Hudson Michael C,. : **"To Play The hegemony: Fifty. Years of U. S. Policy toward the Middle East**, Middle East Journal, Vol. 50, No3, (Summer 1996).

9- **Israel approves settlement homes following Trump inauguration**," BBC, January 22, 2017, accessed on 29/1/2017, at: http: //bbc. in/2jcHwNy.

10- Jonathan Rynhold, , **the Arab- Israeli conflict in American political culture**. (1sted. Cambridge university press, 2015).

11- Joseph Nye S, **soft power: The Means to Success in World Politics** (United States, Public Affairs, 2004).

12- kennedy Paul, **has the us lost its way?**, the observer, sanday, march 3, 2002, in: http://observer.guardion.co.uk/worldview/story/0.11581.661005.

13- Lefbver Maxime**, La Politique Etrangère Américaine**, 1er édition, (France : Presses Universitaire de France, 2004) .

14- llarry léonard.**, elements of Americans foreign policy**; (new york: mc gram huillbool coupay, inc, 1953).

15- Nixon Richard: **The Memories of Richard Nixon**, (New York Film wages, 1998), p 481.

16- Peter Grose,. **Israel in the mind of America**, (New york: Alfred A. Knof, A. Knof, 1984),

17- Rabie Abd-Alaziz', **The Politics of Foreign Aid, U.S. Foreign Assistance and Aid to Israel**, (new York: Praeger, 1988).

18- Readout of the President's Call with Prime Minister Netanyahu of Israel**,"**

The White House, Office of the Press Secretary, January 22, 2017, accessed on 29/1/2017, at: http: //bit. ly/2j5pZZh

19- Rhein Eberhard Cf **"Europe and the Mediterranean: A Newly Emerging Geopolitical Areas**",(European foreign affairs review, 1996).

20- rosneau James, **the stydy of political adaptation, (**london: francespinter, publishers, LTD, 1981).

21- Smith Charles D.: **Palestine and The Arab Israeli Conflict**, (New York: Second Edition, Martin press, New York, 1992).

22- Sofran Nadava: **From War: The Arab Israeli Confrontation 1948-1967,** (New York : 1st. ed, western Publishing Company 1969).

23- State Department Report**. "Public Diplomacy for the 21st Century**", 1995. www.state.gov

24- Stephen j, wayne and others , **the politics of americain governnement foundation; (**new york: participation and institution, 1995).

25- Stephen l wasky, **American governement and politics, the process and structure of policy, making in American government**; (new york : charlesscribner, 1973).

26- Thomas Friedman, "**Trump, Israel and the Art of the Giveaway**", (the New York Times, Dec. 6, 2017).

27- walt Stephen, mearsheimejohn r, **the isreali lobby and u. s foreign policy,** (farrar, straus and Giroux, 2007).

28- Watts Steven, "**What Donald Trump's Books Say About Winning**",

The Atlantic, Nov. 12, 2017. https: //www. theatlantic. com/entertainment/archive/2017/11/what-donald-trumps-books-say-about-

29- wiarada Howard j.,"the new powerchouses : thinks and foreign policy" **. American forgein policy interests**, n. 102 , (2008).

30- Yale William: **The New East: A modern History,**(2and ed. Ann Arbor Mich: University of Michigan press,1986).

ملخص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة إدارة ترامب للقضية الفلسطينية، والتي تعتبر من أحد أهم القضايا العالمية والتي لازالت إلى يومنا هذا لم تعرف طريقا للنور، فالضغط الذي مارسه الاحتلال الصهيوني الغاشم ضد حكومة فلسطين المحتلة وشعبها منذ الاحتلال إلى يومنا هذا يخالف كل القوانين الدولية التي تسعى للسلام المشترك، فالاحتلال الصهيوني وحلفائه في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية أثبتو للمجتمع الدولي من خلال القضية الفلسطينية رأى كل طرف فيها أن السلام المشترك الذي يبحث عنه المجتمع الدولي مجرد وهم لا أساس له. كما تعاملت الإدارات الأمريكية المتعاقبة مع القضية الفلسطينية من منطلق إدارتها وليس حلها، فكان معظم ما يطرح من قبل الإدارات الأمريكية لا يعطي للفلسطينيين حقهم في تقرير المصير. ومع تولي الرئيس دونالد ترامب مقاليد السلطة في الولايات المتحدة الذي لم يلحظ عليه تقديم رؤية سياسية خارجية متماسكة والذي رأيناه بعد ذلك يتبنى الأجندة اليمينية الإسرائيلية بشكل كامل ومطلق ووعد بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس وقام بذلك، كما أنه يحاول طرح حلول لا تتناسب مع طموح الفلسطينيين، بل يحاول البحث عن حلول إقليمية تتجاوز الشرعية الفلسطينية. حيث توصلت الدراسة في الأخير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب تجاوزت مرحلة الدعم والانحياز لإسرائيل، رغم إعلان الإدارة نيتها لحل الصراع القائم، فالسياسات والإجراءات الأمريكية ضد القضية الفلسطينية توضح بشكل جلي أن الإدارة الأمريكية شريكا مع حكومة الاحتلال في تنفيذ المشروع الإسرائيلي التوسعي القاضي إلي تصفية القضية الفلسطينية.

Résumé de l'étude:

Cette étude portait sur l'administration Trump de la question palestinienne, qui est considérée comme l'un des problèmes mondiaux les plus importants et qui, à ce jour, ne connaissait pas encore le moyen de faire la lumière, comme la pression exercée par l'occupation sioniste brutale contre le gouvernement palestinien occupé. et les gens depuis l'occupation à ce jour violent toutes les lois internationales qui visent la paix commune, L'occupation sioniste et ses alliés, à la pointe des États-Unis d'Amérique, ont prouvé à la communauté internationale à travers la question palestinienne que chaque partie a vu que la paix commune que recherche la communauté internationale n'est qu'une illusion et n'a aucun fondement. Les administrations américaines successives ont également traité la question palestinienne du point de vue de sa gestion plutôt que de sa résolution. La plupart de ce qui était proposé par les administrations américaines ne donnait pas aux Palestiniens leur droit à l'autodétermination. Avec le président Donald Trump assumant les rênes du pouvoir aux États-Unis, qui n'a pas été remarqué pour présenter une vision politique étrangère cohérente, et que nous avons vu après cela, il a adopté pleinement et complètement l'agenda de la droite israélienne et a promis de déplacer l'ambassade américaine. à Jérusalem et l'a fait, alors qu'il essaye d'offrir des solutions qui ne correspondent pas aux aspirations des Palestiniens, il essaie plutôt de rechercher des solutions régionales qui vont au-delà de la légitimité palestinienne. Comme l'étude a conclu à la fin que les États-Unis d'Amérique à l'époque du président Trump ont dépassé le stade du soutien et de la partialité envers Israël, malgré l'annonce par l'administration de son intention de résoudre le conflit existant, tout comme les politiques et procédures américaines contre le La question palestinienne montre clairement que l'administration américaine est un partenaire du gouvernement d'occupation dans la mise en œuvre du projet expansionniste israélien, juge, à la liquidation de la cause palestinienne